



دراسات الاختلاف والحوار والتعايش (٣)



التعددية الدينية والإثنية في مصر

دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات

د. محمد توفيق توفيق

nama-center.com

المؤلف:

- **د. محمد توفيق توفيق**

- كاتب مصري، باحث ماجستير بقسم الفلسفة الإسلامية - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

- عضو الجمعية الفلسفية المصرية.

- متحصل على ليسانس اللغة العربية والدراسات الإسلامية من كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

- متحصل على بكالوريوس العلوم الصيدلانية من كلية الصيدلة - جامعة القاهرة.

- **من إسهاماته البحثية:**

- "السودان .. تجربة لم تكتمل"، ضمن "سلسلة تجارب الإسلاميين المعاصرة في الحكم (١).
- "التجربة التركية وسؤال الشريعة"، ضمن "سلسلة تجارب الإسلاميين المعاصرة في الحكم (٢).
- "إيران .. النموذج المذهبي الانتفاضي"، ضمن "سلسلة تجارب الإسلاميين المعاصرة في الحكم (٣)".

مركز نماء للبحوث والدراسات

مركز بحثي، يُعنى بتنمية العقل الشرعي والفكري، وتطوير خطابه وأدواته المعرفية بما يُمكّنه من حُسن التعامل مع تراثه الإسلامي، والانفتاح الواعي على المعارف والتجارب العالمية المعاصرة.

ويسعى إلى بناء خطاب إسلامي معتدل، متصل بحركة التنمية، حسن الفهم لمحكمات الشريعة، قوي الانتماء لها، قادر على الإقناع بها، ويمتلك في المساحات الاجتهادية: المرونة والمهارة والآداب الكافية، خطاب حسن الفهم للأطروحات الفكرية المعاصرة، قادر على فهمها وفحصها ونقدها.

ويُشارك المركز في صناعة القيادات الشرعية والفكرية التي تمتلك إلى جانب رصيدها الشرعي؛ أدوات المعرفة المعاصرة، ومهارات التواصل التي تُمكنها من القدرة على إيصال رسالتها على أكمل وجه ممكن.

يستهدف الباحثين وطلبة الدراسات العليا، والنخب والشباب المثقف وصناع القرار في المجال الشرعي والفكري.

يشتغل لتوصيل رسالته عبر إصدار البحوث والدراسات، والنشر الإلكتروني، وإقامة الندوات وحلقات النقاش، والتدريب، والاستشارات، والبرامج الإعلامية والإعلام الجديد.

مطابع الشبانات الدولية
هاتف: ٢١٤١١٠٠ - فاكس: ٤٥٣٨٥٣٣

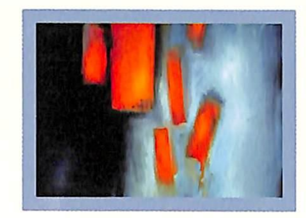
لماذا هذا الكتاب ؟

لأن الأقليات المجتمعية في الوطن العربي، وما يترتب على وجودها من تعددية دينية أو إثنية تبدو اليوم من أكبر الأزمات المفتوحة بلا حلول في الأفق.

ولأن الاشتغال البحثي على فهم واقع التعددية الدينية والإثنية هو أول مفاتيح إدارة هذه التعددية بما يحفظ السلم الاجتماعي ويفتح أبواب التعارف الإنساني والتعايش المجتمعي.



من أجل ذلك يأتي هذا الكتاب من مركز نماء، والذي يرصد فيه مؤلفه حالة التعددية في مصر، لأن المسار السوسيوسياسي للحالة التعددية في مصر غاية في التعقيد والتداخل والتشابك، ويعد فهمه نموذجًا حسنًا للطرائق الممكنة في فهم حالات التعددية بصفة عامة.



دراسات الاختلاف والحوار والتعايش (٣)

يحاول المؤلف في هذا الكتاب أن يتتبع جملة من المواقف والمؤشرات المبينة لحجم عملية "تسييس الدين" التي تمت داخل الحالة المصرية؛ خاصة خلال الممارسات الانتخابية والاستفتائية، والتي ولّدت حالات من الاستقطاب السياسي والاجتماعي المتكرر بل والمستدام.

هذا الكتاب هو واحد من سلسلة (دراسات في الاختلاف والتعدد والتعايش)، وستتلوها دراسات لاحقة في ذات المجال إما تأصيلاً لهذه المفاهيم حول الاختلاف والتعدد والتعايش أو رصدًا لتجاربها الواقعية سواء في عالمنا العربي أو غيره، لعلها أن تساهم في فهم وتفهم هذه الموضوعات.

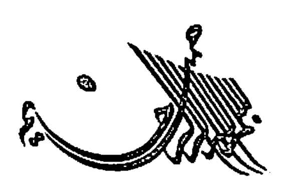
مدير المركز
ياسر المطرفي



info@nama-center.com

التعددية الدينية والإثنية في مصر

دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات





دراسات الاختلاف والحوار والتعايش (٣)

التعددية الدينية والإثنية في مصر

دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات

د. محمد توفيق توفيق

مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center

التعددية الدينية والإثنية في مصر
دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات
د. محمد توفيق توفيق

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز نماء»

مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center

بيروت - لبنان
هاتف: ٢٤٧٩٤٧ (٩٦١-٧١)
المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف: ٩٦٦٥٤٥٠٣٣٣٧٦
فاكس: ٩٦٦١١٤٧٠٩١٨٩
ص ب: ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١
E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
توفيق، محمد
التعددية الدينية والإثنية في مصر دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات/
د.محمد توفيق
٣٢٠ ص؛ ١٤,٥ × ٢١,٥ سم. (دراسات الاختلاف والحوار والتعايش؛٣)

بيليوغرافية: ٣٠٩: ٣١٧
١- التعدد الديني- مصر ٢- مصر- الأحوال السياسية
أ. العنوان. ب. السلسلة.
ISBN 7-860-431-614-978

SHABANAT
مطابع الشبكات الدولية
هاتف: ٢١٤١١٠٠ - فاكس: ٤٥٠٢٨٥٠٢٣

المحتويات

مـدخـل

- ١ -

مثلت ثورات الربيع العربي نقطة تحول بارزة نحو حقبة جديدة يعاد فيها تشكيل خريطة القوىٰ والتيارات الفاعلة في المشهد الاجتماعي والسياسي العربي، الأمر الذي أبرز أهمية التتبع الدقيق والمنهجي لنمط ودور كل فاعل من هذه الفواعل في المحيط الفكري والسياسي الذي تعايشه.

وبعد أن مارست أنظمة ما قبل الثورات عملية «تصحير» فكري و«تجريف» سياسي علىٰ جل القوىٰ والرموز المعارضة، استخدمت هذه الأنظمة بالتوازي استبدادًا وضغطًا اجتماعيًا علىٰ الأكثرية والأقلية، منتجة بذلك حالة من الاحتقان المجتمعي المستدام، وهو الأمر الذي تم توظيفه سياسيًا باتجاه خدمة إنتاج حالة مجتمعية مفككة تعطي لهذه النظم المبرر لاستخدام العنف بغية احتواء

الأزمات الاجتماعية «المفتعلة»، كما تعطي المسوغ لتعميم ثقافة مغلوطة عن الطبيعة السوسيولوجية لمكونات المجتمع، بل وطبع صورة عدائية في العقل الجمعي لكل مكون من هذي المكونات تجاه الآخر.

في حالة مصر؛ كان النظام السلطوي في حقبة ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير نموذجًا مثاليًا لمفهوم التسلط والاستبداد اللذين مورسا علىٰ مختلف مكونات المجتمع المصري، أقلية وأكثرية، بيد أن العبث الذي مارسه جهازا «أمن الدولة» و«المخابرات العامة والحربية» في أدوار وتأثيرات الأقليات علىٰ المشهد الفكري والسياسي والاجتماعي المصري مثَّل عقبة من عقبات تجريد الوضع الحقيقي لهذه الأقليات ومعرفة طبيعة أوزانها المجتمعية وتأثيراتها السياسية، الأمر الذي يعني ضرورة التنقيب والتفتيش عن معطيات حقيقية لقراءة واستبيان الأوضاع المجردة/ الوصفية لهذه الأقليات.

- ٢ -

تعتبر الأقلية المسيحية في مصر أبرز وأكثر الأقليات المؤثرة والفاعلة في الحالة المصرية، حيث مرَّت بعدد من التفاعلات (تأثيرًا وتأثرًا) منذ عام ١٨٣٩م إبان الخلافة العثمانية وحتىٰ الحقبة المباركية، وعبر هذه السنين الطوال تموقعت الفاعلية المسيحية في

المشهد الفكري والسياسي المصري بشكل معين وصوب أهداف محددة ولخدمة مسارات مرسومة، لا نتعجل هنا القطع بها، إلا أننا سننتهج في هذا التقرير منهجًا وصفيًا تجريديًا وموضوعيًا قدر الطاقة، ومن ثم يمكن استنطاق معطيات التقرير لتكوين صورة علمية ومنهجية لحقيقة الوضع والحالة والفاعلية التي تمثلها الأقلية المسيحية في مصر، مع الأخذ في الاعتبار التعقيدات والتداخلات الاجتماعية والسياسية التي تتعلق بالحالة.

- ٣ -

ثمة أقلية أخرىٰ ضمن مكونات الأقليات المصرية وهي الطائفة النوبية المتمركزة في جنوب مصر، وهي طائفة تعرضت لجملة من الظروف والتفاعلات كان أبرزها عمليات النقل/التهجير التي طالت الأسر النوبية من قبل الحكومات المصرية وذلك لبناء السدود والبحيرات علىٰ نهر النيل، وهو الأمر الذي سبب حالة احتقان نوبي تجاه الحكومات المصرية المتعاقبة؛ نسير وفق ما اخترناه من منهج وصفي تجريدي لتحقيق صورة واضحة كاملة لحقيقة الحالة النوبية المصرية.

- ٤ -

ثالث المكونات المطروحة في تقريرنا هذا هي «البهائية»، وهي مذهب ديني خليط من الرسالات السماوية الثلاث، تتخذ من ميرزا حسين علي النّوري الملقب بـ «بهاء الله» مبشرًا/ مدعي نبوة لهذا الدين/المذهب، وقد حظي هذا المذهب بانتشار واسع علىٰ مستوىٰ العالم ولكن بأعداد قليلة. ويمارس البهائيون في مصر ضغوطًا علىٰ السلطات القضائية لتقرير حقهم في الاعتراف بهم كديانة رسمية، الأمر الذي قطع دابره علىٰ يد جمال عبد الناصر الذي حظر جميع المحافل البهائية في مصر، ولم يظفر بعدها البهائيون إلا بالموافقة علىٰ كتابة (_) في خانة الديانة في البطاقات الشخصية الرسمية، ولا تزال الحالة البهائية من حيث التفاعلات الفكرية والسياسية مبهمة وغامضة، خاصة وأن البهائيين في العالم يسيرون وفق نظام إداري وانتخابي محكم تابع لمركزهم الرئيسي في «حيفا»، لذا فمحاولة فهم الواقع البهائي المصري يستلزم استقصاءً وبحثًا منهجيًا وفق ما انتهجناه في تقريرنا هذا.

- ٥ -

وأثناء إعدادي للخطة البحثية تغيرت بعض الأمور في ذهني بعد الانقلاب العسكري في مصر في ٣ يوليو ٢٠١٣م، ولم يكن

هذا التغير نتاج معطيات جديدة عن موضوع بحثي هذا، ولكنه كان مرتبطًا بمستوىٰ قوة وفاعلية الأقلية المسيحية في المشهد السياسي المصري؛ حيث مثلت جملة من الأحداث والمواقف التي تعاطىٰ بها المسيحيون مع مظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣م منحنىٰ جديدًا في مستوىٰ فاعليتهم في الحالة السياسية المصرية، وهو الأمر الذي سأحاول تبيينه وتجريده في ثنايا التقرير، خاصة وأن المشهد السياسي والاجتماعي المصري مازال يهل علينا بالجديد كل لحظة.

- ٦ -

وقد انتهجت في تقريري المنهج الوصفي: وهي عملية تقدم بها المادة العلمية كما هي في الواقع، بلا تعليل ولا تفسير، وهو يقوم علىٰ استقراء المواد والمعطيات العلمية التي تخدم إشكالًا ما أو قضية ما وعرضها عرضًا مرتبًا ترتيبًا منهجيًا. بالإضافة لمنهج استقرائي يستنطق المعطيات الوصفية المذكورة.

وتلازمني في ختام هذه التقدمة رغبة في تسطير كلمات شكر وثناء..

أولًا: للرب سبحانه وتعالي.. فله كل المحامد والمشاكر المستطاعة.. سبحانه اللطيف الخبير..

كما أشكر والدي الكريمين.. اللذين استمطرا لي رحمات وبركات السماء.. رب ارحمهما كما ربياني صغيرا..

والشكر موصول للزوجة الصادقة أم عبيدة.. فقد ارتضت الصبر وحسن العشرة أمام مصاعب البحث ومشاق الكتابة..

وأختم خير ختام بجزيل الشكر والامتنان لأخي الحبيب وأستاذي الأريب.. أبي فهر أحمد سالم.. نفع الله به.

د. محمد توفيق

في ١٧ ربيع الأول ١٤٣٥هـ

١٨ يناير ٢٠١٣م

الفصل الأول

مدخل نظري وإجرائي

قد يكون البحث في غمار قضايا الأقليات في مصر في الراهن ضربًا من المجازفة والتسرع؛ فالأمر يتطلب أدوات ومعطيات متعددة ومتداخلة ومعقدة إلىٰ درجة كبيرة، خاصة مع واقع لا يضن بالمفاجآت والمستجدات السياسية والاجتماعية وتتغير في رحاها خرائط الفاعلية والتأثير رأسًا علىٰ عقب. ونظرة عجلىٰ في الأدبيات الغزيرة التي تبحث في هذا الموضوع وتفريعاته؛ تدلك علىٰ استحالة تحرير رؤية ناجزة لعرض وحل مشاكل الأقليات في مصر من فرط التخالف والتمايز في الرؤىٰ المطروحة.

ولأن الأمر يتعلق بإشكاليات منهجية في التعاطي مع هذه الملفات، فقد توجهت صوب قراءة تختلف وتعالج ما ارتأيت من إشكاليات، فصدّرت معالجتي للموضوع بتحرير وتحديد للمفاهيم والمصطلحات العالقة في فضاء التعاطي المعرفي مع ملف الأقليات، وجعلت من التعريفات النظرية المجردة (Theoretical Definitions) مدخلًا لاستيعاب مفردات التقرير، ثم طرحت جملة من القضايا المتعلقة بالأقليات في مصر، من مثل علاقة الديني بالسياسي، وقضية الهوية، وغيرها من القضايا التي تتلبس ببعض الضبابية والتحريف في ذهنيات الكثيرين من المنشغلين والمعنيين بالملف.

أما بالنسبة للمدىٰ الزمني الذي أتعاطىٰ معه؛ فقد تفاوت حسب مضمون الأقلية التي أعرض لها، ولأن قضيتي النوبيين والبهائيين لم تشغلا حيزًا كبيرًا في ملف مشكلات الأقليات في مصر، فقد عرضت لجل تاريخ الأقلية منذ لحظة بروز مشكلاتها في

الواقع السياسي والاجتماعي المصري، بخلاف الملف المسيحي المعقد؛ فعلاقات المسيحيين بالنظام الحاكم أو بجماعة الإخوان المسلمين تمتد منذ نشأتهما وحتىٰ يومنا هذا، بينما نراها حديثة عهد برصد وإنتاج في حالة السلفيين، وكذا جديدة الشكل والمضمون منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير، ولأن الملف ضخم ومعقد ومتشابك، فقد ركزت في الملف المسيحي علىٰ الفترة التي أعقبت الثورة وحتىٰ أحداث ما بعد انقلاب الثالث من يوليو عام ٢٠١٣م.

● **أولًا: تحرير المفاهيم**

تبرز جملة من المصطلحات والمفاهيم التي تستوجب تحريرها وتعريفها لتصحيح قراءة التقرير الذي بين أيدينا، ونتناول هنا مفاهيم: الأقلية - الإثنية - الطائفية - المذهب - الدين.

*** الأقلية**

عَبْر كثرة كاثرة من الدراسات والكتب والندوات التي طفت بينها بغية القبض علىٰ تعريف جامع مانع لمصطلح «الأقلية»، وجدت ديدن المعرِّفين في الغالب؛ الهروب من لوازم التعريفات التي يحاولون التواضع عليها، فيتكلف البعض جملة من التحرزات والاستطرادات خشية تسرب أية دلالات سلبية من التعريف. والأمر يبدو أبسط من ذلك؛ فقد يكون المعنىٰ اللغوي الصريح والمباشر أدعىٰ لتجاوز عقبة منهجية متوهمة بل ومفتعلة حال التعاطي مع قضية ذات أبعاد سياسية واجتماعية، تتداخل فيها الفواعل الرسمية

وغير الرسمية. فالأقلية في أبسط توصيفاتها وتبعًا لما سنعتمده في تقريرنا - بالنسبة لمصر -؛ يشار بها إلىٰ المجموعات السكانية المصرية الأقل عددًا من حيث الدين = المسيحيين، أو المذهب = البهائيين، أو العرق = النوبيين، ولا يتضمن هذا التوصيف أي نوع أو قدر من الانتقاص أو التمييز السلبي تجاه هذه الأقليات.

❊ الإثنية «Ethnicity»

يرتبط بشكل كبير توصيف مفهوم الإثنية/العرقية بالعامل الثقافي واللغوي والسلالي المميز لمجموعة سكانية ما، ولذا فإن الجماعة الإثنية - النوبيين في تقريرنا هذا - تشير إلىٰ مجموعة تختص بمتضمنات سلالية وثقافية واجتماعية مشتركة ومتشابهة، وتمتلك نوعًا من الاستمرارية الناتجة عن الانحدار البيولوجي[(١)].

❊ الطائفية «Sectarianism»

قد ينطلي تعريف «الطائفة» علىٰ قدر من العمومية والإطلاق حول معاني الجماعة والرابطة والفرقة، بيد أن مصطلح «الطائفية» - وهو مصدر صناعي - يشير إلىٰ ظاهرة أو حالة اجتماعية وسياسية يعيشها مجتمع متنوع الأديان أو الأعراق/السلالات أو الثقافات/المذاهب، بمعنىٰ آخر؛ أية توصيفات وتقريرات تتعلق بشكل ومضمون علاقات وتفاعلات الطوائف والفرق المختلفة في

---

(١) بتصرف من: «الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل»، الدكتور عبد العزيز راغب شاهين، ص ١٥٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١١.

المجتمع سلبًا وإيجابًا؛ هي مما يرتبط بماهية الحالة الطائفية في هذا المجتمع.

* المذهب

ويقصد بها وجهات نظر تشكلت عبر التاريخ -بمساهمة أعلام أو بمساهمة جماعية- كتب لها الانتشار والامتداد والاستمرار دون أن ينحصر انتشارها في عرق أو قومية معينة. ويمثل المذهب البهائي هنا نموذجًا للأقلية المذهبية التي نتناولها هنا، علىٰ الرغم من اعتبار البهائيين وبعض الدول البهائية ديانة، إلا أننا في حالة مصر نعتمد علىٰ الإطار القانوني والسياسي في هذه التوصيفات، والتي تتعامل مع البهائية بكونها مذهبًا مخترعًا.

* الدين «Religion»

لا يخلو الحديث عن «الدين» من سجالات فلسفية وتاريخية طويلة، إلا أننا اخترنا في منهجية تحرير التعريفات والتوصيفات أبسط الصور الواضحة والمباشرة، حيث يقصد في الحديث عن الدين في تقريرنا هذا الأديان السماوية الثلاثة = الإسلام والمسيحية واليهودية فقط.

● ثانيًا: قضايا عالقة

سأنطلق هنا في هذا المحور نحو عمليات برهنة لفرضية أجادل عنها في طبيعة التعاطي مع ملف الأقليات في مصر، حيث أزعم أنه ثمة توظيف سوسيو-سياسي معقد للدين من جانب الدولة،

يستصحب هذا التوظيف دومًا حالة من الخوف والتوجس والقلق بين مكونات المجتمع المتباينة والمختلفة، ويحقق قدرًا من تراكم وتزايد درجة وحِدّة هذا الخوف والقلق، حيث تظل القبضة السلطوية مالكة لزمام الأمور وقابضة علىٰ مكونات المجتمع المختلفة كلٌ علىٰ حده. بل ويتعدىٰ نطاق هذا التوظيف إلىٰ توظيفات داخلية داخل كل طائفة أو مكون من مكونات المجتمع، وهو ما نلحظه داخل الحالة الإسلامية بمختلف تنوعاتها، والحالة المسيحية كذلك بمختلف تنوعاتها.

* الدين والدولة

تمثل تحليلات ومقاربات العلاقة بين المجالين الديني والسياسي أحد أبرز الإشكالات المنهجية في التعاطي مع ملف الأقليات وموقعهم القانوني والسياسي في الدولة الحديثة، حيث تضطرب في كثير من الأحيان التمايزات البنيوية المتعلقة بمضمون الدين ولأن البحث في قضية علاقة الدولة بالدين والعكس؛ نشأ بالأساس في بيئة التسلط الكنسي الأوروبي، ثم في ردة فعله العلمانية، فقد تسبب انسحاب ذات المفاهيم والقيم والتصورات التي تنزلت ونشأت حينها في تشوه في محاكمة النسق الإسلامي والعربي لهذه القيم والمفاهيم، فلا الظرف الاجتماعي مشابه، ولا تحققات مفهوم الدين في المجتمع والدولة/ النظام السياسي متشاركة مع تلك التي كانت في عصور الظلام الكنسي في أوروبا.

فالشحنة الذهنية المحملة بهذا التصور لها خبرة تاريخية

واجتماعية وسياسية خاصة بأوروبا، قائمة علىٰ اعتبار أن هذا الدين يتعلق بعلاقات الاستبداد والكهنوت ووجود مؤسسة وسيطة، سواءًا اتخذت طابعًا سياسيًا بين المجتمع والدولة، أو اتخذت طابعًا دينيًا بين الدولة والمجتمع وبين الإله، والأمر علىٰ خلاف ما عليه الدين الإسلامي المكون من عقيدة وشريعة جامعة لكل مناحي الحياة[1].

وتتضمن العلاقة بين الدولة والدين عمليتين أساسيتين، أحدها تسييس الدين، والأخرىٰ تديين السياسة. عملية تسييس الدين معنية بغلبة واحتكار وتوظيف النظام السياسي «أفراد - مؤسسات - نخب» للمجال الديني العام بشكل أساسي وجزء أو كل المجال الديني الخاص[2]، حيث يبني النظام السياسي هذه العملية علىٰ أساس اتهام من الدولة المركزية في دول العالم الثالث - مصر علىٰ سبيل المثال- لمعارضيها من التيارات الإسلامية العاملة بالحقل السياسي بعدة تهم:

* بأنها لا تسعىٰ إلا للسلطة.

---

(١) مداخلة للدكتور إبراهيم البيومي غانم ضمن ندوة: «العلاقة بين الديني والسياسي .. مصر والعالم .. رؤىٰ متنوعة وخبرات متعددة»، إشراف: د.نادية مصطفىٰ وسيف عبد الفتاح، تحرير: مدحت ماهر، ص ٥٤، مكتبة الشروق الدولية.

(٢) يتضمن المجال الديني العام المؤسسات الدينية العامة، مثالها في مصر الأزهر بكل مكوناته، ووزارة الأوقاف بكل مكوناتها، والجمعية الشرعية وجماعة أنصار السنة وجل المؤسسات الإسلامية الخيرية، وكذا الكنيسة بنسبة تحكم من قبل النظام السياسي أقل. بينما نعني بالمجال الديني الخاص في مصر كيانات وجماعات كجماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية الحركية والجهادية.

* أنها تستغل وتحتكر الحديث باسم الدين.

* أنها تسيطر/تسعىٰ للسيطرة علىٰ المناشط الدينية.

* أنها هي من يسيِّس الدين في الحياة السياسية.

في واقع الأمر؛ فإن النظر الدقيق والعميق لفعل الدولة يرىٰ أنها تقوم بما يسمىٰ «تأميم الدولة للمجال الديني»، وذلك عبر «استراتيجيات»[(1)]:

* هجوم الدولة علىٰ عملية «تسييس الدين» في خطاب مانع لأي قوىٰ تدخل هذا المجال، ومنذرة كل القوىٰ من مغبة توظيف الدين، فيتم منع «الأحزاب الدينية»، وحظر كيانات إسلامية معبرة عن قوة سياسية واجتماعية كبيرة في الشارع كجماعة الإخوان المسلمين.

* بعد استراتيجية المنع؛ تزحف الدولة/النظام السياسي علىٰ تلك المساحات مسيِّسة إياها، وهي في هذا المقام تطبق عناصر استراتيجية ذات مسارين، أحدهما اغتصاب مفهوم «صحيح الدين» في إطار تأويل ترتضيه السلطة، والآخر اغتصاب مفهوم «تطبيق الدين» ضمن سياساتها الاحتكارية.

---

(1) بتصرف من: «رؤية في العلاقة بين الديني والمدني والسياسي .. مقدمات منهجية»، د. سيف الدين عبد الفتاح، ضمن ندوة: «العلاقة بين الديني والسياسي»، ص ٢١-٢٣. و«الزحف غير المقدس .. تأميم الدولة للدين»، د. سيف الدين عبد الفتاح، ص٢٥-٢٧.

* تحريك الرموز العلمانية ضد القوىٰ الإسلامية في نفس إطار الاتهامات المتعلقة باستغلال وتسييس الدين.

أما عملية تديين السياسية؛ فهي عملية أقرب للحالة الإيرانية والتي تتأسس بشكل مباشر علىٰ السلطة الدينية الراسمة والمشرعنة للممارسة السياسية، بيد أننا قد نلحظ قدرًا منها في الحالة المصرية، تتمظهر بشكل صارخ في ثلاث حالات بارزة، د. علي جمعة مفتي الجمهورية السابق، ود. أحمد الطيب شيخ الأزهر الحالي، وبابا الكنيسة الأرثوذكسية الحالي والسابق، حيث يمارس ثلاثتهم دورًا مثاليًا في تمثل حالة تديين السياسة من خلال التديين الاحتكاري لحراك السلطة السياسية، وإن كان بقدر لا يعبر عن غلبة المجال الديني علىٰ السياسي، إلا أنه يخاطب من تغلب عليه العاطفة والانصياع الديني علىٰ السياسي.

* الفاعلون من غير الدول «state actor-Non»

يلعب الفاعلون من غير الدول دورًا بارزًا في التغيرات الطارئة علىٰ المنطقة، الأمر الذي جعل مسألة رصد نمط تأثيرهم في المنطقة، وما إذا كانوا عنصر استقرار أو عدم استقرار فيها، من القضايا المثيرة للجدل. ويمكن تفسير هذه الظاهرة في جزء مهم منه بما صاحب التطورات التي شهدتها المنطقة من زيادة ضعف الدولة العربية وتفككها، ومن انهيار للنظم السياسية التي ظلت جامدة لما يزيد علىٰ عقدين من الزمان، وذلك في الوقت الذي زاد فيه انخراط

الدولة في التفاعلات العالمية، فظهرت من ناحية جماعات أو تنظيمات منظمة تقوم بعدة وظائف كانت في الأصل من اختصاص الدولة، من قبيل توفير الخدمات العامة، والنظام والأمن في بعض الأجزاء من إقليم الدولة، وتزايد من ناحية أخرى نشاط الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الحقوقية الدولية على نحو أصبح معه نشاطها محركًا لتغيير الوضع داخل تلك الدول، لصالح مزيد من النفوذ والشرعية للجماعات التي تقوم ببعض وظائف الدولة. كشفت التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة -بما في ذلك حالة «الثورة»- عن أبعاد جديدة للتحول في طبيعة وأدوار الفاعلين من غير الدول. ونقصد بالفاعل من غير الدولة هو أي جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال autonomy= أي مقدار الحرية التي يتمتع بها عند السعي لتحقيق أهدافه، والتمثيل representation= أي تمثيل أتباعه والمؤيدين له، والنفوذ = influence أي القدرة علي إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين، مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها[١].

أصبحت خريطة الفاعلين من غير الدول في المنطقة تتسم بالتعقيد نتيجة تنوع أنماط الفاعلين النشطين فيها. فمن حيث مستوىٰ نشاط الفاعلين، يمكن التمييز بين **الفاعلين من غير الدول المحليين** = أي الذين ينحصر نشاطهم في دولة واحدة فقط، مثل

(١) بتصرف من: «أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية»، إيمان رجب، دراسة منشورة بمجلة «السياسة الدولية»، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢م.

الأحزاب السياسية، والمحاكم الإسلامية، **والفاعلين العابرين للحدود** والذين يتعدىٰ نشاطهم حدود دولة واحدة، مثل جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الله، وتنظيم القاعدة، والشركات المتعدية الجنسيات. ومن حيث طبيعة العلاقة بالدولة هناك **الفاعلون من غير الدول «التقليديون»** مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، **والفاعلون من غير الدول «الجدد»**. الفارق بين هذين الجيلين من الفاعلين هو في طبيعة العلاقة مع الدولة، وطبيعة الدور الذي تلعبه في العلاقات الدولية. والمقصود بمفهوم الفاعلين من غير الدول الجدد هو الجماعات أو المنظمات التي تتمتع بعدد من السمات تتمثل في الاستقلال التام أو الجزئي عن تمويل الحكومة المركزية التي تعمل علي أرضها، وتمتلك موارد خاصة بها تضمن لها ممارسة تأثير ما في المخرجات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثر، أو في البيئة الدولية، ولها هوية متميزة، ولها سياسة خارجية مستقلة عن سياسات الدولة التي تنتمي إليها[1].

*** الهوية**

يراد بالهوية السمات المعرّفة للفرد أو الجماعة والتي من خلالها يتم تمييز الذات عن الآخرين. وتتألف الهوية من أربعة مكونات رئيسية متباينة ومتغيرة من حيث الوزن النسبي، وهي اللغة

(١) السابق.

أو الثقافة، والدين والعادات والتقاليد، والتاريخ، ويعتبر البعض الدين هو المتغير الأكثر أهمية في تعريف الهوية في منطقة الشرق الأوسط[1]، يليه العرق[2].

* المواطنة «Citizenship»

وهو المفهوم الأكثر إشكالًا وتعقيدًا في حقل دراستنا هذه، بل أراه مما تاهت مدلولاته وسط عمليات تعريفية وتفهيمية متناوبة ومتعاقبة؛ بغية تحقيقه علىٰ أرض الواقع، دونما أثر لهذه العمليات. ففضلًا عن غياب الدور التوعوي والتثقيفي للنخب تجاه مجتمعاتها، نجدهم يقفون علىٰ عتبة التعريف لا يتجاوزونها، فتنشأ المفارقة بين ما تتطارحه قاعات النقاش والتنظير، وبين ما تعانيه مكونات المجتمع المختلفة من شرخ في بنيتها الاجتماعية، الأمر الذي يسهل من عمل الأجهزة الأمنية التي تسعىٰ لتوظيف هذا الشرخ في صالح انبساط سيطرتها علىٰ الدولة والمجتمع.

ولأننا نروم تكوين صورة أقرب ما تكون للواقع والحقيقة عن حالة الأقليات في مصر؛ فإننا سنسعىٰ جاهدين لعرض وتبسيط

---

(١) أشار إلىٰ ذلك برنارد لويس في كتابه «الهوية في الشرق الأوسط The Multiple Identities in the Middle East».

(٢) «الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية؟»، إيمان رجب، «اتجاهات نظرية» ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١م.
وللمزيد انظر: «سياسة جديدة للهوية»، بيكو باريك، ترجمة: حسن فتحي، المركز القومي للترجمة ٢٠١٣م.

وحسم المفهوم وما يتعلق به من جدليات، وذلك لتسهيل قراءة مفردات التقرير.

بتشريح مصطلح «المواطنة» يتبين أن جذره اللغوي (وَطَنَ)، الْوَاوُ وَالطَّاءُ وَالنُّونُ: كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ. فَالْوَطَنُ: مَحَلُّ الْإِنْسَانِ. وَأَوْطَانُ الْغَنَمِ: مَرَابِضُهَا. وَأَوْطَنْتُ الْأَرْضَ: اتَّخَذْتُهَا وَطَنًا[1]. الْمَكَانِ (يطن) وطنا أَقَامَ بِهِ، «أوطن» الْمَكَان وَطن بِهِ، والبلد اتَّخذهُ وطنا وَنَفسه علىٰ كَذَا مهدها لَهُ ورضاها بِهِ، (واطنه) علىٰ الْأَمر أضمر فعله مَعَه وَوَافَقَهُ عَلَيْهِ، وَالْقَوْم عَاشَ مَعَهم فِي وَطن وَاحِد (محدثة)، (وَطن) بِالْبَلَدِ اتَّخذهُ محلا وسكنا يُقيم فِيهِ وَنَفسه علىٰ الْأَمر وَله حملهَا عَلَيْه، (اتطن) الْبَلَد اتَّخذهُ وطنا، (توطن) مُطَاوع وَطن يُقَال توطنت نَفسه علىٰ الشَّيْء ذلت وتمهدت لَهُ، وَالْأَرْض وَبهَا اتخذها وطنا، (استوطن) الْبَلَد توطنه، (الموطن) الوطن وكل مَكَان أَقَامَ بِهِ الْإِنْسَان لأمر، والمجلس والمشهد من مشَاهد الْحَرْب (ج) مَوَاطِن، (الوطن) مَكَان إِقَامَة الْإِنْسَان ومقره وَإِلَيْهِ انتماؤه ولد بِهِ أَو لم يُولد ومربض الْبَقر وَالْغنم الَّذِي تأوي إِلَيْهِ (جمعه) أوطان[2].

وبنظرة علىٰ مدىٰ اتفاق الباحثين العرب حول فهم مصطلح «المواطنة» ودقته في اللغة العربية للتعبير عن مصطلح

---

(١) معجم «مقاييس اللغة»، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (٦/ ١٢٠)، دار الفكر.

(٢) «المعجم الوسيط»، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (٢/ ١٠٤٢)، دار الدعوة.

(Citizenship) في دائرة الحضارة الغربية، فإننا نجد فرقًا بين من يؤصل المصطلح العربي ويوظفه ليجعله معبّرًا خير تعبير عن مفهوم المواطنة «Citizenship» في العصر الحديث، وبين من يعتقد أن الترجمة العربية تثير إشكاليات[1]. وحسب ما ذكرنا في معاني جذور المصطلح ودلالاته المعجمية؛ نجد المفارقة في دخول ترجمة «Citizenship» إلىٰ اللغة العربية ضمن معمعة ترجمة التراث الغربي الحديث دونما تحرير دقيق لمقاصد ومفاهيم ودلالات المصطلح الغربي، ولا أدل علىٰ ذلك من تيه مفاهيمي ودلالي يدور في رحاه جل النخب والمنظرين لحقوق الإنسان وسائر العلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية، ولا أدعي هنا كفاية هذا الاستدراك أو العوار الذي يضرب في أساس نحت المصطلح العربي؛ فالحقبة ما بعد الكنسية الأوروبية عانت من ويلات التسلط التأويلي والحكمي لباباوات الكنائس، فارتدت نحو نسق علماني متطرف يزيل الدين من معادلة إدارة المجتمع والدولة، وهنا لابد لنا من مراعاة المنطلق والهدف والمآل الذي بنيت عليه التجربة الأوروبية؛ فالبيئة الإسلامية والعربية التي يتنزل فيها المصطلح ولوازمه متمايزة عن تلك التي تكوّن وتبلور فيها، فمجتمعات عاشت متمزقة مقهورة تحت وطأة التسلط والشمولية الكنسية ثم

---

(١) «مفهوم المواطنة في الدولة الديموقراطية»، علي خليفة الكواري، ضمن «المواطنة والديموقراطية في البلدان العربية»، مشروع دراسات الديموقراطية في البلدان العربية، ص ٣٢ - ٣٣، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

انتقلت إلىٰ صورة جديدة من صور الدولة الحديثة المدنية/العلمانية التي تختزل الدين المسيحي داخل الكنائس فقط، تلك المجتمعات تختلف بلاشك عن مجتمعات عاشت أربعة عشر قرنًا في ظل إمبراطورية إسلامية فتية، انطبع في عقل أفرادها شكل الحكم الأممي المتكامل، وعاشت وعايشت مكوناتها الدينية والمذهبية والعرقية المختلفة سلمًا وعدلًا مجتمعيين أمثل مما ترومه «المواطنة»، التي ولدت من رحم «ردة فعل» لا من ذات التشريع والمضمون المدني الأوروبي الحديث.

وعليه فإننا نرىٰ في مصطلح «المواطنة» جملة من المعوقات الذاتية والمفاهيمية والتي تحول بين تنزيله وتحقيقه في المجتمع المصري، تتلخص هذه المعوقات في الآتي:

* الترجمة.

* النشأة.

* السياق والظرف التاريخي الذي سار فيه المصطلح وتبلور من خلاله.

* الهدف والغاية.

* المآل الذي وصلت له النظم التي تدعي تحققه والراغبة في تحقيقه.

* أرىٰ من المحال في مجتمعات عاشت قرونًا تضع قضاياها الهوياتية في قمة هرم خصوصياتها؛ أن يتم سحب هذه الخصوصية

أو استبدالها بمصطلح رخو ومبهم وغريب كمصطلح «المواطنة»، مع اعتبار الفجوة التواصلية بين نخبها ومثقفيها وبين قواعدها وأفرادها.

* تباين وتمايز البيئات والمجتمعات التي تطبق عليها مفاهيم المواطنة غير الواضحة، ولا يستلزم ذلك تميزًا أو تفضيلًا، لكن اعتبار التعقيدات الاجتماعية من بيئة إلىٰ أخرىٰ لازم في نموذج يمس بنية وصلب تراكيب ومكونات المجتمعات.

* اعتبار هرم القوة والسيطرة المادية والثقافية الذي يقوم عليه العالم الآن، فلا ريب في أن حالة الضعف الحضاري والمعرفي والتقني الذي تعانيه المجتمعات العربية والإسلامية، في مقابل سطوة حضارية مادية غربية، أنتجت تبعية شديدة واعتمادًا شبه كامل علىٰ الغير من قبل مجتمعاتها، الأمر الذي يجتر خلفه تبعية أو تأثرًا ثقافيا وقيميا وأخلاقيا، قد يكون سببًا رئيسًا في استسهال الكثيرين استيراد المفاهيم والقيم الغربية دونما مراعاة للفروق والتباينات الاجتماعية والفكرية والسياسية.

ولذا فإننا لا نرىٰ في مفهومات «المواطنة» ومدلولاتها حظًا في المجتمع المصري؛ فالخبرة الإسلامية عبر أربعة عشر قرنًا بإيجابياتها التي لا تحصىٰ وسلبياتها القليلة قد تكون بعد النظر والتدقيق أليق وأمثل للحالة المصرية، ولأن المقام هنا لم يكن لتحرير هذا الموقف بكل مشتملاته؛ فهو مثار بحث ونظر وتنقيح أراها ملحة ومهمة لبسطها في دراسات معمقة ومؤصلة ومتداخلة مع فروع العلوم الإنسانية الحاضرة في إطار الموضوع.

الفصل الثاني

التقرير

المبحث الأول

الأقلية المسيحية

المطلب الأول

مدخل وصفي

تعتبر قضية الرصد العددي أو النسبي للمسيحيين في مصر من أكبر الجدليات المبثوثة في أوساط المجتمع المصري بمختلف تنوعاته؛ حيث تكاد تنعدم أية إحصاءات دقيقة وموثقة من الحكومة المصرية أو منظمات المجتمع المدني الداخلية ممثلة ومعبرة عن حقيقة الوجود المسيحي في المجتمع المصري، آية ذلك غياب هذا الرصد من الموقع الرسمي لـ«الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء»[١] بمصر، وهو الجهاز المنوط به حصر وتحديد التوزيع السكاني بمختلف تنوعاته العمرية والدينية والطبقية، وهو الأمر الذي يمكن تبريره بمحاولة الجهاز - وبالتالي الحكومة - تجنب

(١) هيئة مستقلة تابعة لرئاسة الجمهورية أنشأت بقرار من رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر عام ١٩٦٠م. للمزيد راجع الموقع الرسمي للجهاز:
http://www.capmas.gov.eg/default.aspx

الانسياق في غياهب هذه الجدلية التي قد تثير حفيظة الأقلية المسيحية المصرية، علىٰ الرغم من تسرب تصريح علىٰ لسان رئيس الجهاز بالعدد المرصود لديهم للمسيحيين المصريين[1]، إلا أن ردة الفعل العنيفة التي بدت من بعض الرموز المسيحية دفعت رئيس الجهاز المركزي لنفي هذا التصريح[2].

ومع محاولة البحث عن مصدر موثوق لحسم هذه الجدلية ولو بشكل جزئي، نجد علىٰ موقع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) توزيعًا دينيًا للسكان المصريين، حيث يمثل المسيحيون بكل طوائفهم ١٠٪ من إجمالي عدد السكان في مصر[3]، أي ما يساوي ثمانية ملايين نسمة تقريبًا.

بينما يقدر المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية بفرنسا نسبة المسيحيين في مصر بـ ٦,٥٪ من تعداد السكان في مصر، وكذا ذكرت مصادر بالفاتيكان خبرًا مفاده أن عدد المسيحيين في مصر يقدر بنحو ٤,٥ مليون نسمة. ولذا فإنه بحساب المتوسط العام للأرقام السالفة الذكر فإننا نتحصل علىٰ ما يقارب نسبة ٨٪ وهو ما يساوي عشرة ملايين نسمة تقريبًا[4].

---

(١) انظر «جدل بشأن تعداد الأقباط في مصر» علىٰ موقع الجزيرة.نت.

(٢) http://www.youm7.com /News.asp?NewsID = 797506.

(٣) انظر: The World Factbook علىٰ موقع الوكالة.

(٤) «دور الأقباط في بناء المجتمع المصري»، علي ليلة، ضمن «الأقباط في مصر بعد الثورة»، ص ١٥، مركز المسبار للدراسات والبحوث - دبي، وانظر أيضًا «هل من =

كما أن الأقباط يتوزعون علىٰ المحافظات المصرية وفق أنماط ثلاثة؛ النمط الأول يضم المحافظات التي يقطنها نسبة كبيرة من الأقباط كمحافظة المنيا، بينما يضم النمط الثاني المحافظات التي تضم نسبة أقل من الأقباط كمحافظة القاهرة، والنمط الثالث الذي يمثل المحافظات صاحبة الوجود المنخفض للأقباط.

النمط الأول:

المنيا	١٧,٨%
أسيوط	١٧,٣%
سوهاج	١٢,٤%

النمط الثاني:

القاهرة	٧%
قنا	٥,٥%
الإسكندرية	٤,٨%
بني سويف	٤,٢%
أسوان	٤%

= مسألة قبطية في مصر»، عزمي بشارة، ص١٩، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الدوحة.

النمط الثالث:

بورسعيد	٣%
السويس	٢,٨%
البحر الأحمر	٨,٢%
الجيزة	٧,٢%
الفيوم	٦,٢%
القليوبية	١,٩%
المنوفية	١,٥%
الإسماعيلية	١,٥%
الغربية	١,٢%
الوادي الجديد	١,١%
الشرقية	١,١%
البحيرة	٠,٩%
مرسىٰ مطروح	٠,٩٥%
سيناء	٠,٨%
الدقهلية	٠,٧%
كفر الشيخ	٠,٥%
دمياط	٠,٢%

أما التوزيع المذهبي للطوائف المسيحية في مصر فهو علىٰ النحو التالي[1]:

١- أكثر من ٩٥٪ من المسيحيين المصريين ينتمون إلىٰ الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وهي من الكنائس الأرثوذكسية المشرقية، كما تعد الكنيسة القبطية أكبر طائفة مسيحية في الشرق الأوسط. ويرأس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، وترتبط الكنيسة القبطية مع كنائس في أرمينيا، إثيوبيا، إريتريا، الهند، لبنان وسوريا.

٢- المسيحيون المنتمون للكنيسة القبطية الكاثوليكية.

٣- المسيحيون المنتمون للكنيسة القبطية الإنجيلية.

٤- المسيحيون المنتمون لمختلف الطوائف البروتستانتية القبطية.

أما بالنسبة لعدد الكنائس الأرثوذكسية فقد بلغ ١٣٢٦ كنيسة، فيما كشفت الكنيسة البروتستانتية أن عدد كنائسها بلغ ١١٠٠ كنيسة، في حين بلغ عدد الكنائس الكاثوليكية ٢٠٠ كنيسة، وهو ما يعني أن مجمل عدد الكنائس في مصر بلغ ٢٦٢٦ كنيسة. وأكدت بعض الإحصاءات أن الكنيسة الأرثوذكسية لديها ٤٠٥ كنيسة في الوجه البحري، و٧٩٦ كنيسة في الوجه القبلي، وجاءت محافظة

---

(١) «الطوائف المسيحية في مصر» علىٰ موقع «الهيئة العامة للاستعلامات»، وهي هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية في مصر.

القاهرة في المركز الأول بين محافظات مصر، فيما جاءت محافظة الجيزة في المركز الثاني، بينما جاءت محافظة الإسكندرية في المركز الثامن، فيما جاءت محافظتا شمال سيناء وجنوب سيناء في المركز الأخير باعتبارهما أقل المحافظات التي تضم كنائس أرثوذكسية.

وأما الكنائس البروتستانتية فقد بلغ مجموعها ١١٠٠ كنيسة، نصيب الكنائس الإنجيلية منها ٥٠٠ كنيسة، بينما نصيب باقي الفرق البروتستانتية ٦٠٠ كنيسة[1].

قسَّم الإحصاء محافظة القاهرة التي تضم ١٢٥ كنيسة إلىٰ عدة مناطق حيث احتلت منطقة شبرا المركز الأول برصيد ٢٢ كنيسة، تلتها منطقة الظاهر ثم منطقة الفجالة باعتبارهما أقل مناطق المحافظة برصيد ٣ كنائس فقط. وجاء توزيع الكنائس داخل القاهرة كالتالي:

١٠ كنائس في منطقة مصر الجديدة، و٦ كنائس في منطقة الحرفيين، و٥ كنائس في منطقة الزيتون، و١١ كنيسة في منطقة

(١) «عدد الكنائس في مصر»، مقال منشور بتاريخ ١ يناير ٢٠١٣ علىٰ موقع «كنيسة الإسكندرية للأقباط الكاثوليك في مصر»:

http://coptcatholic.net/p7058/

نقلًا عن كتاب يتم توزيعه بين الكهنة بعنوان «دليل الكنائس» نشرت محتواه جريدة «البديل»، وانظر «المسيحيون المصريون وعلاقاتهم بالمسلمين في القرن العشرين»، د. أحمد الحذيري، ص٨٤-٩٧، منشورات كارم الشريف - تونس.

عين شمس وعزبة النخل، و١١ كنيسة في منطقة حدائق القبة والوايلي والعباسية، و٩ كنائس في منطقة شرق السكة الحديد، و٢٢ كنيسة في منطقة شبرا، و٣ كنائس في منطقة الظاهر والفجالة، و١١ كنيسة في وسط القاهرة، و١٩ كنيسة في مصر القديمة، و١٢ كنيسة في طرة والمعادي، و٦ كنائس في المقطم والقطامية[١].

وجاءت إبراشية[٢] الجيزة وتوابعها في المركز الثاني برصيد ٨٢ كنيسة، وكانت إبراشية البحيرة ومطروح والخمس من الغربية في المركز الثالث برصيد ٦٧ كنيسة، جاء في المركز الرابع إبراشية المنيا وأبو قرقاص وتوابعها بواقع ٦٠ كنيسة. أما المركز الخامس فاحتلته إبراشية سمالوط وذلك برصيد ٤٢ كنيسة. وقد جاء في المركز السادس إبراشية طهطا وجهينة وتوابعها برصيد ٤١ كنيسة. بينما جاء في المركز السابع كل من إبراشية ملوي وأنصنا والأشمونين وإبراشية طما وتوابعها برصيد ٣٧ كنيسة لكل منهما. وجاءت الإسكندرية في المركز الثامن برصيد ٣٥ كنيسة. ثم جاءت إبراشية شبرا الخيمة، التي تحظى بنسبة عالية من التواجد المسيحي، في المركز التاسع بواقع ٣١ كنيسة. أما بالنسبة

---

(١) السابق.

(٢) الإيبارشية، الإبرشية: إيبارشية (Parish) = كلمة يونانية، ومعناها المقاطعة أو المديرية، وهي كلمة تطلق على المنطقة التي يرعى شعبها مطران أو أسقف ويساعده الكهنة والشمامسة = مكان خدمة الأسقف. (قاموس المصطلحات الكنسية) على الموقع الرسمي لكنيسة الأنبا تكلاهيمانوت القبطية الأرثوذكسية الإسكندرية.
http://st-takla.org/P-1_.html

للمناطق التي تحظىٰ بعدد قليل من الكنائس، فكانت إبراشية جنوب سيناء بواقع كنيستين (في شرم الشيخ) و٤ كنائس بشمال سيناء، والبحر الأحمر ٦ كنائس. وأما بالنسبة لباقي الإيبراشيات فكان عدد الكنائس بها كالتالي:

إبراشية حلوان والمعصرة وتوابعها ١٢ كنيسة

وإبراشية بنها وقويسنا وتوابعها ١٨ كنيسة

وإبراشية شبين القناطر وتوابعها ٢٨ كنيسة

وإبراشية طنطا وتوابعها ٢٠ كنيسة

وإبراشية ميت غمر وتوابعها ١٧ كنيسة

وإبراشية المنوفية وتوابعها ٥٠ كنيسة

وإبراشية الزقازيق وتوابعها ٢٦ كنيسة

إبراشية دمياط وكفر الشيخ والبراري وتوابعها ٢٢ كنيسة

وإبراشية المنصورة وتوابعها ١٥ كنيسة

وإبراشية الشرقية والعاشر من رمضان وتوابعها ٢٠ كنيسة

وإبراشية الإسماعلية وتوابعها ١٤ كنيسة

وإبراشية بورسعيد وتوابعها ٩ كنائس

أما بالنسبة لإيبراشيات الوجه القبلي فكان تعدادها كالتالي:

إبراشية الفيوم وتوابعها ٢٧ كنيسة

وإبراشية بني سويف ٢٧ كنيسة

وإبراشية ببا والفشن وتوابعها ٢٨ كنيسة

وإبراشية مغاغة والعدوة وتوابعها ٢٥ كنيسة

وإبراشية بني مزار والبهنسا وتوابعها ٢٢ كنيسة

وإبراشية مطاي وتوابعها ٢٧ كنيسة

وإبراشية ديرمواس ودلجا وتوابعها ٢٤ كنيسة

وإبراشية ديروط وصنبو وتوابعها ٢٤ كنيسة

وإبراشية القوصية ومير وتوابعها ١٦ كنيسة

وإبراشية منفلوط وتوابعها ١٤ كنيسة

ويوجد بمدينة أسيوط وحدها ٧، كما يوجد بالمراكز التابعة لأسيوط ١٥ كنيسة

وإبراشية أبنوب والفتح وتوابعها ١٩ كنيسة

وإبراشية أبو تيج وصدفا والغنايم وتوابعها ٢٢ كنيسة

وإبراشية سوهاج والمنشاة والمراغة وتوابعها ٣١ كنيسة

وجرجيا وتوابعها ٢٥ كنيسة

والبلينا وبرديس وأولاد طوق شرق وتوابعها ٢٥ كنيسة

ونجع حمادي وتوابعها ١٩ كنيسة

ودشنا وتوابعها ٩ كنائس

وقنا وتوابعها ١١ كنيسة

وأخميم وساقلته وتوابعها ١٨ كنيسة

ونقادة وقوص وتوابعها ١٠ كنائس

والأقصر وتوابعها ٢٠ كنيسة

وأسوان وكوم أمبو وإدفو وتوابعها ٢٤ كنيسة[١].

أما بالنسبة لعدد الكنائس البروتستانتية فقد قال الدكتور إكرام لمعي- مدير كلية اللاهوت الإنجيلية سابقا- إن البروتستانت في مصر ١٧ مذهبا، تحظىٰ الكنيسة الإنجيلية «الكنيسة المشيخية» بالعدد الأكبر منها. وأوضح أن عدد الكنائس البروتستانتية ككل يصل إلىٰ ١١٠٠ كنيسة منها ٥٠٠ كنيسة إنجيلية و٦٠٠ كنيسة لجميع الكنائس الأخرىٰ مثل «نهضة القداسة» و«الأسقفية» و«المعمدانية» و«الرسولية» و«الأخوة»، وأكد لمعي أن الكنيسة الإنجيلية لديها دليل دقيق للكنائس، يحدد أماكنها وعناوينها والقائمين عليها، مشيرا إلي وجود هذا الدليل الدقيق في كافة الكنائس البروتستانيتة الأخرىٰ[٢].

أما عن الكنائس الكاثوليكية فقد أوضح الأنبا يوحنا قلته - نائب بطريرك الأقباط الكاثوليك في مصر سابقا- أن عدد الكنائس الكاثوليكية في مصر يصل إلىٰ قرابة ٢٠٠ كنيسة، وقال يوحنا إن عدد الكنائس في محافظتي القاهرة والجيزة يصل إلىٰ ٥٠ كنيسة وفي أسيوط ٣٥ كنيسة وفي المنيا ٣٠ كنيسة وسوهاج ٢٠ كنيسة

(١) «عدد الكنائس في مصر».

(٢) السابق.

والأقصر وأسوان ١٠ كنائس[1].

وحسب تقدير وزارة الخارجية المصرية فإنه يوجد في مصر ١٩٦ دير، منها ٨٤ دير للأقباط الأرثوذكس، بيد أن مساحات بعض هذه الأديرة تثير وبإلحاح أسئلة بدهية مرتبطة بنسبة تواجد الأقباط في مصر، وكذا طبيعة الأنشطة الروحية والاقتصادية والاجتماعية التي تمارس علىٰ هذه المساحات الشاسعة، حيث نجد أن دير «أبومقار» بوادي النطرون عند الكيلو ١٠٠ علىٰ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي يقع علىٰ مساحة (١١٤٣٠٠٠٠ م٢) ويقيم به ١٢٠ راهبًا فقط، بينما دير «السيدة العذراء» بالمرن جنوب غرب أسيوط يقع علىٰ مساحة (٨٠٠٠٠٠٠ م٢). وتحاط جل الأديرة بأسوار عالية تصل إلىٰ ١١. ٥ م كما في دير «السريان» ودير «مواسىٰ»، كما يصل سمك هذه الأسوار ٣. ٥ م في دير «أبو مقار»[2].

---

(١) السابق.

(٢) بتصرف من «دور الأقباط في بناء المجتمع المصري»، ص٤٢ - ٤٣.

المطلب الثاني

المسيحيون في الداخل المصري

تتوزع الأقلية المسيحية على مختلف المستويات الاجتماعية بشكل طبيعي ومتوازن نوعًا ما، بينما قد تتمدد مساحة الحضور المسيحي في صلب البنية الثقافية والاقتصادية المصرية بشكل أكبر من النسبة السكانية الوجودية؛ حيث تدور نسبة مشاركتهم في الاقتصاد المصري ما بين ٣٥٪ - ٤٠٪ موزعة بشكل تقريبي كالتالي[(١)]:

٢٠٪ من شركات المقاولات.

٥٠٪ من المكاتب الاستشارية.

٦٠٪ من الصيدليات.

٤٥٪ من العيادات الطبية الخاصة.

---

(١) «الإسلام والأقليات»، ص٦٤-٦٥، د. محمد عمارة، دار السلام بالقاهرة، نقلًا عن مجموعة تقارير: (روز اليوسف) و(اتحاد المهن الطبية) و(اتحاد المقاولين) وغيرهم.

٣٥٪ من عضوية الغرف التجارية الأمريكية وغرفة التجارة الألمانية.

٦٠٪ من عضوية غرفة التجارة الفرنسية.

٢٠٪ من رجال الأعمال المصريين.

٢٠٪ من وظائف المديرين بقطاعات النشاط الاقتصادي بمصر.

٢٠٪ من المستثمرين بمدينتي السادات والعاشر من رمضان.

١٦٪ من وظائف وزارة المالية.

٢٥٪ من المهن النخبوية كالصيادلة والأطباء والمهندسين والمحامين.

بينما تتوزع الطائفة المسيحية الأرثوذكسية فكريًا وسياسيًا عبر تيارين رئيسيين[1]:

١- **التيار الديني**: وهو التيار الديني المسيحي المعبر عن موقف الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، وينقسم هذا التيار إلىٰ عدة اتجاهات فرعية متشابهة وغير متعارضة:

أ- **الاتجاه الكنسي**: وهو الاتجاه الذي يمثل وجه الكنيسة

---

(١) بتصرف من: «الكنيسة المصرية: توازنات الدين والدولة»، ص٣٩٥-٣٩٩، هاني لبيب، دار نهضة مصر للنشر، ط١.

الرسمي، ويمثله بابا الكنيسة الأرثوذكسية، وبالتالي فهو يعتمد على فلسفة ونمط تفكير وتفاعل رأس الطائفة مع الأحداث والمواقف، حيث يتبين الفارق بين فلسفتي «شنودة الثالث» و«تاوضروس» في التعامل مع السلطة، وبالتحديد في مرحلة حكم الدكتور محمد مرسي، من حيث طريقة التفاعل مع الأحداث السياسية ما بين تفاعل تكتيكي واستراتيجي وما بين حشد طائفي فج يأتي بيانهما لاحقًا.

ب- الاتجاه التقليدي المحافظ: وهو اتجاه يقدم خطابًا دينيًا تقليديًا يميل إلى الجمود ويرفض التطوير. ويمثل هذا الاتجاه: الأنبا بيشوي (أسقف دمياط وكفر الشيخ)، والقمص الراحل متى المسكين ومدرسته الفكرية في دير أبومقار بوادي النطرون وهو من أبرز المختلفين فكريًا مع شنودة الثالث في العديد من القضايا، منها رفض الدور الاجتماعي للكنيسة والتأكيد على دورها الديني والروحي فقط. كما يضم هذا الاتجاه بعض المشاهير كمرقس عزيز (الكنيسة المعلقة بمصر القديمة)، والقس مكاري يونان (كنيسة الأزبكية)، والقس أرميا بولس (كنيسة السيدة العذراء بشبرا). يضاف لهذا الاتجاه خط من المتشددين تجاه قضايا المسيحيين كأمثال القس متياس نصر (كاهن كنيسة العذراء والبابا كيرلس بعزبة النخل)، والقس فلوباتير جميل (كاهن تابع لمطرانية الجيزة)، والقس عبد المسيح بسيط (كاهن كنيسة السيدة العذراء بمسطرد)،

والقمص زكريا بطرس والذي يمثل أقصىٰ صور التطرف والهجوم الكلامي علىٰ الآخر.

جـ- الاتجاه المتجاوب مع الدولة: وهو اتجاه يعتمد منهج التواصل والتعاون مع الدولة ومؤسساتها وعدم الدخول في صدام معها، ويمثله: الأنبا يوأنس (سكرتير البابا السابق)، والأنبا موسىٰ (أسقف عام الشباب)، والأنبا بيسنتي (أسقف حلوان والمعصرة)، والأنبا يوحنا قلته (المعاون البطريكي للأقباط الكاثوليك)، والقس أندريا زكي (نائب رئيس الطائفة الإنجيلية).

د- الاتجاه المعارض: وهم يمثلون طرفًا في صراع حول العلاقة بين الدين والسياسة، حيث عارضوا البابا شنودة في مواقفه من تحريم زيارة القدس ومواقفه في بعض قضايا الأحوال الشخصية، وهي المواقف التي لاقت فشلًا في معارضة الموقف الكنسي الرسمي، ويضم هذا الاتجاه الأنبا بفنتيوس (أسقف سمالوط بمحافظة المنيا).

٢- التيار العقلاني: وهو التيار الذي يمثله العلمانيون المسيحيون في مصر، ورموزه متوزعة علىٰ بعض الأحزاب كحزب الوفد (منير فخري عبد النور ومني مكرم عبيد ورمزي زقلمه)، وحزبي التجمع والكرامة (أنور عبد الملك ومراد وهبه وميلاد حنا وأمين إسكندر)، وحركة كفاية (جمال أسعد وجورج إسحاق)، كما يضم هذا التيار الدكتور رفيق حبيب النائب السابق لرئيس حزب الحرية والعدالة، وكذا بعض المستقلين كيونان لبيب وليلىٰ تكلا

وسمير مرقس، ومن الممكن إضافة أقباط المهجر ضمن التيار العقلاني العلماني المتطرف (موريس صادق ومايكل منير).

وباعتبار الأقلية الأرثوذكسية كوحدة/مكون من وحدات/مكونات المجتمع المصري وهي أيضًا الوحدة/المكون الأبرز في بنية الأقلية المسيحية؛ فإننا سنحتاج لرصد شكل ونمط التفاعلات المتبادلة بين هذا المكون وغيره من المكونات الرئيسية للدولة والمجتمع المصري. وسنقسم محاور هذي التفاعلات كالتالي:

١- التفاعل المسيحي - المسيحي.

٢- التفاعل المسيحي - الإسلامي.

٣- التفاعل المسيحي - المدني= العلماني.

٤- التفاعل مع النظام الحاكم.

• أولًا: التفاعل المسيحي - المسيحي

من الممكن أن نعتبر محور/تفاصيل العلاقات المسيحية - المسيحية في مصر من الجدليات غير البارزة علىٰ المستوىٰ العام في المجتمع المصري، وتتركز جملة القضايا الراسمة لشكل هذه التفاعلات والعلاقات في التالي:

زيارة القدس

تعتبر قضية زيارة القدس من القضايا النموذجية الممثلة لاختلاف التوجهات بين الطوائف المسيحية في مصر، ففي حين تمنعها الكنيسة الأثوذكسية منذ مرحلة البابا كيرلس السادس؛ لا

تجد الطائفتان الكاثوليكية والإنجيلية في مصر مشكلة في الزيارة التي لا تتعدىٰ - في وجهة نظرهم - كونها زيارة دينية. وتستند الكنيسة الأرثوذكسية إلىٰ عدة أسباب لرفض هذه الزيارة أبرزها محاولة الكنيسة التماشي مع الموقف الوطني المصري/الإسلامي العام تجاه القضية الفلسطينية والتطبيع مع إسرائيل، وكذا تسجيل موقف إزاء تسليم الكيان الصهيوني بعض أوقاف وممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية في القدس -ومنها دير السلطان- للكنيسة الحبشية[1].

ماهية المسيحي الحقيقي

وهي أحد أبرز القضايا الشائكة التي يرىٰ فيها أرباب كل طائفة أنهم الكنيسة الحقيقية، ومن ثم تتشكك كل طائفة في صفاء وصوابية عقيدة الطوائف الأخرىٰ. وقد زاد من حدة هذه القضية بروز الخلاف الحاد حول ظهور السيدة العذراء مريم عليها السلام، حيث انتقد الأنبا بيشوي (سكرتير المجمع المقدس ومطران دمياط وكفر الشيخ) في مؤتمر «تثبيت العقيدة»[2] الطائفة الإنجيلية المصرية، الأمر الذي تسبب في اضطراب العلاقات المسيحية - المسيحية، وزاد الأمر حدة تصريحات بنديكيت السادس عشر قبل توليه البابابوية والتي أثارت جدلًا كبيرًا باضطراب تأويلاتها وتفسيراتها والتي وصفت وقتها بإعلان «دومينوس يزوس»، حيث اعتبر بنديكيت أن كنيسة المسيح الوحيدة هي الكنيسة الكاثوليكية ولم

---

(١) السابق، ص١٢١ - ١٢٢.

(٢) وهو المؤتمر الذي يقام سنويًا بمحافظة الفيوم، وقد بدأ منذ عام ١٩٩٧م.

يعتبر أن الكنيسة الأرثوذكسية تملك وسائط الخلاص وأنها معيبة[1]، وهو الأمر الذي تبعه سلسلة من النقاشات والردود الحادة من رموز الكنيسة الأرثوذكسية كالبابا شنودة الثالث و القمص مرقس عزيز كاهن الكنيسة المعلقة، والقمص عبدالمسيح بسيط كاهن الكنيسة الأثرية بمسطرد، والقس رفعت فكري راعي الكنيسة الإنجيلية بأرض شريف، والدكتور القس إكرام لمعي رئيس لجنة الإعلام والنشر بالكنيسة الإنجيلية، والدكتور القس أندريه زكي نائب رئيس الطائفة الإنجيلية في مصر[2].

الولاء والانتماء لمصر

وهو الأمر الذي يستشعره الأرثوذكس تجاه باقي الطوائف في مصر، حيث تمثل الطائفة الأرثوذكسية الامتداد التاريخي العميق للمسيحيين المصريين، كما تعتز هذه الطائفة بأصالة مرجعيتها الشرقية، بخلاف المرجعيات الغربية لباقي الكنائس، وهو الأمر الذي ظل عامل تمايز ولاءاتي بين مختلف الطوائف المسيحية المصرية. بيد أن تطورًا قد طرأ علىٰ شكل العلاقة التنسيقية بين الطوائف المسيحية المصرية وذلك بالتحديد عقب تنصيب البابا الأرثوذكسي الجديد تواضروس، حيث عمد علىٰ تفعيل فكرة «مجلس كنائس مصر»[3] التي كانت مجمدة في حقبة شنودة الثالث،

---

(١) http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/6289014.stm

(٢) http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=67869.

(٣) وللمجلس صفحة علىٰ موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك بنفس الإسم.

وهو الأمر الذي يستدعي جملة من السؤالات المرتبطة بالسياق الزمني الذي صاحب هذه الخطوة وعلاقته بوصول الإخوان المسلمين لسدة الحكم، وهي أسئلة سنحاول من خلال تقريرنا هذا استنطاق ما نجمعه من معطيات للإجابة عليها.

● ثانيًا: التفاعل المسيحي - الإسلامي

تنوعت وتعددت أنماط التفاعل المسيحي - الإسلامي تبعًا للقضايا المتفاعل معها وكذلك تبعًا للتيار الإسلامي المتفاعل معه، ولذا فإننا هنا سنسير عبر خريطة محاور يمثل كل محور فيها نسقًا من أنساق التيارات الإسلامية المختلفة في مصر وهي كالتالي:

❋ الأزهر= المؤسسة الدينية الرسمية

نقصد بها هنا ممثلي الإسلام الرسمي التي يعبر عنها مجموعة من شاغلي المناصب الدينية الرسمية كمفتي الجمهورية وشيخ الأزهر ورئيس الجامعة، وكذا جملة المؤسسات والهيئات والنقابات التابعة أو المنتسبة للأزهر، وكذلك الدعاة والوعاظ وأئمة المساجد المعينين من قبل وزارة الأوقاف والمبرَّزين في وسائل الإعلام الفضائية. بيد أنه ثمة معيارًا فاصلًا ومحوريًا يحدد إطار هذه المؤسسة ويضبط كل جزئياتها المندرجة تحته، ألا وهو الموقف المتماهي والمحايث لسياسات النظام الحاكم، الأمر الذي يصل لدرجة جاهزية المؤسسة بكل مكوناتها لشرعنة جل ممارسات وسياسات النظام بشتىٰ الطرق وإلباسها اللباس الشرعي الإسلامي،

وهو الأمر الذي بلغ منتهاه في فترة تولي أحمد الطيب لمنصب الإفتاء ثم لمنصب شيخ الأزهر، حيث لم يجد الرجل حرجًا من انتسابه لعضوية لجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم وقتئذ.

ويضم الأزهر/المؤسسات الدينية الرسمية تحته/تحتها عددًا من المؤسسات التابعة له/لها، والتي يلزمنا رصد أبرز مخرجاتها المعنية بالشؤون والعلاقات المتبادلة مع المسيحيين لرسم شكل العلاقة بينهما، وهي كالتالي:

مشيخة الأزهر.

دار الإفتاء.

جامعة الأزهر.

مجمع البحوث الإسلامية.

المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية.

وزارة الأوقاف.

المعاهد الأزهرية ومدينة البعوث الإسلامية.

المجلس الأعلىٰ للطرق الصوفية.

مجلة الأزهر.

الرابطة العالمية لخريجي الأزهر.

تتحدد شكل العلاقة بين المؤسسة الأزهرية ومكوناتها وبين المسيحيين في مصر عبر عدة قضايا ومواقف أساسية، والتي من

خلالها تتضح ملامح التفاعلات بين الطرفين، ويمكن إجمال هذي القضايا والمواقف كالتالي:

تهنئة المسيحيين بأعيادهم وحضور بعض المؤتمرات الخاصة بهم

وهو أمر اعتادت عليه المؤسسة الأزهرية وبشكل بارز منذ فترة تولي الدكتور محمد سيد طنطاوي مشيخة الأزهر، ثم ازداد حضور شيخ الأزهر الذي تلاه الدكتور أحمد الطيب في الفضاء السياسي والطائفي، لكنه حضور ارتبط بالظرف السياسي الراهن آنذاك، حيث لا يكاد يمر عيد أو محفل أو مناسبة من تلك الخاصة بالمسيحيين في مصر إلا وللطيب أو أحد مستشاريه فيها حضور بارز، ولا يمكن النظر في طبيعة الدور الذي يقوم به الأزهر - وبالتحديد شيخ الأزهر الحالي- في الأحداث والأوضاع السوسيوسياسية الراهنة التي ترتبط بشكل كبير بالمتغيرات الحاصلة في بنية النظام الجديد وقتئذ، كما أن الخلفية التاريخية للطيب، التي كان من أبرزها كونه عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني إبان حقبة مبارك، وكذلك التحصين الدستوري الذي جناه منصب المشيخة في دستور ٢٠١٢م؛ كل ذلك قد يعتبر قرائن علىٰ كون الحضور والتفاعل المبرَّز للأزهر في المشهد المسيحي هو في الأساس ضمن عملية التوظيف السوسيوسياسي للمؤسسة الأزهرية بغض النظر عن الموقف الشرعي الإسلامي الصحيح لهذه التفاعلات[١].

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: «شيخ الأزهر يهنئ المسيحيين بأعياد الميلاد المجيد»، الموقع=

أنشطة ما يعرف بـ «بيت العائلة المصرية»

أسسته الحكومة المصرية في محاولة للتهدئة بعد اشتباكات أحداث ماسبيرو بين الأقباط والقوات المسلحة في نوفمبر ٢٠١١م. حيث أصدر عصام شرف رئيس الوزراء آنذاك قرارًا بإنشاء «بيت العائلة المصرية» برئاسة شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب والبابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكنيسة المرقسية، وتقرر أن يكون مقره الرئيسي في الأزهر بالقاهرة. وتناقلت وكالات الأنباء حينها الهدف من إنشاء بيت العائلة المصرية ذاكرين أنه يهدف إلىٰ الحفاظ علىٰ النسيج الاجتماعي لأبناء مصر بالتنسيق مع جميع الهيئات والوزارات المعنية في الدولة. ويتكون بيت العائلة المصرية من عدد من العلماء المسلمين ورجال الكنيسة القبطية وممثلين عن مختلف الطوائف المسيحية بمصر وعدد من المفكرين والخبراء. ويترأس مجلس أمنائه شيخ الأزهر وبابا الكنيسة الأرثوذكسية بالتناوب، ويختص برسم السياسات العامة له ومتابعة أنشطته، بينما ينشأ مجلس تنفيذي يختص بتنفيذ السياسة العامة لبيت العائلة[1].

دعوة الرموز المسيحية في المناسبات الإسلامية

كحضور حفلات الإفطار الرمضانية، وذلك في حضور عدد من الرموز الحكومية الرسمية، حيث يرىٰ «الطيب» أن ما يربط

= الإلكتروني لجريدة اليوم السابع، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م، و«شيخ الأزهر يهنئ البابا فى الكاتدرائية»، جريدة المصري اليوم، العدد ٣٢٤٠، السبت ٢٧ إبريل ٢٠١٣م.

(١) «مصر تؤسس بيت العائلة برئاسة الطيب وشنودة»، علىٰ موقع سي إن إن العربي.

المسلمين والأقباط في مصر يشبه صلة الرحم وأن الأنبياء جميعا إخوة من أب واحد، كما أنه يرىٰ أن في التاريخ ما يؤكد الود والتراحم والحب بين المسلمين والمسيحيين بداية من عهد الرسول الكريم وحتي يومنا هذا، ويستدل علىٰ ذلك بأن وفدًا مسيحيًا جاء لزيارة الرسول ﷺ في المدينة فصلىٰ هذا الوفد المسيحي في أحد جوانب المسجد، ثم يذكر الطيب أنه صلىٰ في إحدىٰ كنائس سويسرا في جو روحاني لا يُنسىٰ علىٰ حد تعبيره[1].

كما أن وزير الأوقاف المصري السابق محمود حمدي زقزوق في مقدمة كتاب «البابا شنودة بين السياسة والدين» سطر كلمات الثناء والإجلال والتقديس لشخص البابا، كما زاد في الإطراء والمدح بذكر حسن صفاته وأخلاقاياته - كما يراها -، كل ذلك دونما توازن وتمييز بين العقائد والمختلفات بين المسلمين والمسيحيين، ثم ذكر في سياق ما اعتبره زقزوق دَينًا في عنقه تجاه البابا استجابته لدعوات علىٰ مدىٰ خمسة عشر عامًا لحضور المؤتمرات السنوية للمجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، بل ونوه علىٰ استحسان الحضور من جميع الدول ومن كافة الديانات لكلماته خلال هذه المؤتمرات[2].

---

(١) «رؤساء الوزراء والشعب والشوري وشيخ الأزهر يشاركون البابا شنودة مائدة إفطار العائلة المصرية»، جريدة الأهرام المصرية، ١/٩/٢٠١٠م.

(٢) «البابا شنودة بين السياسة والدين»، سناء السعيد، ص ٥-٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المواقف السياسية

هنا تحديدًا قد تتبلور رؤية واضحة لطبيعة تدخل النظام السياسي ومحايثته لصناعة القرار السوسيوسياسي داخل المؤسستين الدينيتين في مصر، بالإضافة لما سينتج عن تتبع التفاعل بين الكنيسة والنظام الحاكم في المحور الرابع. لكن أبرز المواقف السياسية التي ترسم وتوضح الرؤية التي ذكرنا تبدأ منذ أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير؛ حيث اتسقت واتفقت مواقف شيخ الأزهر أحمد الطيب ومفتي الجمهورية وقتها علي جمعة وبابا الكنيسة الأرثوذكسية حينها البابا شنودة علىٰ ممانعة تحركات الشباب ضد النظام الحاكم، بل وبلغ الأمر لدرجة تحريم ومنع ذلك دينيًا[1].

ثم برز التماهي بين المؤسستين في موقفين مهمين، الأول إبان الانتخابات الرئاسية في مرحلتيها الأولىٰ والإعادة بين مرسي وشفيق، حيث كان توجه الكنيسة والأزهر - متمثلًا في المفتي علي جمعة حينها[2] - لدعم الفريق أحمد شفيق، والثاني باصطفافهما

---

(١) موقف شيخ الأزهر:

http://www.youtube.com/watch?v=OfZMKMN5AsQ =

موقف البابا شنودة:

http://www.youtube.com/watch?v=HUÇUDj53Vps

موقف د. علي جمعة:

http://www.youtube.com/watch?v=88XFñb9rjdM

(٢) جزء من خطبة جمعة لعلي جمعة:

http://www.youtube.com/watch?v=0QTb4ZoLqi4

في خندق الانقلاب العسكري علىٰ مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣م، حيث ذكر تواضروس أن الوصول لقرارات ٣ يوليو كان من خلال المناقشة وليس بالتصويت، والخطاب تمت صياغته بالإجماع، مضيفًا أن الدكتور أحمد الطيب قام بضبط الخطاب لغويًا[١].

وتأتي جملة المواقف التي استنكر فيها الأزهر ورموزه الأحداث التي تضمنت اعتداءات أو شبهة اعتداء علىٰ ممتلكات أو دور عبادة أو أفراد مسيحيين متصفة بالسرعة والجاهزية لإبداء الاستنكار والرفض للأعمال الإرهابية الموجهة ضد المسيحيين، بغض النظر عن الفاعلين أو المتسببين في هذه الأفعال، حتىٰ لو كانت أجهزة الأمن هي المتورطة في ذلك كما في أحداث كنيسة القديسين بالإسكندرية. بينما قد لا نجد نفس درجة وسرعة الرفض من المؤسسة الأزهرية أو الكنيسة لما قد يصيب بعض الاتجاهات الإسلامية الأخرى الممانعة للنظام الحاكم في حقبة مبارك.

تقييم العلاقة

- طبيعة التفاعل بين الأزهري المسيحي تنطلي علىٰ بعد أولي ورئيسي، وهو اكتساب منصبي شيخ الأزهر وبابا الكنيسة صبغة سياسية مرتبطة بالنظام السياسي والأمني الحاكم في مصر، باستثناء فترة صدام شنودة مع السادات في السبعينيات، الأمر الذي يعني

---

(١) «البابا تواضروس: مصر في حالة مخاض .. وحضرت اجتماع ٣ يوليو من أجل الوطن»، محمد عاشور، بوابة جريدة الوطن المصرية، الجمعة ٩/٢٧.

توافقًا وتوازيًا في المواقف الأزهرية الكنسية علىٰ الدوام.

- عقب حضور شيخ الأزهر أحمد الطيب والمفتي السابق علي جمعة عزاء قتلىٰ حادث كنيسة القديسين، تعرض موكباهما لاعتداءات من قبل متظاهرين مسيحيين داخل الكاتدرائية بالعباسية، ولم يعقب ذلك اعتذرًا من البابا شنودة، الأمر الذي يشير أيضًا لغياب ردة الفعل الأزهرية الطبيعية تحت تأثير الوضعية السياسية للمؤسستين الأزهرية والكنسية.

- اتفاق موقف الأزهر والكنيسة وقت الثورة هو مؤشر آخر علىٰ طبيعة العلاقة والتوجه السياسي للمؤسستين.

- ثمة موقف مغاير لقطاع من عموم المسيحيين تجاه الأزهر ومؤسساته، كما الحال في قطاعات من المسلمين، فالبعض يكن الاحترام والتقدير للأزهر بوصفه ممثل الدين الإسلامي الوسطي المعتدل، وهو الموقف الشائع والمشهور، بينما ينظر قطاع عريض من الشباب إليه بوصفه المؤسسة الدينية التابعة للدولة وهي ذات النظرة تجاه الكنيسة.

* جماعة «الإخوان المسلمون»

أنتجت ثورة الخامس والعشرين من يناير شكلًا زائفًا من أشكال ما اصطلح عليه بـ«المواطنة»، وهو المصطلح الهائم في دهاليز المعاجم الاجتماعية والسياسية المعاصرة؛ فحينما يراد للمجتمعات العربية أن تعيش في بيئة مفاهيمية واجتماعية مغايرة

لتركيبتها النفسية ومنظومتها القيمية والتقاليدية، والتي تعتبر الدين مكونًا رئيسيًا في المجتمع، فالأمر حينها قد يؤدي لهذا التصور الزائف والمشوه الذي أنتجته الثورة المصرية، فتصور انزياح الدين من عملية بناء المشروع السياسي لكل فصيل ومكون من أبناء الثورة هو تصور ثبت فساده قطعًا عقب ولوج هذه المكونات في صلب المنافسات والصراعات السياسية، فقد برزت حدة الاستقطاب الأيديولوجي خلال مخاض التصويت علىٰ التعديلات الدستورية في ١٩ مارس ٢٠١١م، وأدت نتائج الاستفتاء التي رسمت خريطة القوىٰ الجديدة في حقبة ما بعد الثورة إلىٰ عودة تموضع الأيديولوجيا كمحدد للتوجهات والاختيارات السياسية، وبالتالي إعادة تشكل الخريطة الاجتماعية المصرية تبعًا لذلك.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ فقد تتابعت أشكال المنافسات السياسية المختلفة بعد ذلك، مكررة ذات المسار السياسي والاجتماعي وبذات النتائج التي أفرزت مساحة سيطرة ونفوذ أوسع للقوىٰ الإسلامية، ومن ثم زادت حدة وصرامة التمايز الأيديولوجي علىٰ الصعيدين السياسي والاجتماعي.

مثلت جماعة الإخوان المسلمين القدر الأكبر من المساحة الجديدة التي وجدت للقوىٰ الإسلامية، وكان وصول الدكتور محمد مرسي لمنصب رئيس الجمهورية مؤشرًا علىٰ قدر أكبر من عملية تجذير وتثبيت حدود المساحة التي تحصلت عليها جماعة الإخوان في الخريطة السياسية المصرية، وبالتالي بات شكل

ومضمون التفاعل بينها وبين الأقلية المسيحية علىٰ قدر عالٍ من الأهمية والحساسية والخطورة.

بالنظر في أدبيات جماعة الإخوان المسلمين علىٰ مرّ تاريخها، وكذلك برنامج وليدها السياسي حزب الحرية العدالة المنبثق عن الجماعة؛ نجد أن الأستاذ حسن البنا ﷺ مؤسس الجماعة يذكر في رسالته «نحو النور» تحت عنوان «الإسلام يحمي الأقليات ويصون حقوق الأجانب»: (يظن الناس أن التمسك بالإسلام وجعله أساسًا لنظام الحياة ينافي وجود أقليات غير مسلمة في الأمة المسلمة، وينافي الوحدة بين عناصر الأمة وهيٰ دعامة قوية من دعائم النهوض في هذا العصر. ولكن الحق غير ذلك تمامًا فإن الإسلام الذىٰ وضعه الحكيم الخبير الذىٰ يعلم ماضىٰ الأمم وحاضرها ومستقبلها قد احتاط لتلك العقبة وذللها من قبل، فلم يصدر دستوره المقدس الحكيم إلا وقد اشتمل علىٰ النص الصريح الواضح الذىٰ لا يحتمل لبسًا ولا غموضًا في حماية الأقليات، وهل يريد الناس أصرح من هذا النص: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]. فهذا نص يشتمل علىٰ الحماية فقط، بل أوصىٰ بالبر والإحسان إليهم، وأن الإسلام الذىٰ قدس الوحدة الإنسانية العامة في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ

خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]. ثم قدس الوحدة الدينية العامة كذلك، فقضىٰ علىٰ التعصب وفرض علىٰ أبنائه الإيمان بالرسالات السماوية جميعًا في قوله تعالىٰ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ١٣٧ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦-١٣٨]. ثم قدس بعد ذلك الوحدة الدينية الخاصة في غير صلف ولا عدوان، فقال تبارك وتعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠]. هذا الإسلام الذىٰ بني علىٰ هذا المزاج المعتدل والإنصاف البالغ لا يمكن أن يكون أتباعه سببًا في تمزيق وحدة متصلة، بل العكس إنه أكسب هذه الوحدة صفة القداسة الدينية بعد أن كانت تستمد قوتها من نص مدني فقط. وقد حدد الإسلام تحديدًا دقيقًا من يحق لنا أن نناوئهم ونقاطعهم ولا نتصل بهم فقال تعالىٰ بعد الآية السابقة: ﴿إِنَّمَا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَأَخۡرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ وَظَٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخۡرَاجِكُمۡ أَن تَوَلَّوۡهُمۡۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٩]، وليس في الدنيا منصف واحد يكره أمة من الأمم علىٰ أن ترضىٰ بهذا الصنف دخيلًا فيها وفسادًا كبيرًا بين أبنائها ونقضًا لنظام شئونها.

ذلك موقف الإسلام من الأقليات غير المسلمة، واضح لا غموض فيه ولا ظلم معه، وموقفه من الأجانب موقف سلم ورفق ما استقاموا وأخلصوا، فإن فسدت ضمائرهم وكثرت جرائمهم فقد حدد القرآن موقفنا منهم بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨]، وبذلك يكون الإسلام قد عالج هذه النواحي جميعًا أدق علاج وأنجحه وأصفاه.) انتهى كلام الأستاذ البنا رحمه الله[١].

ويقول أيضًا: (ومن الطرائف أننا بعد أربعين يوما من نزولنا إلى الإسماعيلية، لم نسترح في الإقامة في البنسيونات، فعولنا على استئجار منزل خاص، فكانت المصادفة أن نجد دورا أعلى في منزل، استؤجر دوره الأوسط مجتمعًا لمجموعة من المواطنين المسيحيين، اتخذوا منه ناديا وكنيسة، ودوره الأسفل مجتمعا لمجموعة من اليهود، اتخذوا منه ناديا وكنيسة، وكنا نحن بالدور الأعلى نقيم الصلاة، ونتخذ من هذا المسكن مصلى، فكأنما هذا المنزل يمثل الأديان الثلاثة. ولست أنسى أم شالوم سادنة الكنيسة، وهي تدعونا كل ليلة سبت لنضيء لها النور، ونساعدها في توليع وابور الجاز، وكنا نداعبها بقولنا إلى متى تستخدمون هذه الحيل التي لا تنطلي على الله؟ وإذا كان الله قد حرم عليكم النور والنار

(١) «مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا»، ص ٢٨٥- ٢٨٦، دار التوزيع والنشر الإسلامية - القاهرة.

يوم السبت كما تدعون، فهل حرم عليكم الانتفاع، أو الرؤية؟ فتعتذر، وتنتهي المناقشة بسلام)[1].

وفي حرب فلسطين يذكر كامل الشريف: (تقع مدينة «بيت لحم» علىٰ بعد ستة أميال جنوبي القدس وهي إحدىٰ المدن المقدسة لدىٰ المسيحيين إذ يقع فيها كثير من آثار المسيحيين وكنائسهم وبخاصة كنيسة المهد التي يحج إليها المسيحيون من جميع بقاع العالم وغالبية سكانها العظمىٰ من المسيحيين العرب. وكم كان جميلًا من هؤلاء المواطنين أن يحتفوا بالإخوان عند دخولهم للدفاع عن مدينتهم ويكونوا معهم أسرة واحدة متعاونة، وكان الإخوان يبادلونهم هذا الشعور الكريم لما رأوه من إخلاصهم ولما شهدوه من غيرة صادقة علىٰ كرامة العرب والمسلمين، ولعل في هذا التعاون الصادق أكبر رد علىٰ أولئك الذين يحاولون تشويه حركة الإخوان ويلصقون بها تهمة التعصب الذميم وهو يعلمون أن الإخوان براء من هذا الاتهام، ولكنها تهمة يحاولون بها خدمة المستعمر الدخيل وتثبيت أقدامه في هذا الوطن المسكين. وها هي ذي معارك بيت لحم وعدد الإخوان الهائل الذي استشهد حول أسوارها دفاعًا عن مقدسات المسيحيين وآثارهم تقف دليلا شاهدًا علىٰ مدىٰ التعاون الذي يجمع بين العنصرين الشقيقين ويوجد بين الطائفتين الحبيبتين، ولقد كنت شخصيًا أهتم بهذا المعنى عند

---

(١) «مذكرات الدعوة والداعية»، حسن البنا، ص ٦٦، نسخة منشورة علىٰ موقع إخوان ويكي.

زيارتي المتكررة لبيت لحم فكنت ألتقي ببعض رؤساء الطوائف المسيحية بها وأسألهم عن نظرتهم للإخوان وحركتهم وكانت نفسي ترتاح كثيرًا حين أستمع إلىٰ إجاباتهم وكلها مزيج من الحب والاطمئنان، وكيف لا تكون كذلك وهم يرون بأعينهم مقدار الجهود التي يبذلها الإخوان دفاعًا عن عرب فلسطين لا يفرقون في ذلك بين عربي مسلم ومسيحي، ولقد ظل الإخوان في مدينتهم عاما كاملًا دون أن تقع حادثة واحدة من تلك الحوادث التي تقع عادة بين الجنود والمدنيين من أهل البلاد)[1].

بيد أنه ثمة جملة من المواقف الإيجابية من جانب المسيحيين المعاصرين للأستاذ البنا منها[2]:

كان «لويس فانوس» أحد زعماء الأقباط من الحريصين علىٰ حضور درس الثلاثاء للأستاذ البنا.

شارك ثلاثة من الأقباط - وهيب بك دوس المحامي ولويس فانوس عضو مجلس النواب وقتئذ وكريم ثابت الصحفي - في اللجنة السياسية المركزية للإخوان التابعة لمكتب الإرشاد.

دافع الأستاذ «توفيق غالي» القبطي عن الإخوان في رده علىٰ مقالات «سلامة موسىٰ» التي اتهم بها الإخوان بإثارة الفتنة حيث

---

(١) «الإخوان المسلمون في حرب فلسطين»، كامل الشريف، دار التوزيع والنشر الإسلامية - القاهرة.

(٢) «الإخوان والأقباط .. من يطمئن من؟»، عامر الشماخ، ص ٦٩ -، مكتبة وهبة ٢٠٠٨.

كان مما ذكره: (إني أعترف بأنهم - أي الإخوان - أشرف الجماعات مقصدًا وأنبلهم خلقًا، ولن أقدم دليلًا إلا أن شُعبَهَم يجاورها المسيحيون من كل جانب، ومع ذلك لم نر منهم إلا كل أدب وتقدير لإخوانهم المسيحيين، وأن شعبتهم بقسم الصيادين بالزقازيق تجاور الكنيسة، ولا ينظرون إليها إلا بكل احترام).

فقد كتب مكرم عبيد باشا[1] مقالًا تحت عنوان «الإمام الشهيد» فقال: (تفضلت «مجلة الدعوة» الغراء فطلبت إليَّ أن أكتب كلمة في ذكرىٰ الراحل الكريم، الذىٰ شاءت له رحمة الله أن يغادر هذه الدنيا الغادرة، إلىٰ جوار ربه الرحمن الرحيم، كما شاءت لنا نحن رحمة الله أن يظل الراحل الذىٰ فقدناه، ماثلا بيننا بذكراه، وبتقواه. وهل هذا الراحل الماثل، إلا فضيلة المرشد الشيخ حسن البنا؟ إي نعم، فإذا كنتم أيها الإخوان المسلمون قد فقدتم الحاكم الأكبر، الخالد الذكر؛ فحسبكم أن تذكروا أن هذا الرجل الذىٰ أسلم وجهه لله حنيفًا، قد أسلم روحه للوطن عفيفًا، حسبكم أن تذكروه حيًّا في مجده، كلما ذكرتموه ميتًا في لحده. وإذا كان الموت والحياة يتنازعان السيطرة في مملكة الإنسان، ويتبادلان

---

(١) هو أحد الزعماء الأقباط المصريين، انضم لحزب الوفد في بداية حياته السياسية وتولىٰ منصب سكرتير عام الوفد لفترة طويلة وكان من أهم شخصيات حزب الوفد، واستقال عنه في الأربعينيات وأسس «حزب الكتلة»، وكان له جريدة تنطق باسم الحزب، دافع عن الإخوان عقب استشهاد الإمام البنا ﷺ علىٰ صفحات الجريدة، وكان من النفر القلائل الذين تمكنوا من أداء واجب العزاء في الأستاذ البنا.

النصر والهزيمة فيتساويان؛ فالغلبة للحياة مع الذكرىٰ، وللموت مع النسيان، ولهذا فالميت حىٰ لديك إذا ذكرته، والحىٰ ميت لديك إذا نسيته. وما من شك أن فضيلة الشيخ حسن البنا هو حي لدينا جميعًا في ذكراه، بل كيف لا يحيا ويخلد في حياته رجل استوحىٰ في الدين هدىٰ ربه، ففي ذكره حياة له ولكم. ومن ذا الذي يقول بهذا هو مكرم عبيد صديقه المسيحىٰ الذي عرف في أخيه المسلم الكريم الصدق والصداقة معًا، ولئن ذكرت فكيف لا أذكر كم تزاورنا وتآزرنا إبان حياته، ولئن شهدت فكيف لا أشهد بفضله بعد مماته، وما هىٰ - وأيم الحق - إلا شهادة صدق أُشْهد عليها ربىٰ؛ إذ ينطق بها لساني من وحي قلبي. بل هىٰ شهادة رجل يجمع بينه وبين الفقيد العزيز الإيمان بوحدة ربه، وبوحدة شعبه، والتوحيد في جميع الأديان المنزَّلة لا يكفي فيه أن نوحد الله بل يجب أن نتوحد في الله كما أن وحدة الوطن لا يكفي فيها وحدة أرجائه، بل يجب أن تتوافر لها قبل كل شئ وحدة أبنائه، ولقد كان الإخوان المسلمون والكتلة الوفدية هما الهيئتين الوحيدتين اللتين تبادلتا الزيارة في دار الإخوان ونادي الكتلة، بل كان لي الحظ أن يزورني رحمه الله في منزلي، وأن نتبادل خلال حديث طويلٍ المشاعرَ الشخصية والوطنية، وكنت أراه في حديثه أبعد ما يكون عن الشكليات والصغائر، مما جعلني أعتقد أنه رجل قَلَّ مثيله بيننا في التعمق تفكيرًا، وفي التنزه ضميرًا. ولقد زرته رحمه الله إثر موته في منزله، فكانت زيارة لن أنسىٰ - ما حييت - أثرها الفاجع والدامع،

ولقد هالني أن أجد قوة من البوليس تحاصر الشارع الذىٰ به منزل الفقيد، ولولا أن ضابط البوليس عرفني فسمح لىٰ بالمرور لما تيسر لىٰ أن أؤدي واجب العزاء. ولئن نسيت فلن أنسىٰ كيف كان والده الشيخ البار متأثرًا بهذه الزيارة، حتىٰ إنه قصَّ علينا - والدمع يفيض من عينيه - كيف منعوا الناس من تشييع جنازة الفقيد، ولم يسمح لغير والده بالسير وراء نعشه، كما لم يسمح للمُعَزّين بالعزاء في منزله، وراح الوالد الكريم يشكرني، ويدعو لي دعواته المباركات التىٰ ما زلت أتبرك بها، ولو أني قلت له إن واجب العزاء هو فرض واجب الأداء، فإذا ما قصرت فيه أنا أو أي مصري كان في ذلك تنكُّر لتقاليدنا وأوليات الوفاء.

إخواني: إي نعم؛ فأنتم إخواني أيها الإخوان المسلمون، أنتم إخواني وطنًا وجنسًا، بل إخواني نفسًا وحسًا، بل أنتم لي إخوان ما أقربكم إخوانًا؛ لأنكم في الوطنية إخواني إيمانًا، ولما كانت الوطنية من الإيمان فنحن إذن إخوان في الله الواحد المنان. وإذا ما ذكرتم اليوم الفضيلة في قبرها، فاذكروا أيضًا ما كان يذكره هو علىٰ الدوام؛ إذ يذكر الحرية في سجنها، فلنطالب إذن بتحرير بلادنا، وتحرير أولادنا المساجين المساكين، فإن الإفراج عنهم عزاء، وجزاء في وقت معًا)[1].

---

(١) مجلة الدعوة - السنة الثانية - العدد (٥٢) - ١٦ جمادىٰ الأولىٰ ١٣٧١هـ / ١٢فبراير ١٩٥٢م، والمقال منشور علىٰ موقع «الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين».

ولقد سئل حسن البنا عن مسألة الجزية ، فقال: (إن مسألة الجزية أصبحت اليوم غير ذات موضوع ما دام كل المواطنين ينخرطون في الخدمة العسكرية ويدافعون عن الوطن، سواء بسواء، وقد كان المسلمون قديمًا هم الذين يدفعون ضريبة الدم، فعلىٰ الآخرين أن يدفعوا ضريبة المال)، يريد الأستاذ البنا أن يقول ما قاله بعض الفقهاء من قديم أن أهل الذمة إذا اشتركوا مع المسلمين في القتال ضد أعدائهم سقطت عنهم الجزية. وكان الأستاذ البنا يفسر دفع الجزية بأنه (بدل خدمة عسكرية) وقد كان غير المسلمين شهداء بدفع هذا البدل في الزمن الماضىٰ بل كان كثير من موسري المسلمين يدفعون هذا البدل لإعفاء أبنائهم من الجندية، قبل عصر التجنيد الإجباري[١].

وبتتبع ورصد مسار وفلسفة التعامل بين جماعة الإخوان المسلمين والمسيحيين في مصر وذلك منذ نشأة الجماعة حتىٰ الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥م، نجد اطرادًا في شكل ومضمون العلاقة - الهادئة نوعًا ما - بين الطرفين، تخلل هذه الفترة عدد من الأزمات الطائفية المفتعلة التي لم تغير من شكل العلاقة.

كان شكل العلاقة قد بدأ بالتغير مع بداية حقبة الأستاذ محمد مهدي عاكف الذي تولىٰ منصب المرشد العام للإخوان المسلمين

---

(١) «الإخوان والأقليات الدينية»، الدكتور يوسف القرضاوي، منشور علىٰ موقع «الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين».

بعد وفاة المستشار محمد المأمون الهضيبي وذلك في يناير من عام ٢٠٠٤م واستمر حتىٰ انتهت فترة ولايته في يناير من عام ٢٠١٠م، حيث انفتحت الجماعة علىٰ الأقباط بصورة غير مسبوقة، فاتخذ عاكف الدكتور رفيق حبيب - وهو قبطي إنجيلي - مستشارًا سياسيًا له. تزامن ذلك مع الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٥م التي شهدت انفتاحًا كبيرًا للإخوان علىٰ الشارع السياسي بمختلف توجهاته ومن بينها الأقباط، حيث أعلن القسم السياسي بالجماعة عن مبادرة لتدشين حوار مع الأقباط، وجاء علىٰ لسان الدكتور عصام العريان المشرف علىٰ القسم آنذاك أنه جرت لقاءات في كل الدوائر التي شارك فيها الإخوان بين نواب الجماعة ومواطنين أقباط، تنفيذًا للبرنامج الانتخابي الذي طرحه الإخوان. ويذكر العريان أيضًا أن الجماعة دعمت مرشحًا مسيحيًا في دائرة وادي النطرون لكن المرشح حرص علىٰ ألا نعلن ذلك بوضوح، وقال أننا قمنا بإخلاء دوائر انتخابية للأقباط، منها علىٰ سبيل المثال: دائرة الوايلي للمرشح المسيحي منير فخري عبد النور، ودائرة غربال بالإسكندرية للمرشح ماهر خله[1].

حصد الإخوان في هذه الانتخابات ٨٨ مقعدًا في مجلس الشعب، الأمر الذي تبعه ارتفاعًا في منحنىٰ المسار التطميني من الإخوان تجاه المسيحيين، حيث حرص نواب الكتلة البرلمانية

---

(١) «الإخوان والأقباط .. من يطمئن من؟»، ص ٨١.

للإخوان علىٰ تقديم كافة التطمينات[1] لأبناء دوائرهم الانتخابية من المسيحيين بغية تجذير استحقاقاتهم الانتخابية التي كانت مفاجأة للجميع آنذاك.

وفي مارس ٢٠٠٤م، أي عقب تولي الأستاذ عاكف منصب المرشد، قدمت جماعة الإخوان ما سمي بـ«مبادرة جماعة الإخوان المسلمين للإصلاح الداخلي في مصر»[2]، ونصت المبادرة بخصوص ملف الأقباط علىٰ التالي: (إننا نؤكد أن موقفنا من الإخوة الأقباط موقف مبدئي ثابت مفروض علىٰ المسلمين بموجب إسلامهم وإيمانهم، مؤكد بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، قولية وعملية، وهذا الموقف يتلخص في النقاط التالية:

* هم جزء من نسيج المجتمع المصري.

* هم شركاء الوطن والمصير.

* لهم مثل ما لنا وعليهم مثل ما علينا.

* حرية الاعتقاد والعبادة محترمة للجميع، والتعاون في كل ما يخدم الوطن ويحقق الخير لكل المواطنين أمر لازم.

* الحرص علىٰ روح الأخوة التي ظلت تربط علىٰ مدىٰ

---

(١) لتفاصيل ذلك انظر: «الإخوان والأقباط .. من يطمئن من؟»، ص٨٣ - ٨٦.

(٢) للاطلاع علىٰ نص المبادرة كاملة انظر: «مبادرة جماعة الإخوان المسلمين للإصلاح الداخلي في مصر» علىٰ موقع الجزيرة. نت.

القرون بين أبناء مصر جميعا مسلمين وأقباطا وإشاعة الأصول الداعية إلىٰ المحبة والمودة.

* تأكيد الوحدة الوطنية وعدم السماح لأي نشاط يؤدىٰ إلىٰ إثارة مشاعر التفرقة الدينية أو التعصب الطائفي.

* الحرص علىٰ روح الأخوة المصرية التي أظلت أبناء مصر علىٰ مر القرون مسلمين وأقباطا وإشاعة الأصول الداعية إلىٰ المحبة والمودة بينهم لتمكين الأمة من العمل المتكامل لبناء مستقبلها، وحماية لها من ويلات التعصب الطائفي المقيت وعدم السماح لأي محاولات تؤدىٰ لإثارة مشاعر التفرقة أو التعصب الطائفي بين المصريين[1]).

وفي أغسطس ٢٠٠٧م، أصدرت جماعة الإخوان مسودة برنامج لحزب الإخوان المسلمين - كما سمي حينها - وذكرت في «الباب الرابع: العدالة الاجتماعية - الفصل الأول: الشئون الدينية والوحدة الوطنية»، وذلك تحت عنوان «الكنيسة المصرية ركيزة اجتماعية»: (تُعْتَبَر الكنيسة المصريَّة - بمختلف طوائفها- إحدىٰ مكوِّنات المجتمع المصري، وقد لعبت عبر تاريخها الطَّويل دورًا في خدمة القضايا الوطنيَّة المصريَّة، وجاء الفتح الإسلامي فساعد الكنيسة القبطيَّة المصريَّة علىٰ القيام بدورها الرُّوحي للأقباط في مصر والشرق. ومن هنا فإنَّ للكنيسة المصريَّة دورا يجب أنْ تؤكد

(١) السابق.

عليه وتُمارسه بكل فاعليَّة لتكون كما كانت دائمًا عونًا لجهودِ أبناء الوطن المصري الكبير بمختلف شرائحه للوصول إلىٰ غاية الإصلاح والتَّغيير المنشودَيْن؛ وثورة ١٩١٩م التي أشعلتها الجماهير بكل طوائفها خير شاهدٍ علىٰ ذلك.

مُستهدفات ثقافيَّة وحضارية:

١- للكنيسة دورٌ مهم في دعمِ القِيم الثَّقافيَّة، عبر قنوات العمل الإعلامي والثَّقافي العام بمختلف أدواته؛ حتىٰ تأخذ الكنائس المصريَّة بقياداتها الروحيَّة والدينيَّة مكانها في مواجهة التَّذويب والغزو الفكري والقيمي الذي تهبّ رياحه بصفةٍ دائمةٍ علىٰ مصر والعالم العربي والإسلامي في هذا الوقت.

٢- للكنيسة دور في تدعيم قِيَمِ المُشاركة والإيجابيَّة الاجتماعيَّة في عملية تنشئة تتكامل مع أدوار باقي مؤسسات المجتمع.

٣- علىٰ الكنيسة عبءٌ في التَّصدِّي للأزمة الأخلاقيَّة والقيميَّة التي تهدد المجتمع، وذلك بنشر القيم الروحيَّة، وفعل الخير، ونشر الأخلاق الفاضلة، وترسيخ قيمة الوحدة الوطنيَّة، والتَّرابُط بين أبناء الوطن الواحد، وتشجيع القُدْوَة الحَسَنَة، وفي دعم القيم الأسريَّة، ودعم التضامن والتكافل الاجتماعي بين المسلمين والمسيحيين. ويتمّ ذلك من خلال مسارَيْن أساسيَّيْن؛ الأول المتَّصِل بالكنيسة ذاتها وطبيعتها الخاصة كمُؤسَّسةٍ دينيَّة وروحيَّة، بتركيز جهودها في دعم رسالتها الروحية بين المسيحيين دون غيرها من أدوارٍ لا تتلاءم

مع طبيعتها، والثاني من خلال تفعيل علاقات الكنيسة المصريَّة بمجتمعها الأهلي، وبقوىٰ ومؤسسات المجتمع المدني المصريَّة من جمعيات ونقابات ومؤسسات أهلية.

٤- المشاركة في دعم الفئات المعوزة اجتماعيًا كالأيتام والمعاقين والمسنين، والمشاركة في معالجة مشكلات بعض الشَّرائح الاجتماعيَّة مثل المرأة والشباب وأطفال الشوارع، والتَّصدِّي في ذاتِ الإطار إلىٰ متطلبات معالجة الظواهر الاجتماعيَّة السلبيَّة مثل البطالة والأميَّة والفقر والمرض.

علىٰ أنْ يكون هذا الدور علىٰ مستويَيْن: الأول قيمي، بما يشمله من غرس لهذه القيم والأخلاقيَّات العامة في نفوس رعايا الكنيسة القبطيَّة المصريَّة، والثَّاني تطبيقي عبر التَّعاوُنِ مع مُختلف مُؤسَّساتِ الدولة والمجتمع المدني المصري؛ لتصويب مسارات الانحرافات القائمة)[1].

وعلىٰ الرغم من المرونة والهدوء النسبيين في علاقة الإخوان بالمسيحيين في مصر؛ إلا أن المسيحيين ظلوا يتترسون خلف حاجز القلق والخوف من صعود الإخوان سياسيًا، حيث ارتبط هذا القلق بلوازم بعض فتاوىٰ وأدبيات الإخوان المتعلقة بالجزية والولايات العامة وحرية بناء الكنائس. وهذا الأمر تم توظيفه من قبل السلطة

---

(١) «برنامج حزب الإخوان المسلمين»، الإصدار الأول ٢٥ أغسطس ٢٠٠٧م، منشور علىٰ موقع «الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين»، وانظر: «رؤية في برنامج حزب الحرية والعدالة»، مركز النهضة للتدريب والتنمية، ص٥٧ - ٥٨.

الكنسية لإنتاج حالة تقوقع للأقباط داخل جيتو كنسي شبه منعزل عن المجتمع، حيث أصبحت الكنيسة مرجعية دينية وسياسية للمسيحيين، كما أن نظام مبارك تمثل دور حامي المسيحيين من تطرف الإسلاميين، وبالتالي فقد ساعدت عمليات التعبئة ضد الإخوان في نشوء فجوة نفسية واجتماعية بين المسيحيين والإخوان، أججتها مخاوف الصعود السياسي للإخوان في ٢٠٠٥م.

ومع تحسس نظام مبارك لخطورة ترك مساحة حرية سياسية للإخوان، وتوظيف ذلك في زيادة منسوب المخاوف لدىٰ المسيحيين؛ فقد حرم مبارك الإخوان من الحضور البرلماني الرسمي في انتخابات ٢٠١٠م، بعد انتخابات برلمانية أشبه بعملية تزوير ضخمة، أعقبتها حالة احتقان شديدة داخل بعض قطاعات المجتمع المصري خاصة الإخوان، نشطت حركتي «كفاية» و«الجمعية الوطنية للتغيير» و«حركة شباب ٦ أبريل» لمواجهة بطش نظام مبارك، الأمر الذي آل بعد ذلك مع جملة من الأسباب الأخرىٰ لحركة احتجاجات واسعة في ٢٥ يناير ٢٠١١م[1]. استطاع الإخوان المسلمين قراءة سياقات هذه الاحتجاجات جيدًا، ومثلوا عامل نجاح لإسقاط حكم حسني مبارك في ١١ فبراير من ذات العام.

---

(١) لتفاصيل أكثر عن إرهاصات ثورة ٢٥ يناير ومؤشرات حالة الاحتقان التي سبقتها انظر: «يوميات ثورة ٢٥ يناير»، صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ومنشورة علىٰ موقعها علىٰ الإنترنت.

ومن المهم تسجيل الموقف السلبي الذي اتخذته الكنيسة تجاه ثورة ٢٥ يناير، حيث صرح البابا شنودة حينها بتأييده ووقوفه هو والأقباط - حسب زعمه - مع مبارك[١]. كما طالب هو في عظته الأسبوعية الأقباط بالهدوء وتجاوز هذه الحالة التىٰ سادت البلاد حينها[٢]. كما رفضت الطوائف القبطية الأخرىٰ - الكاثوليكية والإنجيلية - دعوات المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير[٣].

منذ هذه اللحظة؛ والمعادلة السياسية المصرية يعاد تشكيلها من جديد، فدخول الإخوان المسلمين في صلب النظام السياسي المصري، بالإضافة لبروز القوىٰ السلفية كعضو جديد في نادي «الإسلام السياسي»، أعقبها أول اختبار تصويتي حقيقي لكل القوىٰ السياسية المصرية المتخلصة من أغلال النظام المباركي، حيث كان استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١م حاملًا معه حالة من الاستقطاب الإسلامي - العلماني/المسيحي، ظهرت قرائنها في أمور عدة، منها أساليب وطرائق الحشد والتوجيه التي اتسمت بحمولة دينية عالية. وقد صوت حينها أكثر من ١٤ مليون ناخب (٧٧٪) لصالح

---

(١) http//: www.youtube.com/watch?v=S23_1VyO-fY

(٢) «في عظته الأسبوعية .. البابا شنودة يدعو الجميع للتهدئة»، جمال جرجس المزاحم، علىٰ موقع جريدة «اليوم السابع» المصرية، الخميس ٢٧ يناير ٢٠١١م.

(٣) «الكنائس المسيحية الثلاث ترفض مظاهرات ٢٥ يناير .. وتطالب الأقباط بعدم المشاركة»، عماد خليل، علىٰ موقع جريدة «المصري اليوم»، الأحد ٢٣ يناير ٢٠١١م.

التعديلات الدستورية، في حين أن نحو ٤ مليون ناخب (٢٣٪) قد صوتوا ضد هذه التعديلات.

تضافرت جملة من القرائن التي تدلل علىٰ حشد كنسي مسيحي لرفض التعديلات الدستورية، لكن الإشكالية ليست متمثلة في مطلق الرفض؛ إنما سبب ومنطلق هذا الرفض الذي بناه القساوسة والرهبان علىٰ أساس التخويف والتحذير من حكم الإخوان المسلمين، صرح بذلك الأنبا رافائيل (أسقف عام كنائس وسط القاهرة وقتئذ) حيث حذر وبشدة من تكاسل المسيحيين عن الحشد للتصويت بلا وذلك خشية سيطرة الإخوان المسلمين علىٰ مقاليد الحكم في حال الموافقة علىٰ هذه التعديلات[١]. وكذلك كان موقف الأنبا لوكاس (أسقف أبنوب والفتح)، والأنبا بيمن (أسقف نقادة وقوص)، والأنبا موسىٰ (الأسقف العام للشباب)، والقمص عبد المسيح بسيط أبوالخير (كاهن كنيسة العذراء بمسطرد)[٢].

وبعد حسم هذا السباق التصويتي والذي اشتهر إعلاميًا بـ «غزوة الصناديق»[٣]، بات واضحًا تفوق قوىٰ الإسلام السياسي

(١) http://www.youtube.com/watch?v=_fZbaXRmpI4

(٢) http://www.youtube.com /watch?v=5VSIrkSCfYQ

www.youtube.com/watch?v=OCBFP-9GUmk

(٣) وهو المصطلح الذي استخدمه الشيخ محمد حسين يعقوب - أحد أبرز الرموز السلفية في مصر - وشاع استخدامه بعد ذلك علمًا علىٰ نتيجة الاستفتاء.

بشكل عام في الصراع السياسي الناشيء في حقبة مابعد ٢٥ يناير، وهو ما زاد من الفجوة - الموجودة أصلًا - بين المسيحيين والإخوان.

تجددت ثنائية الصراع بين المشروعين الإسلامي والعلماني/ المسيحي في انتخابات مجلس الشعب والتي أقيمت علىٰ ثلاث مراحل، من ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م وحتىٰ ١١ يناير ٢٠١٢م، حيث حقق الإخوان فيها - عبر ما أسموه «التحالف الديموقراطي»[١] - نتيجة تقارب ٤٧٪ من عدد مقاعد مجلس الشعب المصري، بينما كان الحصان الأسود لهذا الماراثون البرلماني هو حزب النور -الذراع السياسية للدعوة السلفية- بتحالفه الذي وسم بـ«التحالف الإسلامي»[٢] والذي تحصل علىٰ ٢٤٪ من إجمالي عدد المقاعد، ليصبح إجمالي حضور قوىٰ الإسلام السياسي في المجلس يقارب ثلثي عدد المقاعد، وهي النتيجة التي تسببت في زيادة مخاوف المسيحيين تجاه هذه المساحة الإسلامية الكبيرة التي أعادت تشكيل الواقع السوسيو-سياسي المصري[٣].

---

(١) للمزيد عنه انظر: «دليل الفترة الانتقالية» علىٰ موقع مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.

(٢) ضم هذا التحالف حزب النور وحزب الأصالة وحزب البناء والتنمية، وللمزيد انظر السابق.

(٣) للمزيد انظر: «فتنة طائفية أم شرارة الصراع علىٰ الهوية»، عبد الله الطحاوي، ص٢٠٥-٢٠٦، مكتبة الشروق الدولية - القاهرة.

أُجريَت بعد ذلك انتخابات مجلس الشورىٰ علىٰ مرحلتين، من ٢٩ يناير إلىٰ ٢٢ فبراير ٢٠١٢م، وأسفرت عن الآتي[(١)]:

نسبة المقاعد المُنتخَبة	مجموع المقاعد	الحزب
٥٨,٣٪	١٠٥	حزب الحرية والعدالة
٢٥٪	٤٥	حزب النور
٧,٧٪	١٤	حزب الوفد
٤,٤٪	٨	الكتلة المصرية
١,١٪	٢	حزب الحرية
١,١٪	٢	حزب السلام الديمقراطي
٢,٢٪	٤	مستقلّون

وهي النتيجة التي أكدت الحضور المجتمعي والسياسي القوي للإخوان المسلمين، مع الأخذ في الاعتبار ضعف مشاركة الكثيرين في هذه الانتخابات، حيث بلغت أعداد المشاركين فيها ٦،٤ مليون ناخب.

(١) «نتائج انتخابات مجلس الشورىٰ»، انظر: «دليل الفترة الانتقالية» علىٰ موقع مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.

ثم جاءت معركة الانتخابات الرئاسية التي بلغت فيها حالة الاستقطاب السياسي والأيديولوجي منتهاها، حيث دفعت جماعة الإخوان بمرشحين أحدهما الأساسي وهو المهندس خيرت الشاطر -نائب المرشد-، والثاني الدكتور محمد مرسي -رئيس حزب الحرية والعدالة-، والذي كان خيارًا ثانيًا في حال استبعاد الأول، وهو الأمر الذي حدث بالفعل. ولأن الجماعة كانت قد أشارت منذ بداية حضورها وصعودها السياسي عقب الثورة بأنها لن تدفع بمرشح منها في انتخابات الرئاسة، ثم سارت بخلاف ما أشارت إليه لأسباب سياسية واستراتيجية؛ فقد زادت هواجس المسيحيين من صعود الإخوان لسدة الحكم، الأمر الذي أجج من حالة الاستقطاب حينها. ولأن الكتلة التصويتية للأقباط باتت تتحرك كوحدة واحدة نسبيًا، في مواجهة خطر الصعود الإسلامي - حسب تصورهم -، فإن خياراتهم في انتخابات الرئاسة تحددت بمعيار أساسي وهو بعد المرشح سياسيًا وأيديولجيًا عن المشروع الإسلامي، وهو ما تحقق في المرحلة الأولىٰ في كل من أحمد شفيق وعمرو موسىٰ وحمدين صباحي، بصفتهم أبرز من توزعت عليهم أصوات الأقباط، ثم حسم خيار الأقباط في المرحلة الثانية لأحمد شفيق[1].

وبتتبع جملة من الإجراءات التي اتخذتها جماعة الإخوان نحو

---

(١) لبيان ذلك قبل مرحلة الإعادة انظر: «كيف سيصوت الأقباط في جولة إعادة الانتخابات الرئاسية المصرية؟»، سعيد شحاتة، علىٰ موقع بي بي سي.

السير الحثيث لتطمين المسيحيين من جانبهم، نجد منها خطوات المرشد العام الدكتور محمد بديع التي اتخذها لفتح باب العضوية للمسيحيين في حزب الحرية والعدالة، كما أن الحزب قد اختار المفكر المسيحي الإنجيلي الدكتور رفيق حبيب لمنصب نائب رئيس الحزب، كما كشف بديع حينها عن اعتزام الجماعة إنشاء لجنتين داخل الحزب تضمان قيادات منها ومن المسيحيين وتختص إحداها بالمناقشات العلمية والأخرىٰ تركز علىٰ الخدمات وتوحيد الجهود[1].

وفي مارس ٢٠١١ طلب الدكتور محمد بديع - المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين - تحديد موعد لمقابلة البابا شنودة الثالث، وذلك بعد الاتصال الذي دار بينهما عقب عودة الأخير من الولايات المتحدة الأمريكية بعد رحلة علاجية استمرت ١٨ يومًا. وحسب أحد المصادر في المقر البابوي، فإن مكالمة المرشد استمرت لما يقرب من ١٥ دقيقة، وأن بديع بادر بالاتصال بالبابا شنودة واطمأن علىٰ صحته، وأكد له أن الفترة الراهنة تحتاج إلىٰ تكاتف الجميع، منوها بعلاقته الطيبة بالأقباط، وأنه يرتبط بعلاقات طيبة مع الأساقفة في محافظة بني سويف التي تربىٰ فيها. وقالت المصادر إن بديع طرح مبادرة للحوار مع الشباب القبطي، خاصة بعد حالة القلق والتخوف من وصول الإخوان المسلمين للحكم،

(١) «مخاوف الأقباط من صعود الإخوان المسلمين»، أشرف عبد العزيز، ضمن «الأقباط في مصر بعد الثورة»، ص١٥١، مركز المسبار للدراسات والبحوث.

وحالة الاحتقان التي دفعتهم إلىٰ تنظيم اعتصامات أمام مبنىٰ الإذاعة والتلفزيون[1]، ووافقت ثلاث منظمات تمثل الشباب المسيحي المصري علىٰ مبادرة المرشد الرامية لعقد لقاءات مباشرة مع ناشطين سياسيين مسيحيين، وذلك بغية توضيح موقف جماعة الإخوان من شتىٰ القضايا، ولتهدئة المسيحيين تجاه التطورات السياسية التي تمر بمصر. والمنظمات الثلاث التي وافقت علىٰ المبادرة هي: حزب اتحاد الشباب المسيحي (تحت التأسيس)، والاتحاد الدولي للطلبة المسيحيين، والهيئة العامة لجمعية الشبان المسيحية، وقد وافقت الأخيرة علىٰ استضافة أولىٰ اللقاءات في مقرها بشارع الجمهورية في وسط القاهرة[2].

وعلىٰ صعيد المناسبات الدينية الخاصة بالمسيحيين؛ فقد كلف الدكتور محمد بديع وفدين لتهنئة كلٍّ من الكنيستين الأرثوذكسية والإنجيلية بعيد الميلاد، تلبيةً للدعوة التىٰ تلقتها الجماعة. وضم الوفد الأول حينها الدكتور محمود عزت نائب المرشد العام، والدكتور محمود حسين الأمين العام، والدكتور عبد

---

(١) انظر: «مرشد الإخوان يطلب لقاء البابا شنودة ويطرح مبادرة للحوار مع الشباب القبطي»، عماد خليل ورجب رمضان، موقع جريدة «المصري اليوم»، ٢٢ مارس ٢٠١١م.

(٢) «هل من مسألة قبطية في مصر؟»، ص ٤٧. وقد أخبرني الصديق العزيز عمار البلتاجي - ابن القيادي الإخواني الدكتور محمد البلتاجي - أنه بالفعل حضر عددًا من هذه اللقاءات، وقد دعاني للمشاركة فيها، وذلك قبيل الانقلاب العسكري علىٰ الدكتور محمد مرسي.

الرحمن البر عميد كلية أصول الدين بجامعة الأزهر بالمنصورة، والدكتور محمود أبو زيد عضو مكتب الإرشاد، والكاتب محمد عبد القدوس؛ لتقديم التهنئة للكنيسة الأرثوذكسية، فيما ضم الوفد الثانىٰ كلًا من الدكتور محمود غزلان المتحدث الإعلامىٰ باسم الإخوان المسلمين، ووليد شلبىٰ المستشار الإعلامىٰ للمرشد العام؛ لتقديم التهنئة للكنيسة الإنجيلية. كما أوفد حزب الحرية والعدالة وفدًا رسميًا برئاسة الدكتور محمد مرسي رئيس الحزب وقتئذ والدكتور محمد سعد الكتاتني للمشاركة في احتفال الكنيسة الأرثوذكسية بعيد الميلاد. وأكد الحزب في بيان له أنه سيشارك في الاحتفال بهذه المناسبة الجليلة -حسبما ذكروا- استجابة لأوامر الله ببر المسيحيين والقسط إليهم؛ لأنهم الأقرب مودة للذين آمنوا، كما أن مثل هذه المناسبات تعتبر فرصة للتأكيد علىٰ أهمية التواصل ونشر المحبة المبنية علىٰ المبادئ السليمة التي تخلق حالة من الحوار والتلاقي بين الأفكار البناءة للطرفين[1].

كما أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عن نيتها تشكيل لجان للحماية الشعبية من أجل حماية الكنائس والأقباط خلال الاحتفالات بعيد الميلاد الذي يحتفل به الأقباط في السابع من يناير من كل عام. وذكر بيان الجماعة «لقد قررنا تشكيل لجان شعبية من الإخوان بهدف حماية الكنائس خلال أعياد الميلاد حتي

(١) انظر: «الإخوان» تشارك فىٰ احتفالات عيد الميلاد جماعة وحزبًا»، علىٰ موقع جريدة «اليوم السابع».

لا تمتد الأيدي الآثمة وتفسد تلك الاحتفالات كما حدث في عهد النظام السابق». وأضاف بيان الجماعة أنه «واجب علي الجماعة حماية إخوانهم الأقباط وليس تفضلًا عليهم؛ لأنهم أبناء الوطن». وأكد الدكتور محمود غزلان حينها أن الجماعة ستنشر الآلاف من شبابها لتنظيم لجان شعبية أمام الكنائس وتنظيم المرور، وسيؤمنون كل الكنائس الموجودة في مصر حتي لا يتم تنفيذ أعمال إرهابية كما حدث العام الماضي[1].

كما اجتمعت قيادات من حزب الحرية والعدالة مع الدكتور شريف دوس رئيس هيئة الأقباط العامة ثلاث مرات، كانت المرة الأولىٰ في يونيو ٢٠١١م؛ وذلك لتصفية بعض الأمور العالقة بين الطرفين، ووصف دوس لقاء الدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة والدكتور سعد الكتاتني أمين عام حزب الحرية والعدالة بالمفيد، وأبدىٰ سعادته من اللقاء الأول الذىٰ جمعه بهم. وقال أن الاجتماع الثاني كان لإصدار وثيقة الأزهر الصادرة بتاريخ ١٩ يونيو بأسس توافقيه للطرفين بخصوص الدولة المدنية ذات المرجعية القانونية وعلىٰ أسس العدالة والحق، وقد اتفقنا علىٰ أن الشريعة الإسلامية هىٰ مبدأ أساسي للتشريع لأنه دين الأغلبية، وقد تضمنت وثيقة الأزهر تأكيداتها علىٰ حرية غير المسلمين في اتباع شرائعهم. وأضاف أن الاجتماع الثالث كان بهدف ماذا نفعل في

---

(١) انظر: «لجان الإخوان المسلمين لحماية الكنائس والأقباط»، سعيد شحاتة، علىٰ موقع بي بي سي.

المستقبل، مشيرًا إلىٰ أن الإخوان المسلمين يمثلون نموذجًا حيًا وصحيحًا وأرجو أن يستمر[1].

وبناءً علىٰ خطاب من الدكتور القس صفوت البياضي رئيس الطائفة الإنجيلية والدكتور القس أندريا زكي نائب رئيس الطائفة، موجَّهًا إلىٰ المرشد العام للإخوان المسلمين، والذي عرضا فيه بعضًا من القضايا التي تهم قطاعًا من الرأي العام في هذه المرحلة المهمة من تاريخ مصر بعد ثورة يناير، والذي لقي اهتمامًا كبيرًا من مكتب إرشاد جماعة الإخوان. وبناءًا علىٰ ما تم من تواصل بين الطرفين؛ بادر الدكتور بديع بالدعوة لاستضافة لقاء يجمع قيادات الكنيسة الإنجيلية مع قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وقد تم اللقاء اليوم الثلاثاء ٢٨ من فبراير ٢٠١٢م بمقر المركز العام للإخوان المسلمين، وحضر هذا اللقاء: د. محمد بديع، ومحمد مهدي عاكف - المرشد العام السابق، ود. رشاد محمد البيومي - نائب المرشد العام، وحسام أبو بكر الصديق - عضو مكتب الإرشاد، ووليد شلبي - المستشار الإعلامي للمرشد العام. ومن الطائفة الإنجيلية بمصر: القس صفوت البياضي - رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر، والقس أندريه ذكي - نائب رئيس الطائفة الإنجيلية، والقس جورج شاكر - سكرتير الطائفة الإنجيلية،

---

(١) انظر: «رئيس الهيئة القبطية: اجتمعنا ٣ مرات مع قيادات الحرية والعدالة»، علىٰ موقع جريدة اليوم السابع، ١ أغسطس ٢٠١١م. وانظر أيضًا: «فتنة طائفية أم شرارة الصراع علىٰ الطائفية»، ص٢١٠.

وغيرهم كثير. وقد اتفق المجتمعون علىٰ أهمية اللحظة التاريخية التي تمر بها مصر بعد ثورة يناير، مما يتطلب من الجميع القيام بمسئوليتهم الاجتماعية والتاريخية للنهوض بالوطن، وقد أكد المجتمعون أن مستقبل مصر رهن بتماسك المجتمع ووحدته، مؤكدين علىٰ القيم والمبادئ الأساسية للجماعة الوطنية المصرية، والتي تمثل هويتها الثقافية والحضارية الجامعة لكل أبناء الوطن(١).

وعلىٰ الرغم من المسار المطمئن نسبيًا من قبل الإخوان تجاه المسيحيين، إلا أن منحنىٰ الاستقطاب أخذ في الازدياد تحديدًا بعد وفاة البابا شنودة الثالث في١٧ مارس٢٠١٢م، حيث مثلت حقبته نسقًا مفهومًا ومعتادًا للإخوان للتعامل مع الملف القبطي في مصر، وأصبح توقيت انتخاب بابا جديد للكنيسة وطبيعة شخصيته، خصوصًا في ظل الحالة السياسية المضطربة في مصر، محددًا أساسيًا لرسم مستقبل العلاقة بين الإخوان -بعد انتقالهم من هامش المعادلة السياسية إلىٰ مركزها- وبين المسيحيين في مصر.

دفعت جملة من الصفات والمؤهلات البابا شنودة كي يخرج بمنصب البابا من الإطار الديني إلىٰ الإطار الدنيوىٰ، خاصة أنه كان من دعاة الاتجاه الكنسي الشمولي الذىٰ يرىٰ أن المسيحية دين ودولة، وأن الفكر المسيحىٰ يشتمل علىٰ كافة جوانب الحياة،

---

(١) «بيان عن اللقاء المشترك للإخوان المسلمين وقيادات الكنيسة الإنجيلية»، علىٰ موقع «ويكيبيديا الإخوان المسلمين»، وانظر: «فتنة طائفية أم شرارة الصراع علىٰ الطائفية»، ص٢١١.

ومنوط به أن يقدم حلولًا لكل المشاكل المتصلة بالدين والدنيا، وذلك في مواجهة الاتجاه الكنسي الانعزالي الذىٰ كان يتبعه الأنبا كيرلس السادس - الذىٰ يعكس وجهة نظر بعض الكهنة داخل الكنيسة - والذىٰ يرىٰ ضرورة الفصل بين الدين والدولة، وأن وظيفة الكنيسة الأساسية هىٰ التعليم الدينىٰ. كما تضافرت العوامل الشخصية لشنودة مع العوامل السياسية، والتىٰ دفعت بمدرسته الفكرية إلي التطبيق في الواقع العملي، حيث تراجع علىٰ الصعيد الكنسىٰ دور المدارس الفكرية المسيحية كمدرسة الأنبا متىٰ المسكين والأنبا جريجوريوس أسقف البحث العلمىٰ وغيرهما، والذي كان لكل منهما نظرته في تطوير الكنيسة. ولم يتبق سوىٰ مدرسة البابا شنودة الذي رسخ للكنيسة حضورًا طاغيًا في حياة أتباعها الأقباط، أكبر أقلية مسيحية في الشرق الأوسط[1].

كانت الحقبة الجديدة التي أتت بالبابا تواضروس الثاني[2] علىٰ رأس الكنيسة الأرثوذكسية تحمل من المتغيرات الكثير؛ حيث تزامن تنصيبه بعد وصول الدكتور محمد مرسي لمنصب رئيس الجمهورية، وحملت هذه الفترة كثيرًا من علامات الاستفهام حول مستقبل العلاقة بين المسيحيين والإخوان = النظام، فموقف المسيحيين تجاه الإسلاميين بعامة والإخوان بخاصة بات أكثر

---

(١) «مستقبل الكنيسة المصرية بعد وفاة البابا شنودة الثالث»، د.مي مجيب عبد المنعم، مقال منشور علىٰ موقع مجلة «السياسة الدولية»، ١ أبريل ٢٠١٢م.

(٢) اسمه: وجيه صبحي باقي سليمان.

حدة، ومثّل وصول مرسي للرئاسة قمة حالة التوجس والقلق المسيحي لمستقبلهم في مصر، خاصة وأن موقفهم المعروف إبان السباق الرئاسي هو دعم مرشح النظام المباركي أحمد شفيق، وهو الأمر الذي أعلنه تواضروس صراحة عقب الانقلاب العسكري علىٰ مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣م(١).

سلك الإخوان أثناء وضع الدستور في ٢٠١٢م مسلكًا تكتيكيًا، حيث أنهم انسحبوا من واجهة الصدام الذي نشأ علىٰ مواد الهوية وتفسير مبادىء الشريعة، وتركوا السلفيين في مقدمة صف المواجهة لكونهم أشد اهتمامًا - من حيث الشكل - بهذه القضية، وبذلك تمكنوا من تجاوز خطوة مهمة في عملية تصفير المشكلات والأزمات التي كانت تواجههم إبان مرحلة إعداد مسودة دستور ٢٠١٢م.

كان أبرز حدث طائفي عنيف وقع في حقبة مرسي هو الاشتباكات التي صاحبت تشييع عدد من قتلىٰ أحداث الخصوص - التي وقعت في إبريل ٢٠١٣م -، وذلك بمقر الكاتدرائية المرقصية بالعباسية في ٧ إبريل ٢٠١٣م، حيث شهدت الجنازة أحداث عنف بين المشيعين وبعض المجهولين، ورصدت خلالها مشاهد لاستخدام الأسلحة من داخل الكنيسة وخارجها(٢)، حيث

---

(١) «البابا تواضروس: رشحنا شفيق لكفاءته ومصر تحتاج الآن للسيسي وتصرفات الإخوان غير وطنية»، أميرة هشام، بوابة الأهرام، السبت ٢٣نوفمبر ٢٠١٣م.

(٢) انظر جلسة الاستماع التي عقدت بلجنة الأمن القومي بمجلس الشورىٰ بحضور وزير

وصلت الجثامين في الثانية عشرة ظهر الأحد إلىٰ الكاتدرائية، وعندها قام بعض شباب الأقباط الغاضب بإيقاف سير السيارات بشارع رمسيس وهم يرددون هتافات دينية، وأخرىٰ مطالبة بسقوط حكم مرشد جماعة الإخوان المسلمين. وتواجدت بعض قوات الأمن بجوار سور الكاتدرائية وبالقرب من أبوابها، وفي أثناء الصلاة ترددت داخل الكاتدرائية هتافات تطالب بإسقاط الرئيس مرسي وتحمل نظامه المسئولية عن الاعتداءات. وكانت دعوة إلكترونية قد أطلقها ناشط قبطي وأحد المحامين تدعو الأقباط للمشاركة في مسيرة إلىٰ مقر وزارة الدفاع لمطالبة الجيش بحماية الكنائس، إلا أن محاولتهم عقب انتهاء الصلاة لحشد المشاركين للمسيرة قوبلت برفض وتعنيف من أغلب المشاركين، واقترح البعض تنظيم مسيرة إلىٰ قصر الاتحادية للتنديد بالعنف ضد الأقباط. بعدها خرجت الجثامين من البوابة الرئيسية للكاتدرائية، ووقعت مناوشات أثناء خروج المشاركين في الجنازة بين عدد من الشباب المسيحي وضابط شرطة وثلاثة من الجنود كانوا يقفون بجوار الباب الرئيسي للكاتدرائية[١].

= الداخلية وأذيعت مقاطع مصورة لذلك علىٰ الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=d2xLpipaKo4

(١) «تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية حول الأحداث الطائفية بمدينة الخصوص ومحيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية»، منشور علىٰ موقع «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية».

تظافرت هذه الأحداث ليتم توظيفها في زيادة حمولة المشكلات السياسية والأمنية والاجتماعية علىٰ مرسي وجماعة الإخوان، وعلىٰ الرغم من إصدار الجماعة لبيان استنكار للأحداث؛ إلا أن المفاهيم المزيفة التي سوقت منذ تولي مرسي للرئاسة من «أخونة» الدولة ومؤسساتها، ومنها الداخلية - علىٰ حد زعمهم - قد جعلت من عملية تسويق ذلك علىٰ أنه فشل لوزارة داخلية مرسي في حل المشكلات الأمنية والطائفية أمرًا سهلًا، وبالتالي زاد منسوب الاستقطاب المسيحي - الإخواني خاصة بعد هتافات المتظاهرين المسيحيين ضد الإخوان ومرسي والمرشد، بالإضافة للتصريح باستخدام العنف والادعاء بأنهم - أي المسيحيين - هم أصحاب الأرض وأنهم ليسوا بأقلية، ومما زاد الأمر حدة، مشاركة المحامي المسيحي المشهور «نجيب جبرائيل» في الهتافات، وهو شخص يعرف أنه كان مستشارا لشنودة، مما يشير لتوجه كنسي لولوج حالة الاحتقان الطائفي في حقبة مرسي[١].

كانت كمية أحداث العنف والمظاهرات المضادة لمرسي والإخوان قد بدأت في الازدياد بشكل مبالغ فيه، ورصدت في أكثر من مرة حالات اعتداء دموي من قبل مسيحيين علىٰ بعض الإسلاميين، حيث تم تصوير أكثر من شخص مسيحي مشارك في

(١) http://www.youtube.com /watch?v = 0KGbjuBP7qo

سحل وضرب أشخاص من جماعة الإخوان ممن كانوا يدافعون عن مقر مكتب الإرشاد وقتها في أحداث ما سميت بـ«جمعة رد الكرامة»[١].

ومع قرب موعد الانقلاب العسكري، باتت الأمور أكثر وضوحًا بالنسبة للعلاقة الملتهبة بين المسيحيين والتيار الإسلامي بعامة وجماعة الإخوان ومرسي بخاصة، ومثل المسيحيون رقمًا فاعلًا في معادلة الإطاحة بمرسي؛ حيث كشفت شبكة «الجزيرة» -باللغة الإنجليزية- عن مجموعة من الأدلة تؤكد ضخ أموال أمريكية لمجموعات مصرية كانت تضغط من أجل إزالة الرئيس مرسي، وأضافت أن وثائق حصل عليها برنامج التحقيقات الصحفية في جامعة كاليفورنيا في بيركلي تظهر قنوات ضخ للأموال الأمريكية من خلال برنامج لوزارة الخارجية الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، يدعم بقوة النشطاء والسياسيين الذين ظهروا في أثناء الاضطرابات في مصر، بعد الإطاحة بحكم الرئيس المخلوع حسني مبارك الاستبدادي في انتفاضة شعبية في فبراير ٢٠١١. كما نقلت «رصد» عن المصدر اسم «مايكل منير» ضمن المستفيدين بالدعم الأمريكي، وهو رئيس حزب «الحياة» وهو مزدوج الجنسية مصري أمريكي، جمع بهدوء تمويل الولايات المتحدة من خلال المنظمات غير الحكومية جنبًا إلىٰ جنب مع

---

(١) http//:www.tanseerel.com/main/articles.aspx?selected_article_no٥٤٧٢٢=

http://www.ansarportsaid.net/Section/14037/Default.aspx

«جمعية مصر»، وتأسست منظمة منير من مجموعة من الشخصيات المعارضة للإخوان بعنف، بما في ذلك أغنىٰ رجل مسيحي في مصر «نجيب ساويرس»، بالإضافة إلىٰ طارق حجي وهو مسؤول تنفيذي بصناعة النفط، وصلاح دياب شريك هاليبرتون في مصر، وأسامة الغزالي حرب وهو سياسي له جذور في نظام مبارك وجهة اتصال دائمة بالسفارة الامريكية. وأظهرت وثائق حكومية أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID منحت في عام ٢٠١١م المنظمة الخاصة بمايكل منير ومقرها القاهرة ٣٥٥،٨٧٣ دولار أمريكي منذ عام ٢٠٠٩م، ووصلت إلىٰ ١. ٣ مليون دولار. وساعد منير في حشد أعداد كبيرة من المسيحيين للنزول إلىٰ الشوارع ضد الرئيس مرسي في ٣٠ يونيو٢٠١٣م[١].

وفي ٢٢ يونيو نقل عدد من الصفحات الإخبارية غير المشهورة، ومنها صفحة «منتديات الأنبا كاراس» عن تصريحات بعض النشطاء المسيحيين ضد مرسي، حيث ذكرت عن «أمير عياد»- مؤسس جماعة الإخوان المسيحيين-، أن الجماعة سوف تشارك في مظاهرات ٣٠ يونيو، مطالبًا جميع القوي الثورية بالاتحاد في هذا اليوم، موضحًا أنه لابد أن يتكاتف الجميع لمواجهة حشد جماعة الإخوان وباقي التيارات الإسلامية. كما نقلت عن «إبرام لويس» - مؤسس رابطة «ضحايا الاختفاء

---

(١) انظر علىٰ موقع الجزيرة الإنجليزي مقال:

"US bankrolled anti-Morsi activists"، عماد مكي.

والاختطاف القسري» - أن الرابطة ستشارك في مظاهرات ٣٠ يونيو، قائلًا أنه لو استدعىٰ الأمر سنضحي بأرواحنا من أجل رفعة شأن بلادنا، وحمل «لويس» قيادات الإخوان والجماعات الإسلامية مسئولية أي عنف يمكن أن يحدث خلال المظاهرات، معتبرًا أن حشد التيارات الإسلامية لأنصارها بالتزامن مع دعوات التظاهر والتمرد ضد حكم مرسي يعد بمثابة دعوة للحرب الأهلية. وذكرت عن «هاني الجزيري» - المتحدث الإعلامي لحركة أقباط من أجل مصر- مشاركة الحركة في التظاهرات المقبلة؛ لإسقاط حكم الرئيس مرسي والمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، وإسقاط الدستور المعيب الذي لا يليق بمصر بعد الثورة مشيرًا إلي أن عزل الرئيس هو الحل، لفشله وجماعته في إدارة البلاد[١].

وانهالت التصريحات والمقالات الصحفية من الرموز المسيحية لتبارك خطوة الإطاحة بالرئيس مرسي، حيث صرح البابا تواضروس بأن مسيحية مصر لها خصوصية وأن سياسات الإخوان قبيل ٣٠ يونيو كانت علامات السقوط[٢]. كما ذكر تواضروس في إحدىٰ العظات الأسبوعية والتي نقلت مضمونها الناشطة المسيحية «ماجي مجدي» وتناقلتها المواقع الاجتماعية والإخبارية، فقالت: «كنت في الاجتماع الأسبوعي للبابا

---

(١) «الأقباط: لن نعود من أمام الاتحادية إلا بعد إسقاط مرسي، ونحذر الجميع من حرب أهلية»، منار فكري.

(٢) انظر التصريح بموقع بوابة جريدة الوطن، الجمعة ٢٧/٩.

تواضروس في عظة الأربعاء الماضي، قال فيه: أن نزولكم - أي المسيحيين - يوم ٣٠ يونيو أعاد لمصر مسيحيتها المفقودة، ومصر دولة مسيحية ويجب أن لا ترددوا ذلك الآن، وقال أننا اشترطنا علىٰ أن تُعرض علينا المناهج الدراسية ونحذف منها ما يتعارض مع معتقداتنا بل ونحذف منها أيضا ما نشاء، وحذر من أنه لازال الخطر قائمًا ولا يجب أن نتخلىٰ عن وحدتنا لأن عودة مرسي والإخوان للحكم لازال قائمًا، وهذا إن حدث فسينسف كل ما اكتسبناه في الأشهر الأخيرة[١].

كما جاء في تصريحات للقس فلوباتير جميل عزيز للواشنطن بوست بعد ٣٠يونيو يقول فيها أن المسيحيين نزلوا في ٣٠يونيو بالملايين بتنسيق بين الجيش والكنيسة، وقال أننا سنضع بصمتنا في أي تغيير ستشهده مصر سواء في الدستور أو في الحكومة المقبلة، وأنه سيكون للمسيحيين مقاعد خاصة بهم في مجلس الشعب، وقال أن الإنجيل هو من خلع مرسي والإخوان. وفي اتصال هاتفي علىٰ قناة CTV المسيحية الفضائية قال فيه: نحن من حدد موعد محاكمة الرئيس مرسي يوم ٤ نوفمبر وهو يوم عيد ميلاد البابا تواضروس ليكون العيد عيدين. وقال أيضًا أن المسيحيين الآن يتمتعون في مصر بنفوذ لم نكن نحلم به وما اكتسبناه بعد ثورة ٣٠ يونيو لن نسمح بالتفريط فيه، وعلينا أن نتكاتف كمسيحيين

(١) انظر ذلك علىٰ موقع مركز التأصيل للدراسات والبحوث بعنوان: «تواضروس: ٣٠ يونيو أعاد لمصر مسيحيتها».

علىٰ كلمة واحدة كما أمرنا الرب[1].

وعبر شهور عقب الانقلاب علىٰ مرسي، وبداية تموضع قائد الانقلاب الفريق عبد الفتاح السيسي في صورة الرمز الوطني المنقذ، جاء تصريح لتواضروس ليؤكد الموقف الذي ادعيناه عن حقيقة دور المسيحيين وعلاقتهم بعملية الإطاحة بمرسي، حيث قال إن كفاءة الفريق عبد الفتاح السيسي تعجبه لأن لديه حس إنساني راق، وأشار إلىٰ أنه عندما اختار الأقباط الفريق أحمد شفيق لرئاسة الجمهورية في الانتخابات السابقة، اختاروه نظرا لكفاءته خلال توليه وزارة الطيران، مؤكدا أن مصر تحتاج إلىٰ شخصية تستطيع أن تقوم بعملية الضبط والربط، وأنه ليس لدي تحفظ أن يكون الرئيس ذا خلفية عسكرية أو قضائية أو علمية، طالما توفرت فيه هذه الشروط، وقال أن الفريق السيسي جدير بأن يصبح رئيسًا لمصر[2].

تقييم العلاقة

- العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والمسيحيين في مصر من الناحية التاريخية تمثل خطًا مثاليًا في الهدوء والاستقرار النسبيين.

- من الممكن أن نؤرخ لبداية اضطراب العلاقة بينهما منذ

---

(١) السابق.

(٢) «تواضروس: السيسي جدير بالرئاسة .. وعلىٰ شباب الإخوان التفكير بطريقة مصرية»، محمد عاشور، بوابة جريدة الوطن المصرية، الجمعة ٩/٢٧.

لحظة بروز الثقل السياسي للإخوان في ٢٠٠٥، حيث بدأ التوجس والقلق من ازدياد مساحة حضور الجماعة في المعادلة السياسية المصرية، وبالتالي استحضار شبح الدولة الإسلامية في العقل الجمعي المسيحي، وعلىٰ الرغم من الجهود التي بذلها الإخوان لطمأنة المسيحيين من هذ الصعود؛ إلا أنه ثمة توظيفات سياسية من جانب الدولة لتأجيج حالة القلق والريبة تجاه الإخوان بغية سحب أية مساحات مجتمعية يمكن للإخوان كسبها، خاصة من الجانب المسيحي.

- تسببت جملة من الثغرات التي كانت في حقبة محمد مرسي في توحيد الموقف المسيحي ضد المشروع الإخواني بشكل قوي، حيث مثلت مؤشرات الحشد المسيحي في ٣٠ يونيو وما تبعها من تفويض للفريق السيسي، واستفتاء علىٰ مسودة الدستور، وانتخابات التجديد لنقابة الأطباء، وسحب الثقة من مجلس نقابة المهندسين، ورصد عدد من المجندين والضباط الذين شاركوا إما في القبض علىٰ رموز الإخوان بعد الانقلاب أو في قمع التظاهرات بعده، مثلت هذه المؤشرات وغيرها حالة من الاصطفاف المسيحي القوي أمام محاولات الإخوان العودة للمشهد مرة أخرىٰ، ولاشك أن القيادة الكنسية ورجال الأعمال المسيحيين المنتفعين -وأبرزهم نجيب ساويرس- مثلوا وقود هذا الاصطفاف بالاعتماد علىٰ أخطاء الإخوان في عام حكمهم.

- العلاقة في الوقت الحالي هي علاقة قطيعة وعداوة كاملة

من قبل المسيحيين تجاه الإخوان بالتحديد، وتنسحب علىٰ غالبية التيار الإسلامي بشكل عام، إلا أنه يمكن استثناء بعض النماذج التي وقفت موقفًا موضوعيًا أو مؤيدًا للإخوان في سياق الأزمة الحالية، من مثل الصحفي المسيحي «رامي جان»، والذي أسس حركة «مسيحيون ضد الانقلاب»، وكذلك المحامية «نفين ملك» عضو «جبهة الضمير»، وكلاهما يقفان موقفًا مناهضًا للإنقلاب، بيد أنهما يمثلان قطاعًا صغيرًا جدًا في الحالة المسيحية العامة.

* السلفيون

تعاني الحالة السلفية من إشكالية بنيوية متمثلة في معايير التميز بين كياناتها ومكوناتها، وهي الأزمة التي أوقعت الكثيرين في استصدار أحكام مطلقة علىٰ جل التيار السلفي دونما تدقيق في هذه التمايزات[1].

ولذا فإننا سنضع هنا ثلاثة كيانات أساسية هي المعنية برصد علاقة المسيحيين بها وعلاقتها هي بالمسيحيين. الأول هو «الدعوة السلفية» وذراعها السياسي «حزب النور»، والثاني متمثل في

---

(١) تعد دراسة الأستاذ أحمد سالم الموسومة بـ«اختلاف الإسلاميين»، موردًا خصبًا وثريًا لتبين خريطة الحالة السلفية ومعايير تمايزها في مصر، وهي صادرة عن مركز نماء للبحوث والدراسات بالرياض. كما أن لراقم هذه السطور دراسة قيد الإعداد بعنوان «مدخل لدراسات الحركات الإسلامية المعاصر»، قد تكون مهادًا جيدًا للتأسيس النظري لدارسي الحركات الإسلامية، تصدر بحول الله عن مركز تكوين للبحوث والدراسات بالرياض.

مجموع التيارات السلفية الثورية والجهادية، والثالث تيار الجماعة الإسلامية بثوبها الجديد بعد الثورة.

كان الانتشار المتصاعد للتيار السلفي باعثًا علىٰ القلق بالنسبة للمسيحيين في مصر، وقد بدىٰ ذلك واضحًا عقب أحداث محرم بك في أكتوبر ٢٠٠٥م، حيث تسرب شريط مسرحية أقامتها كنيسة مارجرجس[١] تضمنت إساءات مباشرة وواضحة للدين الإسلامي، حيث ذكر موقع «موسوعة تاريخ الأقباط في مصر» الأحداث كالتالي: (قام طلاب المرحلة الثانوية بعمل مسرحية في كنيسة مارجرجس بمحرم بيك بالإسكندرية في سنة ٢٠٠٣ م تشمل رؤيتهم حول طرق عصابات الإســلام الإجرامية التىٰ تعمل في مصر الغير مشروعة والمشروعة بإستغلال آيات الإسلام في إجبار العديد من المسيحيين لاعتناق الإسلام علىٰ في داخل الكنيسة وأنتهىٰ العرض، وفوجئ الجميع بتوزيع إسطوانة مدمجة معدلة وعليها دوبلاج وإضافات وقامت صحيفة أسمها الميدان بتاريخ ٦/ ١٠/ ٢٠٠٥م السنة العاشرة تكتب مقالة التالية عن هذه المسرحية أىٰ بعد سنتين تنشر جريدة خبر عن مسرحية عرضت لمدة يوم واحد عن رؤية طلاب مرحلة ثانوي كنيسة مار جرجس بمحرم بيك بالإسكندرية)[٢].

---

(١) رابط مسرحية «كنت أعمي والآن أبصر»:

http://www.youtube.com/watch?v=Bpp3LaQAXIg

(٢) نقلنا النص المكتوب علىٰ الموقع كما هو بأخطائه وتجاوزاته النحوية والتركيبية، وانظر النص أيضًا علىٰ موقع «العربية» الإخباري وذلك بعنوان: «تفاصيل أزمة مسرحية قبطية=

وصدر بيان من «المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس بالإسكندرية» بخصوص هذه الواقعة ذكر فيها: (أن الكنيسة تحققت أن المسرحية المنوه عنها عرضت داخل أسوار الكنيسة فقط في مكان مغلق منذ أكثر من عامين ولمدة يومًا واحدًا في إطار محاربة الإرهاب في ذلك الوقت ولم تحدث أثرًا. وإثارتها حاليًا هو البحث عن مشكلة لتفتيت الوحدة الوطنية. في الوقت الذي تعرض فيه وسائل الإعلام ما يتعرض للمسيحيين في عقيدتهم وإيمانهم للجمهور كله ولم يحدث أي ردود فعل لدي المسيحيين لهذا التعرض)[1].

وقد أعقب ظهور أسطوانة المسرحية حالة من الغضب الشعبي العارم الذي أدىٰ لتجمعات ضخمة أما الكنيسة بمحرم بك، كان لرموز الدعوة السلفية بالإسكندرية دورًا بارزًا وفاعلًا في تهدئة الأوضاع حينها، حيث تدخل كل من الدكتور ياسر برهامي[2] والدكتور سعيد عبد العظيم بشكل مباشر لإبعاد المحتجين عن محيط الكنيسة، وهو ما نجحوا فيه بالفعل.

وعلىٰ الرغم من أن الموقف النظري المبثوث في أدبيات

= أغضبت آلاف المسلمين في الإسكندرية». وذكر الخبر أن تقارير صحفية قالت أن المسرحية عرضت برعاية الأنبا أوغسطينوس فؤاد، والأنبا أنطنيوس فهمي.

(١) نقلًا عن موقع «موسوعة تاريخ الأقباط في مصر»، وكذا نقلنا النص بما فيه من أخطاء.

(٢) للاستماع لخطبة الجمعة التي ألقاها د. ياسر برهامي بخصوص الأحداث علىٰ الرابط:
http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba = 40567

قيادات الدعوة السلفية ومرجعياتها يدلل علىٰ صرامة عقائدية مبنية علىٰ نصوص القرآن والسنة وأسس عقيدة الولاء والبراء السنية؛ إلا أن التعاطي مع الأحداث والإشكاليات الواقعية التي يحدوها الصدام والقلق بين المسلمين والمسيحيين ينبئ عن مسار عملي مغاير لذلك النظري، حيث تتحكم قواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد في المسار العملي، كما أن الظروف الأمنية القاسية، وتغليب مبدأ المحافظة علىٰ المكتسبات الدعوية المتحققة ودفع أية أضرار قد تحصل لهذا الكيان الدعوي أو أفراده، تؤول بقيادات الدعوة لسلوك كل سبيل بعيد عن العنف أو المواجهة مع أي طرف.

وفي يوليو ٢٠١٠م؛ كانت بداية مشكلة زوجة القس تدارس سمعان - كاهن دير مواس بالمنيا - «كاميليا شحاته زاخر»، حيث اختفت زوجته عقب خلافات بينهما وسافرت علىٰ إثرها لإحدىٰ صديقاتها بالقاهرة، بيد أن الأمور سارت باتجاه اتهام بعض المسلمين باختطافها لإجبارها علىٰ اعتناق الإسلام، وهو ما نفته الأجهزة الأمنية وأقره عدد من الرموز المسيحية حينها[١]. وكانت أزمة كاميليا شحاته هي الثانية من نوعها من حيث الشهرة، حيث تكرر ما يشبه هذه المشكلة مع «وفاء قسطنطين» زوجة «مجدىٰ

---

(١) ذكر د. نبيل لوقا بباوي تفاصيل ما وافتهم به الأجهزة الأمنية وقتئذ في كتابه: «علىٰ المسلمين حل مشاكل إخوانهم المسيحيين في إطار الوحدة الوطنية»، ص ١٦٤-١٨٣، بدون دار نشر.

يوسف عوض» كاهن مسيحي مصري راعي كنيسة أبو المطامير بالبحيرة، وتسببت أزمتها حينها في بداية شرارة اضطرابات طائفية بسبب إعلان إسلامها ثم تسليمها للكنيسة، وبعدها تواردت الأنباء عن مقتلها في دير وادي النطرون[1].

عقب أزمة كاميليا شحاته سارت كل من الدعوة السلفية وتيار السلفية المرتبط بالشيخ رفاعي سرور في اتجاه تصعيدي شعبوي تتضمن عددًا من الوقفات والتظاهرات في القاهرة والإسكندرية، وهي المرة الأولىٰ التي تشارك فيها الدعوة السلفية بشكل رسمي في مظاهرات[2]، حيث مثل هذا المنحىٰ من السلفيين سببًا لازدياد قلق المسيحيين من الحضور السلفي في القضايا الطائفية بهذا الشكل، كما أن مستوىٰ الخطاب السلفي المتعلق بهذه القضية وموقف المسيحيين من الأحداث قد اتخذ شكلًا تصعيديًا، ففي ٢٢سبتمبر٢٠١٠م كتب الدكتور ياسر مقالًا شديد اللهجة[3] يرد فيه علىٰ الأنبا بيشوي - سكرتير المجمع المقدس - في ما جاءت

(١) نقل ذلك الخبر عددًا كبيرًا من المواقع الإخبارية غير المشهورة ونسبته علىٰ لسان الدكتور زغلول النجار.

(٢) انظر فتوىٰ الدكتور ياسر برهامي: «حول الوقفات الاحتجاجية لنصرة المسلمات الأسيرات والضوابط الشرعية لها»، علىٰ موقع «أنا السلفي»، ومقاله «إلىٰ الله المشتكىٰ وإنا لله وإنا إليه راجعون»، علىٰ موقع «صوت السلف».

(٣) «الكنيسة استفزاز بلا حدود.. وفوق الاحتمال»، مقال منشور علىٰ موقع «صوت السلف».

تصريحاته (بأنه مستعد للاستشهاد إذا حاولت الدولة فرض سلطتها علىٰ الأديرة والكنائس، وأنه - أي بيشوي - يُفضِّل الموت علىٰ أن يَرىٰ المسلمين يرعون شعبه في الكنيسة، وأنهم -أي النصارىٰ- أصحاب البلد، وأن المسلمين ضيوف عليهم، وأنهم عاملوهم كإخوانهم تنازلًا منهم).

وقد صاحبَ تصاعد حدة الخطاب من الطرفين تصاعدًا في مستوىٰ الحراك الاحتجاجي، حيث تتابعت التظاهرات من الطرفين كلٌّ يلقي باللّائمة علىٰ الآخر، خاصة مع دخول تيار السلفية الثورية[1] الذي أخذ في تشكيل جبهة لمواجهة الحراك المسيحي، وذلك من خلال تأسيس عدد من المواقع المتخصصة في مواجهة التنصير وبيان ما يرونه من حقائق وخبايا الكنيسة المصرية. ويعد المهندس «خالد حربي» مؤسس «المرصد الإسلامي لمقاومة التنصير»[2]، والدكتور «حسام أبوالبخاري» مؤسس «ائتلاف دعم

---

(١) برزت هذه التسمية لهذا التيار السلفي عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير، وللمزيد عن تفاصيل هذا التيار انظر: «اختلاف الإسلاميين» للأستاذ أحمد سالم، ص٩١-١٠٠، مركز نماء للبحوث والدراسات - الرياض.

(٢) والمرصد يعرف نفسه كالتالي: هيئة علمية بحثية متخصصة في مقاومة التنصير تقف علىٰ ثغرة التنصير في بلاد المسلمين وترحب بتعاون كل المسلمين لمواجهة هذا الخطر الذي يستغل فقر البسطاء وضعفهم ليصطاد نفوسهم ويلقي بها تحت أقدام الصليب وترحب بتعاون كل المسلمين معها في هذا المجال الحيوي مشددة علىٰ ضرورة التمسك بالكتاب والسنة بفهم السلف الصالح باعتباره خط المواجهة الوحيد القادر علىٰ مواجهة الأخطار وما نرجوه اليوم من إخواننا المسلمين ليس سوىٰ التكاتف =

المسلمين الجدد» وموقع «حكاية كاميليا»، والشيخ «أبويحيىٰ مفتاح» والذي روي أنه لازم كاميليا شحاته حتىٰ يتمم لها إجراءات إشهار إسلامها، يعد هؤلاء هم أبرز مكوني هذه الجبهة التي ظلت في تصعيد دائم أمام الحراك المسيحي، خاصة بعد أزمة كاميليا شحاته، والتي تبعها نماذج أخرىٰ لمسيحيات أسلمن بمساعدة رموز وأفراد هذه الجبهة. وقد يضاف لهم أبو إسلام أحمد عبد الله والذي كان يدير قناة «الأمة» الفضائية المعنية بالرد علىٰ شبهات المسيحيين ولكن بشكل استعدائي، كما أن الشيخ رفاعي سرور ﷺ يعتبر الأب الروحي لشباب هذا التيار؛ حيث كان يدعمه فكريًا ويوجهه حركيًا قبل الأحداث بسنوات[١]. وقد شارك كل من الدكتور محمد عبد المقصود - أحد رموز السلفية الحركية بالقاهرة -، والدكتور محمد إسماعيل المقدم - أحد رموز الدعوة السلفية السكندرية -، والشيخ حسن أبو الأشبال - أحد رموز السلفية

= والتعاون والإيجابية؛ فقد علمنا القرآن الكريم أن النصر لا يأتي بغير العمل وأن التغير لا يرجىٰ بغير سعي قال الله تعالىٰ: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [التوبة: ٨٨]. انظر ذلك علىٰ موقعهم الإلكتروني.

(١) حدثني أحد شباب «ائتلاف دعم المسلمين الجدد» منذ ما يقارب الخمس سنوات حول ترتيبات للشباب المرتبط بالشيخ رفاعي سرور يتم التجهيز فيها لحملات داخل معرض القاهرة الدولي للكتاب لمواجهة النشاط المسيحي القوي داخل المعرض، حيث تقوم دور النشر المسيحية بتوزيع الأشرطة والكتيبات والأناجيل بأسعار زهيدة جدًا للمسلمين خاصة.

الحركية بالقاهرة - في دعم هذه الائتلافات من خلال الموافقة علىٰ كونهم مرجعيات شرعية لهم، بيد أن الأمور بينهم قد ساءت بعد عدد من الوقفات والتظاهرات التي نظمت أمام الكنيسة الكاتدرائية بالعباسية، وكان التصعيد الاحتجاجي لشباب هذه الحركات والائتلافات - خاصة خالد حربي - بالإضافة إلىٰ خطاب الشيخ محمد عبد الملك الزغبي - أحد رموز السلفية العلمية بالقاهرة - والذي هدد فيه باقتحام الأديرة والكنائس لفك أسر كاميليا شحاته[1] في حال عدم استجابة المجلس العسكري - والذي كان يحكم وقتها - لمطالبهم في الإفراج عن كاميليا، حيث توجه وقتها وفد من الرموز الإسلامية للتفاوض مع ممثلين من المجلس العسكري بخصوص هذه الأزمة التي تصاعدت عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير[2]، الأمر الذي رفع سقف الصراع مع الكنيسة.

وبغض النظر عن تفاصيل الأزمة وتحرير الجانب المتجاوز فيها؛ فإنه لاشك أن هذا الحراك السلفي الحادث قد رفع من حالتي القلق والتحفز لدىٰ المسيحيين، خاصة مع صعود قوىٰ الإسلام

(١) http//:www.youtube.com/watch?v=59HdqiPEEPo

(٢) تضمن هذا الوفد الشيخ حافظ سلامة والدكتور محمد عبد المنعم البري - رئيس جبهة علماء الأزهر - والشيخ عبد المنعم الشحات والمحامي طارق أبو بكر والدكتور أحمد عارف والدكتور حسام أبو البخاري والدكتور هشام كمال. انظر ذلك علىٰ موقع جريدة «اليوم السابع» المصرية: «ائتلاف دعم المسلمين الجدد يلتقي المجلس العسكرىٰ لبحث أزمة كاميليا شحاتة»، ١٣ أبريل ٢٠١١م.

السياسي عقب الثورة، ويبدو أن الكنيسة المصرية قد ساعدت بخطابها الديني داخل الكنائس علىٰ تأجيج الوضع الداخلي المسيحي، خاصة بعد حالة الاستقطاب الحادة التي نشأت أثناء صراع الاستفتاء علىٰ التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١م.

وفي الأول من يناير عام ٢٠١١م، أي قبيل الثورة؛ وقع تفجير ضخم أمام كنيسة القديسين بالإسكندرية، أسفر عن مقتل العشرات من المسيحيين والمسلمين المارة من أمام الكنيسة، بالإضافة لأعداد أكبر من المصابين. أصدرت الدعوة السلفية عقب الحادث بيانًا تستنكر فيه هذا التفجير وتثبت فيه موقفها من العنف[١]، ولكن حجم الغضب الذي انتاب المسيحيين عقب الحداث، بالإضافة لورود تسريبات عن ضلوع وزارة الداخلية في التخطيط للحادث، دفع جهاز مباحث أمن الدولة القمعي لتوسيع مساحة البطش والاعتقالات والتي طالت بعض أتباع الدعوة السلفية، الأمر الذي تبعه حادث مقتل أحد شباب الدعوة السلفية «سيد بلال» تحت وطأة التعذيب في أمن الدولة، وتم وقتها تهدئة وتسكين مشاعر السلفيين وغيرهم من العوام من قبل قيادات الدعوة السلفية وبالتحديد الدكتور ياسر برهامي[٢]، إلا أن ماتت القضية

---

(١) انظر: «بيان من الدعوة السلفية بشأن أحداث تفجير كنيسة الإسكندرية»، علىٰ موقع «صوت السلف»، وهو أحد المواقع الرسمية للدعوة السلفية.

(٢) http://www.youtube.com/watch?v=yXVMKGKC-tY

نفسها علىٰ حد تعبير الدكتور محمد يسري سلامة[١].

بينما جاءت تصريحات وزير الداخلية السابق حبيب العادلي في يوم الاحتفال بعيد الشرطة في يناير٢٠١١م لتثير مزيد احتقان وقلق داخل الحالة المسيحية المتحفزة، حيث أعلن عن كشف أجهزة الأمن عن تنظيم «جيش الإسلام» الفلسطيني والتي زعم أنها هي المدبرة والمنفذة - رغم نفيهم لذلك - لعملية تفجير كنيسة القديسين[٢]. ولكن جاءت رياح التغيير في الخامس والعشرين من يناير لتؤجل حالة الاحتقان بين المسيحيين ومطلق التيارات السلفية بجل أطيافها إلىٰ ذلك الصراع الذي تجدد في معركة الاستفتاء علىٰ التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١م. تناقلت عقب الثورة بأسابيع، خاصة بعد اقتحام البعض لمقرات أمن الدولة والحصول علىٰ بعض الوثائق والتقارير، أنباء ومستندات تشير إلىٰ ضلوع وزارة الداخلية في التخطيط لحادث الكنيسة؛ حيث نشرت جريدة «اليوم السابع» المصرية صورًا لمستندات تظهر خطوات التخطيط والترتيب

---

(١) وهو أحد أبرز السلفيين المستقلين والمقربين من الدكتور المقدم، وقد تقلد منصب المتحدث الرسمي باسم «حزب النور» ثم استقال بسبب الخلافات مع تيار الدكتور ياسر برهامي داخل الحزب. للمزيد عنه انظر: «اختلاف الإسلاميين»، ص ٣٠٠-٣٠٣. وكلامه هذا من: «السلفيون والأقباط في مصر .. رؤية في الجذور والإشكاليات والتحديات»، د. محمد يسري سلامة، ضمن «الأقباط في مصر بعد الثورة»، ص٢١٦، مركز المسبار للدراسات والبحوث.

(٢) http://www.youtube.com/watch?v=ZABbejwxjMU

لهذه العملية[1]، كما نقلت مواقع إخبارية وكذلك صفحات ومنتديات مسيحية خبرًا نسب للمخابرات البريطانية تسوق فيه تفاصيل تخطيط وزارة الداخلية المصرية لعملية تفجير الكنيسة[2].

ومع الصعود السياسي المستمر لحزب النور، بالإضافة للحراك الإعلامي والثوري لقوىٰ السلفية الثورية والجهادية، عضده ظهور ظاهرة الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل، والتي حققت حضورًا شعبيًا ملفتًا ومقلقًا للمسيحيين، خصوصًا مع نجاحه في تقديم خطاب كاريزماتي شعبوي ثوري، وهي ثلاث روافع اعتمدها الشيخ حازم في مساره وخطابه السياسي، الأمر الذي مثل عاملًا فاعلًا في رفع منسوب الاحتقان والتوجس والقلق لدىٰ المسيحيين.

وما فتأت الآلة الإعلامية المرتبطة بشبكة رجال الأعمال ذوي المصالح مع رموز النظام المباركي، وكذا المرتبطة بالأجهزة الأمنية التي تحرك الرأي العام المصري، في استغلال أتفه المواقف والأحداث لتوظيفها في تحقيق استمرارية مصلحية لحالة الاحتقان الطائفي الموجودة بالفعل، حيث لعب الإعلام دورًا بارزًا في

---

(١) «بالمستندات: تفاصيل خطة حبيب العادلي لتفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية، وزير الداخلية السابق كلف القيادة ٧٧ لتنفيذ المهمة وإخماد نبرة احتجاج البابا شنودة ضد النظام»، ميرفت رشاد، ٣ مارس ٢٠١١م.

(٢) نقلت صفحات ومنتديات مسيحية عديدة هذا الخبر، كـ«صوت المسيحي الحر»، وموقع «الأقباط متحدون»، و«الأقباط قادمون»، و«منتدىٰ منظمة أقباط الولايات المتحدة».

تضخيم حادثة قطع أذن أحد الأقباط في قنا علىٰ أنها تنفيذًا لحد إسلامي علىٰ يد أحد السلفيين، علىٰ الرغم من تبرئة النيابة لهم من ذلك[1]، وكذلك رفض جل الرموز السلفية لهذا العمل، فضلًا عن كون قطع الأذن أصلًا ليس من حدود الإسلام في شيء.

وفي مارس ٢٠١١م كانت أحداث التعدي علىٰ كنيسة أطفيح، حيث نبتت الأزمة من مشكلة بين عائلتين أحدهما مسلمة والأخرىٰ مسيحية بسبب علاقات عاطفية بين شاب وفتاة، وتطورت الأحداث حتىٰ وصلت إلىٰ سقوط ضحايا من الطرفين، وكذلك حرق وتدمير الكنيسة وهروب بعض المسيحيين من القرية. ويأتي هذا الحادث ليدلل علىٰ منحنىٰ مختلف في تعاطي القوىٰ الإسلامية مع هذه الأزمة؛ حيث تمت ترتيبات من خلال المجلس العسكري مع أبرز قيادات التيار الإسلامي لحل هذه الأزمة الطائفية. وبالفعل تتابعت المؤتمرات بالقرية، وحضر فيها العديد من الرموز الإسلامية والليبرالية، بيد أن الخطاب الكاريزماتي والشعبوي الذي يتمتع به الشيخ محمد حسان حظي بمساحة واسعة من القبول من الأهالي، وعليه فقد تم تصديره من قبل القوات المسلحة لإلقاء البيانات علىٰ أهالي القرية، وهنا كانت أول موقف إيجابي يمارسه التيار السلفي - تضمن حضور وموافقة رموز الدعوة السلفية دون السلفية الثورية أو الجهادية - بعامة وبغطاء من النظام الحاكم لاحتواء إحدىٰ أبرز

(١) «المحكمة تقضي ببراءة المتهمين بقطع أذن تاجر قبطي في قنا»، علىٰ موقع جريدة «المصري اليوم»، ٢٢ أبريل ٢٠١٢م.

المشكلات الطائفية، حيث ذكر حسان في بيانه غالبية رموز وقيادات التيار السلفي بالإضافة إلىٰ بعض القيادات الإخوانية[1].

ثم جاءت أحداث كنيستي «مارمينا» و«العذراء» في إمبابة بمحافظة الجيزة ليتم تأجيج الحالة الطائفية من جديد؛ ففي مايو ٢٠١١م برزت أزمة جديدة في ملف إسلام المسيحيات، حيث كانت «عبير طلعت» قد أشهرت إسلامها إثر مشكلات أسرية طاحنة مع زوجها المسيحي، اختفت عقبها مدة طويلة حتىٰ استطاع أهلها العثور عليها وأخذها عنوة وسلموها للكنيسة بأسيوط ثم منها إلىٰ إمبابة[2]. واعتملت الآلة الإعلامية المصرية كعادتها لتوجيه أصابع الاتهام للسلفيين؛ حيث خرج وقت الاشتباكات التي حدثت هناك أحد السلفيين غير المعروفين في تسجيل مصور يهدد فيه بحرق كل الكنائس بمنطقة إمبابة[3]، ثم ما لبث أن تراجع الرجل عن هذه التصريحات[4]، لكن ما تم تسويقه جيدًا لاتهام السلفيين بإطلاق

---

(١) فيديو في حضور محمد حسان ومحمد البلتاجي وصفوت حجازي وعمرو حمزاوي وجورج إسحاق ووالمخرج خالد يوسف:

http://www.youtube.com/watch?v=NSwe0Mvk1HI

فيديو آخر في حضور عدد من الرموز الإسلامية والقيادات العسكرية والمدنية:

http://www.youtube.com/watch?v=iFrdRE2lz95

(٢) تفاصيل ذلك نقلتها عدة مواقع إخبارية كبوابة الأهرام وموقع جريدة اليوم السابع وموقع مفكرة الإسلام، كلهم نقلًا عن لقاء للدكتور ناجح إبراهيم - القيادي بالجماعة الإسلامية - مع عبير طلعت قبيل تسليم نفسها للمجلس العسكري بمصر.

(٣) http://www.youtube.com/watch?v=CBRCgtz0Ofk

(٤) http://www.youtube.com/watch?v=he5gZX3I4tw

هو ما كان في التصريح الأول. بل تأتي المفاجأة باعتراف القمص «شاروبيم عوض»- كاهن كنيسة مارمينا التي دارت حولها أحداث إمبابة، بخصوص قيام السلفيين بإحداث الفتنة أو التعدي علىٰ الكنائس وإطلاق النيران علىٰ الأقباط، مؤكدًا أن من قام بذلك ليسوا من السلفيين أو المسلمين، بل هم عناصر بلطجية مخربون ظهروا فجأة وليسوا من أهالي المنطقة[1]. كما أن تقرير لجنة تقصي الحقائق خلص إلىٰ جملة من الأسباب كان أبرزها الغياب الأمني الواضح وتلاعب قوىٰ النظام المباركي في المشهد الاجتماعي المصري بعد الثورة، والذي اعتمد علىٰ تأجيج الممارسات الطائفية ونشر التفسيرات الحدية للمواقف التي يشعلها هو تقصدًا[2].

وفي مايو من ذات العام؛ حدثت صدامات بين مسلمين -وصفوا بأنهم سلفيون- ومسيحيين بسبب تحويل أحد المباني إلىٰ كنيسة في منطقة عين شمس، حيث احتشد ما يزيد عن ٢٠٠٠ مواطن - حسب المصدر - من المسلمين أمام مصنع ألماظة المغلق بمنطقة «عرب الطوايلة» بعين شمس، وذلك عقب أداء صلاة الجمعة بمسجد النور المواجه للمصنع، وقال الأهالي (أن صاحب المصنع يدعىٰ «محمد عزيز» قام ببيعه إلىٰ المسيحيين منذ عام ٢٠٠٨م، ومازال المبنىٰ

---

(١) «كاهن كنيسة مارمينا يبرئ السلفيين من أحداث إمبابة»، الخبر منشور علىٰ موقع البوابة الإلكترونية لجريدة الوفد المصرية، ١٠مايو ٢٠١١م.

(٢) «تقرير لجنة تقصي الحقائق في أحداث منطقة إمبابة مايو ٢٠١١»، ص٢٠ -٢١، الصادر عن «المجلس القومي لحقوق الإنسان» والمنشور علىٰ موقع المجلس.

مرخصًا علىٰ أساس أنه مصنع، ولم يكن كنيسة من قبل ليتم فتحه، موضحين أن المسيحيين حاولوا تحويل المصنع إلىٰ مجمع خدمي، وكانوا يريدون شراء قطعة أرض مقابلة للمصنع كان صاحبها يستغلها كجراج للسيارات، إلا أنه باع قطعة الأرض للمسلمين، وتم بناء مسجد النور عليها، وقالوا إن المصنع يوجد به مسجد من الداخل وتوجد آيات قرآنية علىٰ واجهات المصنع من الخارج، مطالبين بتحويل المصنع إلىٰ مجمع خدمي طبي أو علمي يستفيد منه الجميع، أو استمراره كمصنع كما كان منذ ٣٠ عامًا. وطالب الأهالي المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة ومجلس الوزراء بتطبيق القانون والتصدي بحزم لمن يحاولون إثارة الفتنة وإشعالها، وذكروا أن هناك ثلاث كنائس بعين شمس في مناطق قريبة جدًا من المصنع. واتهم بعض أهالي عرب الطوايلة القس «متياس نصر» - كاهن كنيسة مارمرقس - بعزبة النخل بأنه هو سبب بعض المشاكل الطائفية التي تحدث)[١].

وفي فبراير ٢٠١٢م، وفي قرية «شربات» بمنطقة النهضة بمدينة العامرية التابعة لمحافظة الإسكندرية، نشبت أحداث عنف شديدة بين مسلمين ومسيحيين إثر مقاطع فيديو انتشرت بين البعض تحوي مشاهد جنسية لمسيحي مع إحدىٰ المسلمات، مما أدىٰ لمبادرة بعض المسلمين بمهاجمة منزل الشاب المسيحي، بيد أنه وبعض

---

(١) «تجمهر المئات أمام كنيسة العذراء بعين شمس احتجاجًا علىٰ افتتاحها»، الموقع الإلكتروني لجريدة «اليوم السابع» المصرية، الجمعة، ٢٠ مايو ٢٠١١م.

أقاربه استفز جموع المسلمين الغاضبة بإطلاق أعيرة نارية في الهواء، أدت لتبادل العنف بين الطرفين، ثم حرق بيوت ومحال لأقارب هذا الشاب، الأمر الذي دعىٰ بعض العائلات المسيحية لترك المدينة خشية امتداد شرارة العنف لهم. وسجل أحد أبرز رجالات الدعوة السلفية والنائب البرلماني حينها الأستاذ أحمد الشريف موقفًا مشرفًا وناجزًا في حل هذه الأزمة الطائفية؛ حيث ذكر تقرير لجنة تقصي الحقائق الصادر عن المجلس القومي لحقوق الإنسان(١) أن القرية تعتمد منذ سنوات النظم العرفية لحل الأزمات والخلافات وفض النزاعات، وحسب التقرير؛ فالحلول الأمنية والقانونية لم تفلح في احتواء الأزمة إلا عقب تدخل الدعوة السلفية ممثلة في الشيخ أحمد الشريف والشيخ محمد عمران والشيخ عصام حسنين، حيث عقدت مجالس صلح وتحاكم في حضور محافظ ومدير أمن الإسكندرية حينها(٢).

وفي يونيو ٢٠١٢م؛ وعلى حسابه علي موقع التواصل

---

(١) انظره علىٰ موقع المجلس.

(٢) انظر تعليق الشيخ شريف الهواري - وهو أبرز قياديي الدعوة السلفية بمدينة العامرية عضو مجلس إدارة الدعوة - علىٰ الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=NLA1vrhZ0bY

وانظر تقرير موقع «أنا السلفي» عن مجهودات رجال الدعوة السلفية لاحتواء الأزمة علىٰ الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=hLvp4N5D5NQ

الاجتماعي «تويتر» نشر المليونير المسيحي «نجيب ساويرس» صورة تتضمن أشكالًا كرتونية تتمثل في صورتين لشخصية «ميكي ماوس» الشهيرة، إحداهما بنقاب لامرأة، وأخرىٰ لرجل بلحية وجلباب في إشارة واضحة للسلفيين، وهو الأمر الذي أثار الرأي العام الإسلامي بشكل كبير، أعقبه حملات كثيرة جدًا - أكثرها محسوب علىٰ التيار السلفي - في مواقع التواصل الاجتماعي ما بين دعوات لمقاطعة شركات الرجل، وما بين حملات استهزاء وسخرية منه، فانطلقت عدة صفحات لمقاطعة شركات ساويرس منها صفحة «قاطع ساويرس وانصر دينك»، وأخرىٰ تحمل اسم «إحنا كمان بنهزر يا ساويرس»، وحملة «نظف موبايلك»، وعشرات المجموعات التي تعدىٰ مشتركوها ٢٥٠ ألف مشترك، دعوا من خلالها مقاطعة كل ما يتدخل فيه ساويرس باستثماراته، وأعدوا صورا تحمل شعارات الجهات التي يساهم في تمويلها أو يمتلكها ومن أشهرها شبكة «موبينيل»، وهو الأمر الذي أعقبه اعتذار نجيب ساويرس في لقائه التلفزيوني مع الإعلامي يسري فودة[1].

ظلت حالة التوجس الطائفي الحذر بين السلفيين والمسيحيين في ظل سعي حثيث من عقلاء الطرفين لاحتواء الأزمات المتكررة، خاصة بعد أحداث ماسبيرو التي كانت بين الجيش والمعتصمين المسيحيين هناك؛ حيث خرج أكثر من قيادي سلفي يشدد علىٰ

(١) انظر: http:/www.youtube.com/watch?v=vxWV5lG_8no

ضرورة ابتعاد الشباب الإسلامي تمامًا عن هذه الصدامات[1].
تجددت حالة الاستقطاب المسيحي - السلفي في أثناء فترة إعداد دستور ٢٠١٢م، حيث أثارت المطالب الواضحة للسلفيين بشأن إحكام وتوضيح مواد الهوية والتحاكم للشريعة الإسلامية جدلًا شديدًا في المعسكر المدني/العلماني وممثلي الكنائس الثلاثة؛ فقد ارتفع سقف مطالبة السلفيين بضرورة الوضوح والتصريح والتفصيل فيما يتعلق بتفسير «مباديء الشريعة» والرجوع لـ«هيئة كبار العلماء» في الشؤون الإسلامية كافة، بالإضافة لبعض التزييف الإعلامي الذي مارسته القنوات الفضائية المصرية الخاصة حول بعض القضايا التي لا توجد بالأساس في مسودة الدستور، ولكنها استخدمت كفزّاعات مؤججة لحالة الاستقطاب[2]. بيد أن طرفي التفاعل كانا ممثلي «الدعوة السلفية» وممثلي الكنائس المصرية الثلاثة مع بعض ممثلي المعسكر الليبرالي، حيث تنازلت الجماعة الإسلامية عن نصابها في لجنة إعداد الدستور لحل الإشكالية التي كانت مثارة حينها حول كبر حجم التمثيل الإسلامي في اللجنة، بينما لم يكن التيار الثوري في مجمله والتيار الجهادي يرىٰ أية جدوىٰ أو شرعية لمثل هذه اللجان والآليات الديموقراطية الغربية في بلوغ التصور الإسلامي للدولة والخلافة.

---

(١) انظر مجموعة مشاهد: «تعليقات الشيخ محمد حسان وياسر برهامي والفضائيات الاسلامية علي أحداث ماسبيرو»، علىٰ منتدىٰ «فرسان السنة».
وانظر «بيان من الدعوة السلفية بشأن أحداث ماسبيرو»، علىٰ موقع «أنا السلفي».

(٢) كقضية زواج القاصرات تحديد الحد العمري الأدنىٰ للسماح بزواجهن.

وقف القمص «بولس عويضة» في مؤتمر «الإسلام والقوىٰ الدولية»، وذلك عقب انقلاب ٣ يوليو، متحدثًا عن لجنة الخمسين ومطالبًا بحل الأحزاب التي قامت علىٰ خلفية دينية قائلًا: (لا نريد أن يعلمنا الإسلام أبو جلّابية بيضا، نريد أن يعلمنا الإسلام الأزهر والأوقاف، ولا يعتلي المنبر إلا من يحمل كارنيه من الأزهر، ولا إسلام إلا في الأزهر)، وقوبل هذا الكلام بتصفيق حاد له في حضور عدد من الأزاهرة. وهو الأمر الذي يشير إلىٰ التيارت السلفية بشكل واضح.

أما عن نمط التفاعل بين «الجماعة الإسلامية» والمسيحيين؛ فقد شهدت الجماعة تحولًا كبيرًا في شكل التعاطي مع الملف المسيحي، حيث عملت آثار تجربة العنف التي مارستها الجماعة في الثمانينيات علىٰ قيام أجنحة داخل قيادات الجماعة بمراجعات مرحلية لمسارهم الدعوي والتغييري، فتيار الدكتور ناجح إبراهيم وكرم زهدي ومن تبعهم سلك في وقت مبكر داخل السجون مسلكًا قام من خلاله بالتنازل عن جل أفكار الجماعة وحقائقها، وسار في ركاب التماهي مع السلطة الحاكمة عدا فترة مرسي، بينما كان باقي تيار الجماعة الذي تمثل في الدكتور صفوت عبد الغني وعصام دربالة وطارق وعبود الزمر، فقد كان حجم التغيرات التي طرأت عليهم لا يتعدىٰ كونه مرتبطًا بتحديدات زمنية تحكم شكل التعاطي مع الواقع. كلا التياران ابتعد كثيرًا عن أي شكل من أشكال الصدام والاستقطاب السياسي أو الطائفي مع النصارىٰ، بل إن

الجماعة قدمت نماذج قيمية وأخلاقية في ممارساتها السياسية عقب الثورة أبعدتها عن الضغوط الإعلامية وضرورات المواءمات السياسية. قد تكون هناك بعض المواقف والأحداث العنيفة التي وقعت خاصة عقب الانقلاب علىٰ مرسي؛ إلا أنها لا تكاد تحس في موازين الحمولة الدموية الضخمة التي صاحبت حقبة ما بعد الانقلاب وفض اعتصامي رابعة والنهضة[1]، ويمكن استثناء الخطاب العنيف الذي استخدمه القيادي بالجماعة الإسلامية المهندس عاصم عبد الماجد من النسق العام للجماعة في تعاطيها مع المسيحيين. بل إن الجماعة باتت أكثر مرونة مع الفكرة الوطنية؛ حيث أصدرت الجماعة الإسلامية بيانًا تستنكر فيه اعتقال الصحفي المسيحي «رامي جان» قالت فيه: (تقدر الجماعة الإسلامية الموقف الوطني للصحفي المصري القبطي رامي جان الذي أضاء بارقة أمل جميلة ليس للوقوف ضد الانقلاب ولكن لتجاوزه الطائفية وبنائه لوجهة نظره بناءًا علىٰ رؤية وطنية خالصة مخالفة لأغلبية المسيحين في مصر الذين بنوا مواقفهم بناءًا علىٰ موقف طائفي وليس وطنيًا. هذا الموقف الوطني لرامي جان والدكتور حبيب وغيرهم كثير من أبناء الوطن يؤسس لعلاقة جيدة

(١) تجدر الإشارة إلىٰ أن الجماعة الاسلامية بالمنيا استنكرت الزج بها في أحداث العنف التي شهدتها المحافظة إبان فض اعتصام رابعة العدوية والنهضة، ووصفتها أنها كذب وبهتان ومحاولة لتشويه التيار الاسلامي، وناشدت الجماعة في بيان لها وسائل الإعلام تحري الدقة والصدق في نقل المعلومات.

وطيبة بين المسلمين والمسيحين في مصر للوقوف في وجه الانقلاب)[1].

ويسجل للجماعة الإسلامية عدة مواقف إيجابية في احتواء بعض الأزمات الطائفية في صعيد مصر؛ حيث كان لهم دور بارز في أحداث قرية «بني أحمد» بمحافظة المنيا ذات الأغلبية القبطية. بدأت الأحداث عقب صلاة العشاء، وحسب رواية الأهالي؛ وقعت مشادة بين شخصين أحدهما مسلم والآخر قبطي، تطورت إلىٰ مشاجرة قام خلالها القبطىٰ بالتعدي علىٰ الشخص المسلم بالضرب مما أحدث به إصابات وفَّر هاربًا، مما أثار حفيظة أهالي القرية من المسلمين الذين خرجوا لنصرة الشاب المسلم، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ اشتعال الأحداث وإطلاق الأعيرة النارية، ووسط ذلك الزخم انتشرت شائعات عن مقتل ١٨ من المسلمين وإشعال النار فىٰ المسجد مما دفع مسلمي القرىٰ المجاورة للتوجه إلىٰ القرية لنصرة المسلمين، بينما قام أهالي قريتىٰ بني أحمد الغربية وريدة بالاعتداء علىٰ منازل الأقباط، حيث خرج المئات من أهالي قرية ريدة متوجهين إلىٰ الكنيسة الإنجيلية التىٰ تقع فىٰ بداية القرية، وقاموا برشقها بالطوب والحجارة. وذكرت الجماعة الإسلامية بالمنيا في بيان[2] لها أنها تدخلت في عملية الصلح بين المسلمين والمسيحيين بقرية بني أحمد وتمكنت من وأد الفتنة والمصالحة

---

(١) «الجماعة الإسلامية تقدر الموقف الوطني لرامي جان»، بيان منشور علىٰ موقع «حزب البناء والتنمية».

(٢) http://benaaparty.com/ViewArticle.aspx?ID = 6110&CategoryID = 4

بالتعاون مع المخلصين من أبناء القرية والقرىٰ المجاورة، ونوهت علىٰ أنه لم يكن للقيادات التنفيذية أو غيرها أي دور يذكر في هذا الموضوع بعكس ما ذكروه - أي الأجهزة الأمنية - في بيان لهم.

تقييم العلاقة

- الموقف السلفي العقدي والعلاقاتي من المسيحيين واضح ومباشر، والصعود السياسي السلفي بعد الثورة لم يغير من الموقف العقدي، إنما طرأ التغير علىٰ مستوىٰ العلاقات والتفاهمات، وبلغ هذا التغير أوج أشكاله البراجماتية مع حزب النور أثناء الإطاحة بمرسي، بينما احتدت العلاقة مع باقي التيارات السلفية.

- الاندفاع والسذاجة السياسية التي يتعاطىٰ بها قطاع من السلفيين مع المجال العام يمثل عامل تفسير رئيسي للحالة السلفية وتعاملها مع الملف المسيحي؛ فموقف حزب النور من عزل مرسي يحمل تفسيرات عدة أبرزها التعامل المصلحي مع القضية، خاصة وأن باقي الأطراف أيضًا تتعامل معه بنفس المنطق المصلحي.

- من الممكن اعتبار موقف الجماعة الإسلامية الحالي هو أهدأ وأضبط المواقف في الحالة السلفية، حيث جعلوا بينهم وبين الإخوان مسافة معقولة ليست لصيقة، وجعلوا أيضًا بينهم وبين النظام مسافة ومساحة تسمح بالمناورة والتقدم والتراجع التفاوضي، ولعل ذلك منبعه التجربة الصعبة التي مرت بها الجماعة في السجون عبر ثلاثين سنة، ويبدو أنها ليست علىٰ استعداد لتكرار ولو جزء من هذه المحنة مجددًا.

- ثمة مجموعة من العوامل/الأحداث التي تمثل حاجزًا لحصول وضوح في العلاقة السلفية المسيحية؛ فتاريخ الجماعة الإسلامية الدموي، والموقف العقدي الواضح والصارم من المسيحيين، والتباين والاختلاف الكبير في الحالة السلفية المصرية، والصعود السياسي المفاجيء بعد الثورة، والتشويه الإعلامي الذي لاحق السلفيين بعد الثورة بالإضافة للمواقف الحقيقية التي تسببت في تأجيج الاستقطاب والتي كان بعض السلفيين طرفًا فيها، كل هذه الأسباب تمثل عوامل أساسية في عدم وضوح شكل العلاقة بين السلفيين والمسيحيين، بل واستمرار حالة عدم الوضوح لفترة طويلة مع التقلبات السياسية التي تطرأ علىٰ المشهد المصري، وكذلك التقلبات السياسية التي تطرأ علىٰ المواقف السلفية المختلفة.

- الفارق بين التعاطي النظري المشيخي في الداخل السلفي للموقف من العلاقة مع المسيحيين قبل الثورة وبين الممارسة العملية السياسية المتعجلة التي حصلت بعد الثورة؛ يمثل أحد أبرز الإشكالات التي يعاني منها الموقف السلفي بشكل عام، ويدلل عليه الاضطراب الملحوظ علىٰ مواقف السلفيين المختلفة من سائر الأحداث الحاصلة في المجال العام المصري.

*** تيار تجديد الفكر والخطاب[1]**

---

(١) تواضعنا هنا علىٰ تقسيمات الأستاذ أحمد سالم التي وضعها في دراسته «اختلاف =

قد يبدو للوهلة الأولىٰ أن تيار تجديد الفكر والخطاب يحمل خطابًا وتفاعلًا ناعمًا ومتساهلًا مع المسيحيين في مصر، بيد أنه ثمة أنساق مختلفة في فلسفة التعامل مع المسيحيين في مصر، بل يمكن القول بأن بعض الرموز داخل التيار كالدكتور محمد عمارة، اتخذ مسارًا هجوميًا شديدًا ضد الشبهات التي يثيرها المسيحيون من حين لآخر، وبالنظر في كم المؤلفات التي خصصها لمناقشة وحسم هذه الجدليات[1]؛ يتبين لنا مستوىٰ التفاعل الحاد بين الطرفين.

= الإسلاميين»، ص١٧٣-٢٠٤، إلا أننا لم نجعل القسم الخاص بالأزهر هنا، حيث أننا سبق وأفردنا له محورًا خاصًا.

(١) «الأقليات الدينية والقومية: تنوع ووحدة أم تفتيت واختراق».
- «علمانية المدفع والإنجيل».
- «في المسألة القبطية حقائق وأوهام».
- «ملاحظات علمية علىٰ كتاب المسيح في الإسلام».
«أكذوبة الاضطهاد الديني في مصر».
- «رد الأزهر علىٰ كتاب ما هي حتمية كفارة المسيح»
«الفتنة الطائفية مت وكيف ولماذا؟».
- «تقرير علمي في الرد علىٰ المنصرين».
«مأزق المسيحية والعلمانية في أوروبا».
- «الإسلام والأقليات: الماضي والحاضر والمستقبل».
- «الفارق بين الدعوة والتنصير».
- «الإسلام والآخر: من يعترف بمن ومن ينكر من؟»
* دراسة لكتاب «صلة الإسلام بإصلاح المسيحية» للشيخ أمين الخولي.

الاتجاه العقلاني التنويري

أبرز من يمثل هذا الاتجاه: الدكتور محمد عمارة، والدكتور محمد سليم العوا، والمستشار طارق البشري، والصحفي فهمي هويدي، والدكتور أحمد كمال أبو المجد، ويضم إليهم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح وأبو العلا ماضي.

قاد الدكتور محمد عمارة حملة قوية لمواجهة سيل الشبهات والجدليات التي يطرحها بعض الرموز المسيحية حول الإسلام، ويظهر من خلال عشرات المؤلفات والمقالات التي سطرها عمارة ومازال، مدىٰ اهتمامه بهذا الملف؛ حيث يتتبع الرجل بالإحصاءات والتقارير الموثقة حقائق الأمور المتعلقة بأوضاع المسيحيين في مصر، ويكشف بربطه الذكي بين هذه الإحصاءات والتقارير ما يراه تخطيطًا داخليًا وخارجيًا لتأجيج الصدام الطائفي في مصر، ونشر وهم الاضطهاد الذي يتعرض له المسيحيون في مصر. وبالفعل فإن كم الأرقام والتقارير والوثائق التي يعرض لها عمارة في كتبه ومقالاته تشير إلىٰ وعي واضح لدىٰ الدكتور عمارة بأبعاد الملف المسيحي وأطرافه الفاعلة فيه سلبًا وإيجابًا، وقد وُوجه الرجل بحملة مسيحية غاضبة من مسلكه معهم؛ ففي موقع «الأقباط اليوم» يأتي التعليق علىٰ تصريحات للدكتورة عمارة: (اعتدنا كمسيحيين من محمد عمارة التطاول علينا بكل الطرق الممكنة وفي أغلب كتاباته وحواراته، حتىٰ لو كان في مؤتمر يخص الدعاة المسلمين، فلا ننجوا من تطاوله بطريقة أو بأخرىٰ سواءًا

علىٰ الأقباط أو الكنيسة أو علىٰ البابا شنودة الثالث، ففي كلمته في المؤتمر الأول لنقابة الدعاة المسلمين قال إن الداعية يرتقي لمقام النبوات والرسالات، فأعداؤنا يدركون أن الأمة كلها تسلم قلوبها ونفوسها للداعية... وشدد علىٰ ضرورة أن يتحدث المسجد عن التربية وقضايا الأمة والتصدي لحملات التنصير التي تريد طي صفحة الإسلام ونقول لهم إن الإسلام يتمدد فىٰ بلاد الغرب بعد أن أفلست الكنسية، موضحًا أن أساس الوحدة والنهضة للأمة هو وحدة الثقافة والهوية ونشر التشيع يجعل الأمة متفرقة ويقطع الطريق أمام النهضة والوحدة الإسلامية حيث أن معركة المسجد كبيرة فىٰ تنقية الفكر الإسلامي من الخرافات والبدع)[1].

وفي عام ٢٠٠٩م؛ هاجم الدكتور محمد عمارة البابا شنودة والأنبا بيشوي بشكل شديد اللهجة، خاصة بعدما صرح الأخير بتصريحات تنتقص من القرآن ومن المسلمين في مصر، وكانت بعض الرموز المسيحية قد تقدمت ببلاغات للنائب العام المصري تتهم فيها الدكتور عمارة بإثارة الفتنة الطائفية، وتجددت هذه البلاغات عقب تصريحاته تلك، ثم تكررت عقب الثورة والتي بقي بعدها عمارة متخذًا ذات المسار الهجومي ضد مدرسة البابا شنودة التي يراها الدكتور محمد عمارة طائفية ومناهضة للوجود الإسلامي في مصر[2].

---

(١) «محمد عمارة يستمر في تطاوله: الإسلام يتمدد في الغرب بعد أن أفلست الكنيسة»، علىٰ موقع «الأقباط اليوم»، ١٦مارس ٢٠١٢م.

(٢) انظر تصريحاته علىٰ قناة الجزيرة والجزيرة مباشر مصر علىٰ الروابط: =

وفي ذات العام أصدرت «مجلة الأزهر» في عددها الصادر لشهر ذي الحجة ١٤٣٠هـ؛ ملحقًا بالمجلة كتاب «تقرير علمي.. صرخة ضد التنصير» بتكليف من مجمع البحوث الإسلامية للدكتور محمد عمارة. والكتاب يقف عند القضايا المحورية التي دارتْ حولها أهمُّ الدعاوىٰ التي وردت في المنشور التنصيري الموسوم بـ«مستعدين للمجاوبة»، والذي يتألف من خمسة فصول، فيتحدَّث في الفصل الأول عن صحة التوراة والإنجيل وعدم تحريفهما، والفصل الثاني عن إنجيل برنابا، والفصل الثالث عن النصرانية ديانة موحدة، والفصل الرابع عن قضية الغفران وضرورة الفداء، والفصل الخامس عن القضايا الصغرىٰ. وهذه الأوراق لم تقف عند عرض العقائد النصرانية والدفاع عنها، وتقديمها للمسلمين بهدف التنصير، وإنما تجاوزتْ هذه الأهدافَ إلىٰ التعرُّض لعقائد الإسلام، وذلك بمحاولات الاستشهاد بالقرآن الكريم علىٰ صحة العقائد النصرانية التي يرفضها القرآنُ والإسلام. وأهم القضايا المحورية التي وردت في هذا الكتاب:

قضية ما يسمَّىٰ بالكتاب المقدس - بعهديه القديم والجديد - وهل استحال علىٰ التحريف؟

قضية التأليه النصراني للمسيح ﷺ ودعوىٰ أنه ابن الله.

= http://www.youtube.com/watch?v=ft4N-eYñJEU

http://www.youtube.com/watch?v=esk_q4hnlYM

قضية العصمة والخطيئة والمعجزات التي توصل بها هذا الكتاب إلىٰ تأليه المسيح.

ثم قامت «الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر» بإصدار بيان يقضي بسحب نسخ الكتاب، وأوضح المجمع أن القرار جاء استجابة لمطالب كنسية أبدت استياءها من ما ورد في الكتاب.

وصرح وقتها الشيخ علىٰ عبد الباقىٰ - أمين عام مجمع البحوث الإسلامية - لجريدة «اليوم السابع»: (أن قرار سحب العدد جاء لما فهمه بعض الإخوة المسيحيين بأن ما جاء بملحق المجلة هو إساءة إلىٰ مشاعرهم، والأزهر الشريف يسره بهذا الصدد أن يستجيب لرغبة الإخوة المسيحيين، وأن يعلن احترامه الكامل وإيمانه الشديد بالعقيدة المسيحية والمسيحيين داخل مصر وخارجها، ويكنّ لهم الاحترام ولم يقصد فىٰ أي لحظة أن يسيء إلىٰ أحد من أبناء مصر العزيزة). وأكد عقبها القمص «صليب متّىٰ ساويرس» - عضو المجلس الملي ورئيس مركز السلام الدولىٰ لحقوق الإنسان- : (أن الدكتور محمد عمارة معروف بعدائه للمسيحية، وأن ما فعله فىٰ العدد الأخير من مجلة الأزهر الشريف هي إحدىٰ نبذاته، مدعيًا فيها أن المسيحية ديانة وثنية، وأن الكتاب المقدس محرف ومثل هذا الكلام لا يضير المسيحية ولا يؤثر فىٰ قوة عقيدتها وصلابتها كدين يؤمن به الأغلبية من سكان الكرة الأرضية)[1].

---

(١) «مجمع البحوث يسحب مجلة الأزهر المسيئة للأقباط والأنبا متىٰ يتهم عمارة بعدائه =

ولم تتوقف جهود الدكتور محمد عمارة حتىٰ بعد الانقلاب العسكري علىٰ الدكتور محمد مرسي؛ فقد خرج بأكثر من بيان يندد ويستنكر هذا الحدث والمشاركين فيه، ومنهم المسيحيين ممثلين برأس الكنيسة الأرثوذكسية، حيث صرح عمارة: (إن موقف الكنيسة مع الأسف من هوية مصر العربية الإسلامية هو موقف متراجع عن المواقف السابقة لعقلاء المسيحيين المصريين، فعلىٰ سبيل المثال؛ «مكرم عبيد» كتب سنة ١٩٣١م في مجلة الهلال مقالًا قال فيه إن المصريين عرب حتىٰ قبل الفتح الإسلامي بناءًا علىٰ الهجرات العربية السامية من الجزيرة العربية إلىٰ مصر، وقال مكرم إن حضارتنا إسلامية ووطننا إسلامي، وهذا لا يتعارض مع العقيدة المسيحية للأقباط، وعبارته نصها «نحن مسلمون وطنا، ونصارىٰ دينا». هناك تيار آخر في الكنيسة ظهر مع نجاح المشروع الصهيوني عقب الحرب العالمية الثانية الذي حرك الأقليات المارونية والكردية والأمازيغية والقبطية، فنشأ - في إطار الأقباط- جماعة الأمة القبطية التي تعتبر أن مصر أرض محتلة مغتصبة منذ أربعة عشر قرنًا، وفي هذا الإطار قال الأنبا غوري غوريوس أن اللغة القبطية هي لغتنا في الماضي والحاضر والمستقبل، وهي السياج الذي يحمينا من المستعمر الدخيل). وتابع عمارة: (في هذا الإطار قال الأنبا توماس - وهو حاليًا في سكرتارية المجمع

= للمسيحية ويؤكد أن الإنجيل لا يقبل التحريف والأزهر مطالب ببيان موقفه من المسيحيين»، جريدة «اليوم السابع»، الثلاثاء، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩م.

المقدس- إنك إذا قلت للقبطي إنك عربي، فهذه إهانة، والكنيسة تحارب ضد الأسلمة والتعريب). واختتم عمارة قائلًا: (إذن الموقف الحالي للكنيسة الذي يعارض الهوية الإسلامية لمصر في الدستور هو امتداد للموقف الطائفي العنصري الذي تبلور كما قلت في إطار الأقلية القبطية بعد الحرب العالمية الثانية)[1].

يأتي الدكتور محمد سليم العوا بطريقة في التعاطي مع الملف المسيحي يشوبها بعض الغموض والتناقضات؛ فبينما هو يشتد علىٰ الكنيسة وبعض رموزها في قضية دعاوىٰ الاضطهاد والانتقاص من المسيحيين في مصر[2] وقضية الأسلحة التىٰ يقال أنها مخزنة في الأديرة وبعض الكنائس[3]، يأتي في مواضع أخرىٰ - خاصة أثناء وعقب سباق الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٢م - ليبدي خطابًا ناعمًا تصالحيًا توافقيًا مناقضًا بشكل واضح لما أبداه في سواه، بل وينفي

(١) «د. محمد عمارة لجريدة رأي اليوم: هناك قيادات قبطية تحارب ضد أسلمة مصر وعروبتها»، حوار أجراه محمود القيعي منشور علىٰ موقع جريدة «رأي اليوم»، ٧ نوفمبر ٢٠١٣م.

(٢) انظر الرد شديد اللهجة الذي وجهه الدكتور العوا لأربعة من ممثلي الكنيسة في برنامج الإعلامي عمرو أديب علىٰ الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=o_IMNX77RYA

(٣) ذكر الدكتور العوا في لقائه مع الإعلامي أحمد منصور ما يفهم منه إقرارًا بوجود أسلحة في الكنائس بل وسعي بعض القيادات الكنسية لإشعال الفتنة، كما سلك في حواره مسلكًا حادًا ونقديًا لسياسات الكنيسة ورموزها في الداخل والخارج، انظر الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=Z14iqxS-HR8

فيه إقراره بوجود أسلحة في الكنائس والأديرة[1]. ولعل التفسير الأهم والأبرز لهذا المسلك، هو كون العوا من رجالات القانون الملسنين، يجيد الجدال والحجاج والمنوارة، بالإضافة لشبكة علاقات متشعبة وواسعة ومعقدة مع العديد من رجالات الدولة والكنيسة والأزهر، وكذلك امتدادات هذه الشبكة خارج القطر المصري. كل ذلك قد يعطي جزءًا تفسيريًا لحالة الغموض التي تشوب تفاعل الدكتور العوا مع الملف المسيحي في مصر، فضلًا عن مسلكه الفقهي الذي يتبنىٰ فيه توجهًا مقاصديًا عقلانيًا يسقط به جملة من الأحكام الشرعية المتعلقة بغير المسلمين في المجتمع المسلم من هذا المنطلق[2].

المستشار طارق البشري؛ قامة قانونية وفكرية بارزة في الساحة المصرية، وقد خط الرجل مشروعًا بدأه في العام ١٩٨٠م يروم فيه تكوين ما وصفه بـ «الجماعة الوطنية» لتكون وعاءًا جامعًا للمسلمين والمسيحيين في إطار هذه الجماعة الوطنية، حاول فيها البشري إثبات مولد الجامعة القومية التي مزجت بين المسلمين والمسيحيين، واحتضنت الهلال مع الصليب، وهو طرح متسق مع مدرسة التنوير والعقلانية التي ينتمي إليها البشري. إلا أن البشري حاول قدر الطاقة السير بشكل موضوعي في كتبه الأساسية

(١) http://www.youtube.com/watch?v=fbmP5leknuE

(٢) http://www.youtube.com/watch?v=p0I_6nz5qlk

الثلاثة[1]، حيث تتبع مواقف الكنيسة المصرية وحكم علىٰ كثير من مواقفها بتقصد البعد عن السير في ركاب «الجماعة الوطنية»، بل ودافع الرجل عن الدكتور محمد عمارة في بعض مواقفه تجاه المسيحيين، وانتقد هجومهم عليه[2]، كما طالت انتقاداته قيادات الكنيسة بالتحديد دون جموع المواطنين المسيحيين بغية الاتساق مع طرحه لفكرة الجماعة الوطنية.

وفي المجمل؛ فإن مشروع البشري لم يلق اعتراضات من قبل الرموز والقيادات الكنسية بشكل كبير، إلا أن بعض الحقائق والمعطيات التي يذكرها البشري في سياق اعتراضاته علىٰ بعض الأمور، قوبلت بالرفض والسخط، خصوصًا من منظمة أقباط الولايات المتحدة الأمريكية، والتي هاجمته علىٰ موقعها بشدة[3]، بينما أبدىٰ الصحفي المسيحي «ماجد عطية» اعتراضه الشديد علىٰ وجود ما قيل أن البشري يدعيه من أن الأقباط موافقون علىٰ تطبيق الشريعة، ورد مزاعم البشري - علىٰ حد قوله - حول تلقي الكنيسة مليار دولار سنويًا من أقباط المهجر[4]. ولم تتجاوز مساحة النقد أو الاعتراض علىٰ البشري أكثر من ذلك.

(١) «المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية»، «الجماعة الوطنية .. العزلة والاندماج»، «الدولة والكنيسة»، طارق البشري، دار الشروق.

(٢) «الدولة والكنيسة»، ص ٣٧ -٣٩.

(٣) «طارق البشري يضحي بالأقباط دفاعًا عن الوطن»، علىٰ موقع المنظمة.

(٤) انظر ذلك علىٰ موقع «الأقباط متحدون».

أما الصحفي المعروف الأستاذ فهمي هويدي؛ فهو أخف رواد هذا التيار حدة تجاه المسيحيين، فهويدي يتبنىٰ فكرة «الجماعة الوطنية» التي يدعو إليها المستشار طارق البشري[1]، وينزع صفة «الذميون» عن أية أقليات دينية في الوطن[2]. علىٰ الرغم من ذلك فالرجل منصف إلىٰ حدٍ كبير تجاه بعض القضايا التي تعنىٰ بالمسيحيين في مصر، وكان آخرها تدخل الكنيسة ممثلة في «تواضروس» في عملية عزل الدكتور مرسي في الثالث من يوليو ٢٠١٣م وذلك في سياق منصف ومطالب بالنظر في مشاكل المسيحيين، حيث قال: (لا ينبغي أن نسكت علىٰ ما يحدث للأقباط هذه الأيام، ولا أستطيع أن أفهم عدم اكتراث المثقفين والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني في مصر علىٰ تلك الأخبار المزعجة التىٰ ما برحت تتحدث عن ظهور شبح الطائفية في بعض محافظات الصعيد وفىٰ مقدمتها المنيا وسوهاج. صحيح أن الجميع منشغلون بالعراك السياسىٰ، لكنني أزعم أن البلد الذي ينزف ويدفع ثمنًا باهظًا جراء الاستقطاب السياسي، لا ينبغي له أن يصمت إزاء ظهور مؤشرات أخرىٰ دالة علىٰ حدوث شرخ جديد في جدار الوطن، يضيف الاستقطاب الطائفىٰ إلىٰ سجل أحزاننا وأوجاعنا.

---

(١) «عن المادة الثانية من الدستور وقضايا المواطنة»، فهمي هويدي، ضمن أعمال ندوة «المواطنة في مواجهة الطائفية» في عام ٢٠٠٨م، تحرير: عمرو الشوبكي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية التابع لمؤسسة الأهرام.

(٢) انظر كتابه: «مواطنون لا ذميون»، دار الشروق.

لست في وارد التفصيل في الوقائع التي شهدتها بعض المحافظات، كما أنني لست فى مقام الحديث عن المخطئ والمصيب، لكن ما يشغلني أمران؛ الأول ألا يقف المجتمع متفرجا على ما يجري، الثاني أن نفكر معًا في تحليل وتشخيص أسباب صعود منسوب التوتر الطائفي أملًا في أن يساعدنا ذلك على علاجها عاجلًا أو آجلًا.

منذ وقت مبكر كنت أحد الذين قاوموا وانتقدوا فكرة توصيف الصراع الحاصل في مصر باعتباره صراع هويات وليس صراعًا حول سياسات، ولكن أصدقاءنا الليبراليين آثروا الانحياز إلى الخيار الأول، وفضلوا منطق العسكريين «الفسطاطين»، بحيث جعلوه صراعًا بين ما سمي بقوى مدنية، وأخرى دينية أو إسلامية، وفي هذه الحالة انضم الأقباط إلى المعسكر الأول؛ حيث لم يعد أمامهم خيار آخر. ومن ثم اعتبروا في موقف الضد من القوى الإسلامية، وهو ما أحدث شرخًا إضافيًا في جدار الوطن سحب حصة معتبرة من رصيد التضامن الإسلامي المسيحي وفكرة العيش المشترك، الأمر الذى فتح الباب للغط حول دور الكنيسة القبطية وموقعها من الصراع الدائر. لست أزعم أن ذلك كان جديدًا على مجتمع المصريين؛ لأن ملف العلاقات الإسلامية المسيحية ظل مسكونًا بالمنغصات التي كانت تلوح في الأفق بين الحين والآخر، لكننا ظننا أن التلاحم الشعبي الجارف الذى ظهر إبان ثورة ٢٥ يناير، وما استصحبه من أمل في الانتقال إلى طور جديد من احترام

المواطنة والالتزام بقيم الممارسة الديمقراطية، وتلك خلفية أعطتنا أملًا في انطلاقة جديدة للجماعة الوطنية نحو تأسيس النظام الديمقراطىٰ المنشود، إلا أن ذلك الأمل ظل يتراجع حينا بعد حين حتىٰ وصلنا إلىٰ ما نحن بصدده الآن. حين دخلت مختلف التيارات الإسلامية ساحة العمل السياسي، متخلية بذلك عن العنف والعمل السري، فقد كانت تلك خطوة إيجابية حسبت للثورة. إلا أن ذلك أحدث أثرا سلبيا جانبيا تمثل في إضفاء الشرعية علىٰ بعض الأطراف المتشددة، التىٰ تبنت خطابًا أثار مخاوف الأقباط، كما أثار قلق شرائح غير قليلة من المسلمين، ولا ننسىٰ في هذا السياق دور إعلام الإثارة والتحريض الذي عمد إلىٰ اصطياد أصوات الغلاة وإبرازها بحسبانها تعبيرًا عن رؤية مجمل التيار الإسلامي، مما كان له أثره في مضاعفة المخاوف وترويع الأقباط وارتفاع أصوات الغلاة بين شبابهم.

في التحليل والتشخيص لا نستطيع أن نتجاهل الطريقة التىٰ أخرج بها انقلاب ٣ يوليو الأخير، حين استُدعي «شيخ الأزهر» و«بطريرك الأقباط» ليكونا ضمن شهود تلك اللحظة، وهو ما أعتبره خطًا ورط القيادات الروحية في الصراع السياسي الدائر، وأدخلها في خرائط الاصطفاف في المجتمع المنقسم، بحيث بدت منحازة إلىٰ جانب طرف ضد طرف آخر في الجماعة الوطنية، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد؛ لأن «الأنبا تواضروس» أعرب عن ابتهاجه لما جرىٰ، وأدلىٰ بتصريحات عبرت عن الشماتة في الرئيس مرسي

وجماعته، حيث اعتبر فترة حكمه بمثابة كابوس جثم علىٰ صدور المصريين، وعندما تحدث بهذه اللغة فإنه كان أقرب إلىٰ القيادة السياسية منه إلىٰ القيادة الروحية، الأمر الذىٰ أثار حساسية بعض المسلمين، حتىٰ شاع في الصعيد أن الانقلاب تم بتنسيق بين قيادة القوات المسلحة وبطريرك الأقباط الأرثوذكس، لإسقاط حكم الإسلاميين. ولو أن الأنبا تواضروس احتفظ بدور الكنيسة كمؤسسة روحية فوق الصراعات السياسية اليومية، لكان أرشد وأحكم، وليته احتذىٰ في ذلك حذو البابا شنودة حين تصرف علىٰ ذلك النحو الرصين الذي استعلىٰ به فوق حدثين كبيرين أثارا ذعر الأقباط، أحدهما الاعتداء علىٰ كنيسة القديسين بالإسكندرية في آخر أيام حكم مبارك، وما جرىٰ للأقباط المتظاهرين أمام مبنىٰ ماسبيرو بعد الثورة. إن النخبة المنخرطة في الصراع الدائر حول السلطة مدعوة لأن تصرف بعض جهدها لمواجهة الفتنة الطائفية التي يلوح شبحها في الأفق هذه الأيام، ثم أنني أستغرب أن تحرص القيادات الروحية علىٰ إثبات الحضور علىٰ المسرح السياسي، في حين نراها غائبة عن مشهد الفتنة الذي نراه الآن)[1].

وكتب هويدي أيضًا في سياق البحث عما يقلق المسيحيين في مصر في ظل حكم مرسي مقالة «مخاوف الأقباط»[2]، أحسن فيها

---

(١) «فرحة منقوصة»، مقال لفهمي هويدي منشور في جريدة «الشروق» المصرية، الخميس ٨ أغسطس ٢٠١٣م.

(٢) «مخاوف الأقباط»، مقال منشور في جريدة «الشروق» المصرية، الثلاثاء ٢٨ أغسطس ٢٠١٢م.

تفكيك شبكة محفزات القلق والتوجس المسيحي من الوضع الجديد في مصر وقتئذ، بل وكان دقيقًا في النظر في أسباب الإشكالية وبواعثها. حيث قال: (شيء سيء أن يشعر الأقباط فىٰ مصر بالقلق بعد الثورة. أما الأسوأ فأن يحدث ذلك فىٰ ظل صعود إسلامي يفترض أن مرجعيته كفيلة بتبديد ذلك القلق. إلىٰ عهد قريب كنت أظن أن خطاب القلق والخوف مقصور علىٰ دوائر الغلاة بين الأقباط فىٰ داخل مصر وخارجها الذين ينتشر بينهم التعصب المقترن بسوء الظن. وكنت أعلم أن بين قيادات الكنيسة من دأب علىٰ تغذية ذلك التعصب. لكنني اكتشفت أخيرًا أن دائرة القلقين أوسع مما تصورت؛ إذ زارني في مناسبة عيد الفطر نفر من عقلاء الأقباط الذين تربطني بهم جيرة وصداقة، وقالوا لي صراحة أنهم أصبحوا خائفين من الأجواء الراهنة فىٰ مصر. وحدثني بعضهم عن أن أبناءهم قرروا الهجرة إلىٰ الخارج لأنهم لم يعودوا مطمئنين إلىٰ المستقبل فىٰ ظل الصعود الإسلامىٰ الراهن.

أعاد ذلك إلىٰ ذهني ما قرأته مؤخرًا فىٰ مقالة «دينيس روس» - المساعد السابق للرئيس أوباما لشئون الشرق الأوسط- الذىٰ أشار فىٰ مقالته التىٰ نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» إلىٰ أن مائة ألف قبطي هاجروا من مصر بعد الثورة. لاحظت أيضًا أن نسبة عالية من الأقباط خرجت فىٰ مظاهرات الجمعة ٢٤ أغسطس، علىٰ الأقل تلك التىٰ خرجت فىٰ مصر الجديدة وحي العباسية والظاهر، وقيل إن هدفها الأساسي هو إسقاط ما أسموه حكم الإخوان. كنت

أعلم أن من دعا إلىٰ خروج المظاهرات طاف ببعض الكنائس وظل يستثير الأقباط ويحرضهم ضد النظام القائم ليجذبهم إلىٰ الانضمام إلىٰ حملة إسقاط الرئيس وإنهاء حكم الإخوان. لم أستغرب ذلك؛ لأن صاحب الدعوة[1] هو ذاته الذىٰ ألقىٰ كلمة قبل أشهر قليلة فىٰ احتفال أقامه حزب الكتائب اللبنانىٰ واعتبر فيه أن الدور الذىٰ قام به سمير جعجع - صاحب السجل الأسود والمشبوه فىٰ التاريخ اللبنانىٰ الحديث - كان ملهمًا له. لكن ما استغربت له حقا أن يستجيب لتحريضه عدد لا بأس به من الأقباط، فينضمون إلىٰ التظاهرة، الأمر الذىٰ أضاف الاصطفاف الطائفي إلىٰ الاصطفاف السياسي، وأطلق فىٰ الفضاء المصري رائحة فتنة فاحت منها رائحة استلهام تجربة الصراع الدموي بين الموارنة والمسلمين الذي سبقت الإشارة إليه فىٰ التجربة اللبنانية، لا أريد أن أعمم، وأنبه إلىٰ أهمية التفرقة بين مزايدين يتاجرون بالملف القبطىٰ، ومتعصبين يدعون إلىٰ المفاصلة ويرفضون التعايش إلا إذا تم وفق شروطهم، ومهرجين التمسوا الوجاهة السياسة من خلال عرض أنفسهم ممثلين للأقباط، وآخرين وقعوا فىٰ فخ الاستخدام والغواية، فتحالفوا مع الكارهين والكائدين للمسلمين والعرب، من بين المهاجرين إلىٰ الولايات المتحدة وكندا بوجه أخص. أفرق بين هؤلاء جميعًا وبين عامة الأقباط المصريين، الذين يدركون أنهم جزء من هذا الوطن ويقفون فىٰ الصفوف الأولىٰ من مناضليه وأبنائه الشرفاء. عن الأخيرين

---

(١) يقصد محمد أبو حامد.

أتحدث، وقلقهم هو الذىٰ يزعجني ويدفعني إلىٰ الإلحاح علىٰ تهدئة خواطرهم واستعادة ثقتهم، ليس فقط دفاعًا عن السلم الأهلي وترسيخًا لقواعد العيش المشترك، ولكن أيضًا امتثالًا للمرجعية الإسلامية التي قررت لغير المسلمين حقهم فىٰ البر والقسط. وقبل أن أخوض فىٰ عناوين ملف المخاوف، أنبِّه إلىٰ أن التصنيفات التي سبقت الإشارة إليها ليست مقصورة علىٰ الأقباط وحدهم، وإنما هي قائمة في أوساط المسلمين أيضا، حيث فيهم المعتدلون والمتطرفون والعقلاء والحمقىٰ والأسوياء والمنحرفون..)[1].

وقد ذكر هويدي في أحد الأفلام الوثائقية عدة أسئلة استنكارية حول وجود أساقفة مخصصين للتعليم وللشباب وللخدمات وللشؤون الخارجية وغير ذلك من فروع وأذرع الكنيسة، الأمر الذي يعني - حسب هويدي - وجود دولة للكنيسة داخل الدولة، بل وراح هويدي يصف البابا شنودة بأنه ليس شخصية معتدلة ويجنح إلىٰ التطرف[2].

أما الدكتور أحمد كمال أبو المجد؛ فقد تبنىٰ الطرح الناعم جدًا مع المسيحيين، وصال وجال في سجالات نقد ونقض التشدد الديني الإسلامي، وبرر مخاوف الأقباط من الحضور التديُّني الإسلامي المتزايد علىٰ المستوىٰ الاجتماعي والسياسي[3]، وراح

---

(١) جزء من مقال «مخاوف الأقباط».

(٢) فيلم وثائقي أعدته قناة الجزيرة بعنوان: «البابا شنودة .. رحلة مؤسسة ومسيرة بطريرك».

(٣) «أبو المجد: هناك انزعاج قبطي من زيادة التدين الإسلامىٰ، وأقباط المهجر يُستفزون=

يثني علىٰ مجهودات البابا شنودة في مراعاة المصالح الوطنية[1]، وعلىٰ الرغم من النسق العقلاني الشديد الذي يتبناه في النظر في الشريعة الإسلامية وأحكامها، بالإضافة لمواقفه الإيجابية مع المسيحيين؛ إلا أنه لم يسلم من الهجوم الشديد من بعض الكتاب المسيحيين، خاصة مبادرته الأخيرة لإنهاء أزمة بعد الانقلاب، حيث اتهم الرجل بكونه رجل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر بحكم إدارته لمكتب المحاماة الأمريكي المشهور Baker & McKenzie[2].

كما هاجمه بشكل شرس الكاتب مجدي نجيب وهبة[3]، واصفًا أبا المجد بأوصاف لا تليق من الناحية الصحفية ومن الناحية الأخلاقية[4]، حيث قال: (خرج علينا د. أحمد كمال أبو المجد

= بما هو صحيح وغير صحيح، ومظاهر التدين حاليًا شكلية»، جريدة «اليوم السابع»، الثلاثاء ٢٤ أغسطس ٢٠١٠م.

(١) في مداخلة هاتفية لبرنامج «٩٠ دقيقة» مساء الثلاثاء ٢٥ أكتوبر ٢٠١١م، حيث أكد أن دور البابا شنودة في تغليب المصلحة الوطنية علي مطالب الأقباط سيكتب له في التاريخ.

(٢) «ميشيل فهمي يفضح ألاعيب القنوات الفضائية لتلميع كمال أبو المجد والمتلونين»، علىٰ موقع «الأقباط متحدون»، الجمعة ١١ اكتوبر ٢٠١٣م.

(٣) كاتب مسيحي، رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير موقع «صوت الأقباط المصريين»، كاتب بجريدة ومجلة «روز اليوسف»، وله مقالات في «الدستور» و«صوت الأمة» و«المصري اليوم».

(٤) وصفه بـ«الأهطل»، انظر مقاله: «الأغبياء الثلاثة: الأهطل . . البهلوان . . الكذاب»، علىٰ موقع «صوت الأقباط المصريين».

في هذه الأيام، يعلن عن مبادرة للتصالح مع جماعة الإخوان المجرمين، وصال وجال وعرض مبادرته التي تتلخص في اعتراف الجماعة بثورة ٣٠ يونيو، والاستسلام للوضع الحالي، ونبذ العنف، ووقف المظاهرات والعنف في الشارع المصرىٰ حتىٰ يمكنهم العودة للعمل السياسي، ولأن د. أحمد كمال أبو المجد يتحدث عن نفسه، فالشعب المصرىٰ لم يوكله للحديث باسمه، فيظل يغني ويرد علىٰ نفسه وعلىٰ الجانب الآخر تصدر الجماعة الإرهابية بيانات فيسبوكية بأنهم يرفضون المبادرة والحوار والمفاوضات إلا بشروط، وهي عودة الرئيس الشرعي محمد مرسىٰ العياط والإفراج الفوري عن المعتقلين سياسيًا، وعودة دستور ٢٠١٢م، وعودة برلمان مجلس الشعب، ورفض ثورة ٣٠ يونيو، واعتذار المجلس العسكري عن الإنقلاب علىٰ الشرعية. .).

كما نشر موقع «الأقباط متحدون» مقطع فيديو للإعلامي عمرو خفاجي يشير فيه إلىٰ مبادرة أبي المجد التي طرحها لحل الأزمة السياسية بعد انقلاب ٣ يوليو، لكن تحت عنوان مغاير لمضمون المقطع؛ حيث أنهم وضعوه علىٰ الموقع تحت عنوان «كمال أبو المجد ظهير الإخوان بالسياسة الآن». الأمر الذي يشير إلىٰ حالة من التوجس والحذر من جانب المسيحيين في التفاعل مع الدكتور أبو المجد.

يبقىٰ كل من الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والمهندس أبو العلا ماضي، وهما من رجالات الإخوان القدامىٰ قبل أن ينشقوا،

وتفاعلهما مع الملف المسيحي يعتمد بالأساس علىٰ المنطلق السياسي(١) ممزوجًا ببعض التصورات التي يتبنيانها من فكرة المستشار البشري «الجماعة الوطنية» وأصالة فكرة المواطنة في الإسلام(٢). وعلىٰ الرغم من أن حزب «الوسط»(٣) يضم في هيئته العليا ولجانه المختلفة عددًا من المسيحيين(٤)؛ إلا أن الرأي العام المسيحي يراه هو و«مصر القوية»(٥) نظائر للمشروع الإخواني، حيث نشر علىٰ موقع «صوت الأقباط المصريين»: (جاءنا علىٰ الإيميل الخاص بموقعنا صوت الأقباط المصريين من العقيد المتقاعد أركان حرب صبري ياسين أخطر الوثائق التىٰ تؤكد ما كتبناه منذ ثلاثة أعوام، وهو أن الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح

---

(١) انظر مدىٰ وثوقية الرجل في حصوله علىٰ الكثير من أصوات المسيحيين في حال ترشحه لرئاسة الجمهورية في حواره مع الإعلامي زين العابدين توفيق علىٰ قناة بي بي سي، بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١م، علىٰ الرابط:
http://www.youtube.com£watch?v = 9lIxKcg9Wj4

(٢) «ماضي: الوسط مفتوح للإسلاميين والأقباط معًا»، حوار أجراه علي عبد العال مع أبو العلا ماضي، منشور علىٰ موقع «أون إسلام»، ٢١ فبراير ٢٠١١م. «حزب الوسط: علاقة المسلمين والأقباط تقوم علي المشاركة»، تصريح لمحمد حجازي عضو المكتب السياسي لحزب الوسط، منشور علىٰ موقع «بوابة الأهرام»، ٨ ديسمبر ٢٠١١م.

(٣) رئيس الحزب المهندس أبو العلا ماضي.

(٤) علىٰ سبيل المثال: المحامية «نيفين ملك» عضو المكتب التنفيذي لأمانة الإعلام بحزب الوسط وعضو «جبهة الضمير».

(٥) رئيس الحزب الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح.

رئيس حزب مصر القوية هو إخواني حتىٰ النخاع، ولم يخرج من عباءة الإخوان كما زعم، بل أننا أكدنا أنه يطلق عليه داخل الجماعة «الجراح التجميلي للإخوان»[1].

كما أن عددًا من الحركات والمنظمات القبطية رفضوا دعوة الدكتور شريف دوس - رئيس الهيئة العامة للأقباط - بجمع توكيلات لتأييد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح رئيسًا للجمهورية، وأفادت الحركات أن دوس يعبر عن نفسه فقط ولا يعبر عن هيئة الأقباط العامة التي يرأسها، وأن الأقباط لن يختاروا إلا من يرون فيه دعمًا للمواطنة الكاملة ومدنية الدولة، وهذا ما لا يتوافر في أبي الفتوح ذي الخلفية الإخوانية[2].

الدعاة الجدد

يمكن اعتبار هذا الاتجاه بكل تنوعاته[3] بعيدًا كل البعد عن الاحتكاك والتفاعل مع الأقلية المسيحية في مصر؛ فدعاة هذا النسق مشغولون بتحسين صورة الإسلام إلىٰ أبعد حد ومهما كانت التنازلات، بعيدون تمامًا عن إثارة أية موضوعات تمس طوائف

(١) «أخطر الوثائق: خطاب من عبد المنعم أبو الفتوح إلىٰ محمد بديع».

(٢) «انقسام بين الأقباط حول دعم أبو الفتوح في انتخابات الرئاسة»، منشور علىٰ موقع جريدة «اليوم السابع»، الإثنين، ١٢ مارس ٢٠١٢م.

وانظر مقال رشا ممتاز - وهي كاتبة علمانية - «بالأدلة عبد المنعم أبو الفتوح هو المرشح الأصلي للإخوان»، منشور علىٰ موقع «الحوار المتمدن»، ١٦ أبريل ٢٠١٢م.

(٣) انظر: «اختلاف الإسلاميين»، ص ١٨٤ - ١٩١.

وأديان أخرىٰ إلا مما يمثل جلبًا للألفة والمحبة والسلام وسائر المعاني المرادفة لها. ولأننا هنا لسنا معنيين بطرح ومناقشة مسلكهم ومنهجهم - علىٰ فرض وجوده - فإنا فقط هنا نشير لمساحة فارغة من التفاعل بين هذا الاتجاه والمسيحيين، باستثناء المعايدات وزيارات التهنئة التي يبادر بها دعاة هذا الاتجاه بشكل أشبه بالدوري مع صيام تام عن أية موضوعات سياسية أو اجتماعية(١).

● ثالثًا: التفاعل المسيحي - المدني= العلماني

عند النظر والتدقيق في ماهية كلا الطرفين، المسيحي والعلماني، قد نجد فروقًا في المكونات والأيديولوجيات بل وفي الممارسات السياسية والاجتماعية، وقد أُضطر هنا للحيدة عن منهج البحث الذي يتعاطىٰ مع الحقائق والمعلومات مجردة عن أي توجه تحليلي، إلىٰ استخدام أدوات التفكيك والتركيب الذاتي؛ حيث أن مسار الطرفين منذ ثورة ٢٥ يناير وحتىٰ الانقلاب العسكري علىٰ الدكتور محمد مرسي في ٣ يوليو وما تبعه من حالة الاقتتال الاجتماعي والسياسي فضلًا عن البطش الأمني الذي يعيشه

---

(١) إلا إذا اعتبرنا ظاهرة «سلفيوكوستا» ضمن هذا الخط، فإنا سنعتبر ذلك شكلًا من الأشكال العشوائية الساعية لإيجاد نمط جديد وغير منطقي للتفاعل بين الإسلاميين والمسيحيين؛ فالحضور المسيحي الرجالي والنسائي بارز وملفت داخل هذه المجموعة، وقواعد التفاعلات الاجتماعية المتداخلة مع الدين تشير لعدم جدوىٰ مثل هذه المجموعات إلا في إطار ضيق وداخل أعداد محدودة ولمدد وجيزة.

المجتمع المصري، كل ذلك يلزمه جملة من الدراسات والأبحاث والتقارير السياسية والاجتماعية والدينية والنفسية؛ حتىٰ يمكن تجلية الصورة لأوضح شكل ممكن. لم يكن ثمة شكل واضح يمكن تتبعه لتفاعلات مسيحية مدنية/علمانية، ولأن الدولة منذ عهد عبد الناصر وحتىٰ أواسط حقبة مبارك كانت تُحكم قبضتها بقوة علىٰ مقاليد الأمور ومفاصل المؤسسات كلها تقريبًا؛ فإنه لم يكن هناك من الأساس أية كيانات ذات مضمون يمكن أن توسم بالمدنية أو العلمانية، فالعملية السياسية تدار بعقلية الرئيس ورجالاته ومؤسساته الأمنية، وينسحب ذات الأمر علىٰ إدارة المؤسسات الدينية الموضوعة داخل أطر محددة لا تتجاوزها. ولذا فإن التفاعل الواضح والتعاطي المصلحي المشهر بين التيارات العلمانية والكنيسة المصرية برز في حقبة مابعد ٢٥ يناير، حيث سقطت رمزية الدولة السلطوية المباركية، ولم يعد في الساحة إلا جماعة الإخوان متملكة لمقومات النفوذ والانتشار. وباتت المرحلة الانتقالية فرصة مواتية للصراع علىٰ تملّك مساحات النفوذ والسيطرة علىٰ الخريطة السياسية الجديدة في مصر.

وبغض النظر أكان ذلك متقصدًا من أجهزة مخابرات المجلس العسكري، أم أنه نتاج حقبة ما بعد ثورية تحمل معها إرثًا طائفيًا واجتماعيًا خربًا ومشوهًا؛ فإن حالة الاستقطاب الديني الحاد التي صاحبت استفتاء مارس ٢٠١١م، جعلت طرفي التنافس/التصارع داخل المعادلة المصرية الجديدة متمايزين إلىٰ حدٍ كبير، المعسكر

الإسلامي بمختلف تنوعاته، والمعسكر الآخر الذي لا يمكن حسم وصفه إلا من خلال تطابق مراداته وأهدافه؛ فالوقوف أمام الصعود الإسلامي المنطلق بقوة وجاهزية، وحجز أكبر مساحة ممكنة داخل عملية إعادة تشكيل وتوزيع الفاعلين في المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي المصري، اجتمعت هذه الأسباب فأوجدت المعسكر «اللا إسلامي»، الذي جمع العلمانيين واليساريين والمسيحيين في خندق واحد، خاصة مع الصعود السياسي السلفي المفاجئ للجميع.

وبالتالي فتتبع أو رصد التفاعلات المسيحية المدنية/العلمانية، مع اعتبار الهدف المصلحي الجامع لهما كما ذكرت، قد يكون من دون فائدة نتائجية تذكر، خاصة إذا أُفردت مساحة أوسع لإثبات صحة ما افترضناه آنفًا.

• رابعًا: التفاعل مع النظام الحاكم

تركزت أنماط التفاعل بين الكنيسة والنظم الحاكمة حتىٰ ثورة ٢٥ يناير في عدد من المطالب والشكاوىٰ المتعلقة بالأحوال الشخصية التي تتعارض فيها قوانين الدولة مع شرائعهم، وهي كالتالي[١]:

---

(١) «مشاكل الأقباط في مصر وحلولها» ٢٠٠١م، و«علىٰ المسلمين حل مشاكل إخوانهم الأقباط في إطار الوحدة الوطنية» ٢٠١١م، نبيل لوقا بباوي، بدون دار نشر، والكتابان متطابقان تقريبًا إلا من زيادات زادها المؤلف عقب ثورة ٢٥ يناير. =

قضية بناء الكنائس والأديرة. (قانون العبادة الموحد).

جدلية تعداد المسيحيين في مصر.

جدلية تفسير المادة الثانية.

مساحة عرض التاريخ القبطي في المناهج والإعلام.

التمثيل البرلماني عن طريق «الكوتة».

جدلية التحاكم للكنيسة والقانون، ويتفرع عنها أزمة الصدام القانوني الكنسي حول الزواج الثاني والطلاق وحصر علله.

منعهم من تولي بعض المناصب العليا الحساسة. (بشكل غير رسمي).

قضية تعدي بعض التيارات الإسلامية عليهم وعلىٰ ممتلكاتهم، وضعف مواجهة أجهزة الدولة لهذه التعديات.

وقد واجهت الحكومة المصرية في مايو ٢٠٠٧م موجة التشكي والمظلومية التي امتدت لمنظمات دولية تدعي وجود اضطهاد وتمييز ضد الأقباط، حيث أكدت الحكومة حينها أن جميع تشريعاتها ليس من بينها أي نصوص علىٰ الإطلاق تميز فريقًا من أبنائها علىٰ غيرهم من أسس التمييز، ومن بينها الدين، وأن المادة الأولىٰ في التعديلات الدستورية الأخيرة أكدت مبدأ المواطنة

= وانظر: «الأقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد»، د. مي مسعد، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٠٤)، مركز دراسات الوحدة العربية.

باعتباره الأساس بين الدولة ومواطنيها، دونما تمييز علىٰ أي أساس. كما يؤكد العديد من نصوصه الأخرىٰ ذات المبدأ بمنتهىٰ الصراحة والوضوح. وحدد الرد المصري الذي قدمته «عائشة عبدالهادي» - وزيرة القوي العاملة والهجرة - لـ«منظمة العمل الدولية» ردًا علىٰ ما ورد في تقرير المدير العام للمنظمة، الذي يزعم أن هناك تمييزًا ضد الأقباط في مصر، أن نسبة الأقباط إلىٰ مجموع سكان مصر هي ١٠% فقط، طبقًا للإحصاءات، وبرغم ذلك فإنهم يملكون ما يزيد علىٰ ثلث إجمالي الثروة فيها، وليس أدل علىٰ ذلك من أن كبرىٰ الشركات العاملة في مجالات الاقتصاد المصري الحيوية كالاتصالات وصناعة السيارات والتشييد والبناء وما يرتبط بها يملكها أقباط. وقالت السيدة عائشة عبد الهادي -رئيس وفد مصر في مؤتمر العمل الدولي- الذي أقيم بجنيف في ٣٠ مايو ٢٠٠٧م أن الرد المصري حريص علىٰ تفنيد ما جاء في التقرير من أن أكثر أشكال التمييز صلافة أن الأقباط لا يتمتعون بنفس الفرص للحصول علىٰ التعليم ولا بفرص متكافئة في التعيينات والترقيات بالوظائف، وأن القليل منهم يعينون في مناصب رئيسية بالحكومة أو كمرشحين لعضوية البرلمان، وأن قبولهم في الشرطة والمدارس العسكرية محدود، ولا يعمل إلا القليل منهم كمعلمين وأساتذة، وجاء الرد المصري علىٰ هذه المزاعم أن تقرير مجلة «فوربس» الأخير قد تضمن حقيقة التميز الاقتصادي للأقباط

في مصر؛ حيث حصل ثلاثة من الأقباط على ترتيب في قائمة أثرى أثرياء العالم، فمن بين عشرة مليارديرات بالمنطقة العربية جاء ثلاثة من الأقباط المصريين في القائمة التي جاءت خالية تمامًا من أي مسلم من أبناء مصر. وقالت الوزيرة أن الرد المصري تضمن أن الأقباط يشغلون نسبة عالية من إجمالي الوظائف التخصصية والراقية مثل الصيدلة والطب، وكذلك نسبة مقاربة من حجم الأنشطة والمنشآت التجارية في مصر، وتصل نسبتهم في عضوية النقابات المهنية إلى ٢٥% تقريبًا من إجمالي العضوية. وقالت أنه فيما يتعلق بفرص الحصول على التعليم فإن حقائق الأمور تشير دون أدنى شك إلى أن الأقباط في مصر يلتحقون بجميع مراحل التعليم، الأولي والعالي، بل إنه من المؤكد أن نسبة الأخوة المسيحيين إلى النسبة العامة من طلاب المراحل التعليمية المختلفة تزيد على نسبتهم إلى العدد الكلي للسكان، وقالت الوزيرة أنه فيما يتعلق بالعمل كمعلمين وأساتذة فإن كل المؤشرات تؤكد أن الأقباط يتولون العمل في المدارس والجامعات دون أدنى درجات التمييز، وأن الرد المصري حول نسبة تمثيل الأقباط بالبرلمان قد أشار إلى ما سبق أن أعلنه قداسة البابا شنودة الثالث من إحجام الأخوة الأقباط عن الترشح بسبب أو لآخر، مع الأخذ بعين الاعتبار الحقيقة المؤكدة من أن نسبة مشاركتهم في عملية التصويت في الانتخابات عالية للغاية على نحو ما تأكد في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م، وفي الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وأن

العديد من المرشحين الأقباط ينجحون في دوائر تسكنها أغلبية مسلمة[1].

ثمة عدد من الصدامات التي حدثت بين المسيحيين ونظام المجلس العسكري الذي حكم عقب الثورة، ولعل أبرز تلك الصدامات مشكلة هدم سور دير الأنبا بيشوي بوادي النطرون، وصدامات اعتصام ماسبيرو.

تصادمت قوات الجيش مع مسيحيين يوم الأربعاء ٢٧ فبراير ٢٠٠٧م علىٰ خلفية قيام رهبان دير الأنبا بيشوي بصحراء وادي النطرون ببناء سور علىٰ أراضي الدير، بعد ضم حوالي عشرة أفدنة من ممتلكات الدولة، وهيٰ مخالفة يعاقب عليها القانون. وتدخلت قوات تابعة للجيش المصري بقوة، حيث توجهت قوة عسكرية إلىٰ الدير لهدم السور، وقد اصطف عدد من رهبان وعمال الدير أمام السور محاولين منع القوات من هدمه، فنشبت مناوشات كلامية بين الطرفين أطلق الجنود علىٰ إثرها الرصاص المطاطي والذخيرة الحية[2]. أصدر المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة حينها «رسالة رقم ١٣» في الصفحة الرسمية له علىٰ الفيسبوك، نفىٰ فيه أي اعتداء

---

(١) «مصر ترد علي مزاعم التمييز ضد الأقباط لمدير منظمة العمل الدولية: الأقباط يمتلكون ثلث الثروة القومية والشركات المصرية الكبريٰ، وإحجامهم عن الترشح وراء ضعف تمثيلهم بالبرلمان»، جريدة «الأهرام»، العدد ٤٤٠٠٤ - ٣٠ مايو ٢٠٠٧م.

(٢) «الأقباط تحت حكم العسكر .. وقائع عام ونصف من جرائم المرحلة الانتقالية»، إسحق إبراهيم، ص ١٦، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

من قبل الجيش علىٰ دير الأنبا بيشوي بأي شكل، أو أن تكون هناك أية نيه لهدم الدير الأثري، مؤكدًا أن ما تم التعامل عليه من قبل الجيش هو السور المخالف المبني علىٰ أراضي الدولة خارج الدير.

وبغض النظر عن كثير من التفاصيل التي تحوم حول المشكلة؛ فقد كان رد فعل القساوسة الذين قرروا مواجهة تنفيذ قرار هدم السور - المتفق علىٰ كونه مخالفًا - شديدًا وتصعيديًا بشكل مقلق، حيث كان خطاب القساوسة إبان الأزمة يدور حول استعداداتهم للاستشهاد والتخريب والمواجهة الدموية، وهو ما رفع من حدة الأزمة ورسم نوعًا جديدًا من أنواع تفاعلات الكنيسة مع النظام[١].

بينما مثلت صدامات اعتصام ماسبيرو في ٩ أكتوبر ٢٠١١م، نمطًا أشد حدة وتصعيدًا في شكل ومضمون التفاعل بين الطرفين؛ حيث تذوب الكثير من الحقائق والمعطيات التي تتعلق بأسباب الأزمة وحيثياتها، وقد يستأنس بتقارير لجان تقصي الحقائق التابعة لـ«المجلس القومي لحقوق الإنسان»[٢]، و«منظمة العفو الدولية»[٣]،

(١) انظر الرابط:

http://www.youtube.com£watch?v = 5LnKCjc1eqk

(٢) انظره علىٰ موقع المجلس.

(٣) «وحشية بلا عقاب ولا رادع .. الجيش المصري يقتل المحتجين ويعذبهم دون محاسبة»، تقرير أصدرته المنظمة في ٢٠١٢م، تضمن عددًا من تعديات الجيش المصري علىٰ اعتصامات وتظاهرات سلمية، ومنها أزمة ماسبيرو، ص ١١.

إلا أن تداخل أطراف أخرىٰ غير منظورة علىٰ المشهد، كرجالات الدولة العميقة وأجهزة الأمن والمخابرات، قد تكون عائقًا لتبين أغوار المشكلة ودقائقها. هنا نجد أنفسنا مضطرين للنظر في بعض المشاهد والمواقف التي تدلل علىٰ نوع التصورات والأفكار والتوجهات التي يحملها الطرفان، ومن المعلوم أنه غالبًا ما تكون مواقف القيادات العسكرية والأمنية دبلوماسية ومتكلفة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد المواقف، والتي تظل غالبًا متسترة خلف عالم ترتيبات أمنية ومخابراتية معقدة. بيد أن الطرف المسيحي في هذا الموقف ذهب لنمط عنيف ودموي ومصادم، باعتراف الرموز الكنسية التي كانت موجودة ومنخرطة في دهاليز المواجهات، وكانت تصريحات عدد منهم تصرح بهذا التوجه دونما مواربة[١].

وحول شكل العلاقة وبنيتها يشير الباحث المسيحي سامح فوزي إلىٰ توصيفها بشكل مهم حيث يقول: (نحن نتحدث عن

---

(١) انظر الروابط:

توجيه القس فلوباتير للمتظاهرين لمواجهة قوات الجيش:

http://www.youtube.com£watch?v = cm-6JkpZ6Iw

تهديدات أحد القساوسة للمحافظ والمشير:

http://www.youtube.com£watch?v = np73ceTPNFs

فلوباتير يوجه المسيحيين في الكنيسة لاقتحام مبنىٰ ماسبيرو وقساوسة آخرين يكفرون قوات الجيش:

http://www.youtube.com£watch?v = aFEfa6s8xgg

مشكلة تعود جذورها الحديثة إلىٰ بداية القرن العشرين، واتضح في السنوات الثلاثين الماضية الجانب البنيوي لها. نحن إزاء دولة مستبدة ومنسحبة اجتماعيًا، وفي العادة تبحث الدولة في هذه الحالة عن كفلاء لها في الحياة العامة، ونتيجة لذلك فقد تحولت المؤسسة الكنسية إلىٰ مؤسسة رعائية شاملة، نتحدث عن مؤسسة تلعب الأدوار التي يفترض أن تلعبها الدولة، ترتب علىٰ ذلك تبعات بنيوية لابد أن نعترف بها، منها انحصار قطاع كبير من الأقباط داخل الكنيسة... أما عندما نتحدث عن المسألة والشفافية في هذا الملف فما زال يدار بغموض شديد، ويترتب علىٰ ذلك عدم ثقة، ليس فقط بين المواطن والدولة، ولكن بين المواطنين وبعضهم البعض)[1].

---

(١) «مستقبل مصر بعد ٢٥ يناير: الكنيسة والدولة والمجتمع»، مجلة «شرق نامه»، صادرة عن مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية بالقاهرة، العدد (١١)، صيف ٢٠١١م.

المطلب الثالث

المسيحيون في المعادلة الدولية

التوظيف السياسي للقضايا الدينية وكذا استخدام الدين في شرعنة الممارسات السياسية للنظم الحاكمة والأحزاب؛ أمر معلوم ومشاهد في المشهد السياسي المحلي والدولي. ولأن ملف المسيحيين - كأقلية - في مصر يشوبه الكثير من الشكاوىٰ والإشكالات، فاستخدامه في الضغط السياسي داخليًا وخارجيًا يمثل ورقة ضغط سياسي قوي، بغض النظر عن من يستخدمها لأننا لسنا في معرض تحليل هذه الحقيقة وإثبات صحتها، بينما قد تستنطق من جملة الأحداث والمواقف التي سنسوقها في هذا المطلب.

إن وجود مصر في موقع قريب من مناطق حروب وعدم استقرار فلسطين والعراق ولبنان والسودان وليبيا، جعلها تعيش في ظروف غير عادية، كما أنه بات للدين والتعصب له قوة وأثر في

المجال العام المصري، هذه العوامل جعلت المناخ الاجتماعي الطائفي قابلًا للتوظيف والاشتعال، وباتت قضية السلم المجتمعي والاستقرار الداخلي من أولىٰ قضايا الأمن القومي المصري. كما أن اتساع مساحة نفوذ الكنيسة الأرثوذكسية إلىٰ ما وراء البحار؛ حيث الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وأفريقيا، نقل معه شكاوىٰ المسيحيين المصريين لهذه الامتدادات الكنسية، الأمر الذي صعدت معه عوامل تزييف بعض الحقائق وتضخيم لبعض المشكلات في الصحف الأجنبية[1].

* الأقلية المسيحية كرقم في العلاقات الدولية

فور استلام السفيرة الأمريكية السابقة «مارغريت سكوبي» لمهام عملها في مصر، أرسلت تستفسر عن وضع الأقباط في مصر، ورد عليها البابا شنودة وقتها قائلًا أن الشباب المسيحي كالشباب المسلم كلاهما يبحث عن التغيير[2]. بيد أن للسؤال مدلولًا آخر غير الاطمئنان علىٰ وضع المسيحيين في مصر؛ فالولايات المتحدة تتذرع بملف مطالب المسيحيين في مصر للضغط علىٰ الحكومة المصرية سياسيًا، دلالة ذلك الرفض الرسمي للكنائس المصرية الثلاثة للتدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية

(١) بتصرف من: «مشكل الأقباط وطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد»، ص ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) السابق، ص ٢٤٦.

المصرية[1]، وهو ما يعني حصول هذا التدخل ومن ثم رفض الكنائس له.

ويأتي اعتراف الأستاذ «جمال أسعد» بحصول هذا التغول الأمريكي علىٰ الشؤون الداخلية المصرية من خلال الملف المسيحي، حيث يقول: (الخطورة فيما يحدث الآن أن الأقباط يتم اصطيادهم بمثل هذه الحيلة الخبيثة، وأن يقعوا في هذا الفخ الطائفي وراء وهم التدخل الأمريكي الذي يدعي البحث عن حل لمشاكل الأقباط وهذا لن يحل القضية بل سيزيدها اشتعالًا؛ لأنه بمجرد التدخل من جانب أمريكا وبعض أقباط المهجر المتأمركين، فإن الشارع المصري سوف يصبح أكثر توترًا، وسوف يشتعل المناخ الطائفي..)[2].

بل إن الرجل في الفصل الثامن من كتابه «إني أعترف» يسوق الأحداث والمواقف وتفاصيل اتصالات السفارة الأمريكية به، وكذلك مواقف بعض رموز الكنيسة الوطنية التي أبت التعاطي مع هذا التدخل السافر والعبث المتعمد من قبل الإدارة الأمريكية في هذا الملف الحساس[3].

---

(١) «الكنائس المصرية الثلاث ترفض تدخل أمريكا في شئون الأقباط.. والتدخل الخارجي في الشأن المصري أمر لا يقبله المسيحيون»، خبر منشور علىٰ مواقع إخبارية «صوت البلد»، «الموجز»، «اليوم السابع».

(٢) «إني أعترف .. كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون»، جمال أسعد، ص٢٦٣، دار الخيال، ط١ ٢٠٠١ م.

(٣) الفصل الثامن من الكتاب السابق، تحت عنوان: «داخل السفارة الأمريكية .. مواقف وطنية ضد التدخل الأجنبي»، ص٢٥٣ - ٢٨٥.

تأتي أهمية دور الكنيسة المصرية كفاعل مهم في العلاقات الخارجية من خلال دورها الموكل إليها في حل بعض الأزمات الإقليمية، كان أبرزها مشكلة «سد النهضة» بأثيوبيا وما يحوطها من خلافات حول اتفاقيات مياه النيل وحصة مصر منها، ففي تصريح لوزارة الخارجية المصرية ردًا علىٰ السؤال حول الدور الذىٰ يمكن أن تلعبه الكنيسة المصرية فىٰ تقريب وجهات النظر بين القاهرة وأديس أبابا، قال مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية: (إن الكنيسة المصرية يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا فىٰ هذا الأمر، خاصة أنه كانت هناك علاقات قوية جدًا تجمع بين الكنيستين المصرية والإثيوبية)[1].

بالرغم من نفي البابا تواضروس الثانىٰ طلبًا من الرئاسة - إبان حكم الدكتور مرسي - بالتدخل لحل أزمة سد النهضة؛ فإن الكنيسة أعلنت علىٰ لسان أسقف الشباب الأنبا موسىٰ، أن البابا سيزور إثيوبيا خلال الأسابيع المقبلة لبحث مشكلة سد النهضة وأزمة مياه النيل[2].

---

(١) «الخارجية: مصر لا تحتاج وساطة مع دول حوض النيل .. ونرحب بدور الكنيسة مع إثيوبيا»، جريدة «المصري اليوم»، ١٤ أبريل ٢٠١١م. وللمزيد عن هذا الدور راجع كتاب: «دور الكنيسة القبطية فىٰ افريقيا»، رسالة دكتوراة، د. جوزيف رامز أمين، دار ومكتبة الحرية - القاهرة، ٢٠١١م، وعرض لها في دورية «آفاق أفريقية»، العدد ٣٦، حسناء محمد عبد الفتاح - باحثة بالهيئة العامة للإستعلامات، والدورية صادرة عن الهيئة أيضًا.

(٢) «هل تتدخل الكنيسة الأرثوذكسية بتاريخها لحل أزمة سد النهضة؟»، جريدة «الشروق» المصرية، السبت ١ يونيو ٢٠١٣م.

بينما ذكر «نادر مرقس»- عضو المجلس القبطي الملي التابع لكاتدرائية الأقباط الأرثوذكس بالإسكندرية- إن البابا تواضروس الثاني تدخل لحل أزمة سد النهضة بشكل ودي ودون أن يتم تكليفه رسميًا بذلك، سواءًا من قبل مؤسسة الرئاسة أو الحكومة. فيما قال «جوزيف ملاك»- عضو هيئة الدفاع عن الكنيسة ومدير المركز المصري للدراسات الإنمائية وحقوق الإنسان- إن قضية بناء سد النهضة تعتبر بالنسبة لمصر قضية وطنية؛ لأنها تمس الأمن الغذائي، ومن ثم الأمن القومي لمصر، والكنيسة القبطية هي كنيسة وطنية والكنيسة الإثيوبية امتداد للكنيسة المصرية، وبالتالي فالبابا لم ولن يتأخر في الوساطة، خاصة إن كانت تخدم بلده ووطنه والشعب المصري كله. وأشار إلىٰ زيارة مرتقبة يقوم بها البابا متياس الأول -بطريرك الأرثوذكس في إثيوبيا- لمصر منتصف يونيو المقبل، مؤكدًا أنها من المتوقع أن تحمل أخبارًا سارة للشعب المصري[١].

كما أن المتحدث باسم البنتاجون «جورج ليتل» ذكر في بيان له أن وزير الدفاع الأمريكي «تشاك هيجل» ونظيره المصري «عبد الفتاح السيسي»[٢] الجهود التي تبذلها مصر من أجل ضمان

---

(١) «قيادات كنسية: البابا تدخل لحل أزمة سد النهضة دون تفويض من الرئاسة أو الحكومة»، جريدة «المصري اليوم»، الخميس ٣٠ مايو ٢٠١٣م.

(٢) وذلك عقب قيادته للانقلاب العسكري علىٰ الرئيس الدكتور محمد مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣م.

الأمن وإعادة بناء المؤسسات القبطية التي طالتها أعمال العنف[1].

والواضح أن التفاعلات القائمة بين الكنيسة والأطراف الخارجية يمكن قراءتها من خلال حجم الملفات التي تتعاطىٰ معها وكذا مستوىٰ التأثير الذي تحققه فيها، وبالتالي معرفة حجم وفاعلية المسيحيين في العلاقات الخارجية والدبلوماسية المصرية. ويمكن إضافة ملف الاستقواء بالخارج الذي يدلل عليه الكثير من المواقف والتصرفات التي صدرت من بعض القساوسة - وأبرزهم القس فلوباتير - أثناء أحداث ماسبيرو وكذلك بعض المسيحيين - ومن أبرزهم الملياردير المسيحي نجيب ساويرس - والتي طالبوا فيها بالتدخل الدولي لحمايتهم[2]. كما أن تصرفات البابا تواضروس قبيل انقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣م وبعده، تشير لدور متصاعد وملفت لدولة الكنيسة، ففي ١٦ يونيو ٢٠١٣م؛ استقبل البابا تواضروس الثاني السفيرة الأمريكية بالقاهرة «آن باترسون» وذلك بالمقر البابوي بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية، وكان في استقبال السفيرة البابا تواضروس والقمص انجيليوس إسحاق - سكرتير

---

(١) «واشنطن تبحث مع السيسي وضع الأقباط في مصر وتحثه علىٰ «دفع خارطة الطريق قدما»، وكالة أنباء «فرانس ٢٤»، ١٨ سبتمبر ٢٠١٣م.

(٢) حديث نجيب ساويرس علىٰ أحد القنوات الأمريكية ومطالبته صراحة بالتدخل الأجنبي:

http://www.youtube.com£watch?v=lLJñI0WI1gw

هتافات بعض المسيحيين مطالبين بالحماية الدولية:

http://www.youtube.com£watch?v=AoXZSDzezss

البابا - ورمسيس النجار - المستشار القانوني للكنيسة - وعدد من أفراد السكرتارية البابوية والقساوسة، وبحث اللقاء الذي استغرق ساعة وربع الساعة، تطورات الأوضاع علىٰ الساحة المصرية. وقال مصدر كنسي إن الزيارة التي جاءت في إطار اللقاءات التي يعقدها البابا تواضروس مع عدد من السفراء الأجانب بالقاهرة، استهدفت استطلاع رأي البابا بشأن مشاركة الأقباط في تظاهرات ٣٠ يونيو، ومدىٰ رضاه عن أداء الرئيس محمد مرسي، وأضاف أن البابا قال للسفيرة إن الأقباط فاض كيلهم بالرئيس مرسي، مشيرًا إلىٰ أن أخونة البلاد تجري علىٰ قدم وساق، وآخرها حركة المحافظين الجدد. وأوضح أن الأقباط سيشاركون في تظاهرات ٣٠ يونيو للمطالبة بحقوقهم المشروعة ضمن فصائل المعارضة المصرية لنظام الحكم الحالي. كما تناول اللقاء تزايد تأشيرات الخروج التي تصدر من الكنيسة لرعاياها إلى الولايات المتحدة، بالإضافة لارتفاع الحوادث الطائفية وفقًا لتقرير الأمم المتحدة الأخير[١].

* الحضور السياسي الدولي للمسيحيين المصريين

يتمثل الحراك المسيحي علىٰ المستوىٰ الدولي بشكل مكثف من خلال عدد من المنظمات والاتحادات المسيحية التي أسسها مسيحيون مصريون مهاجرون ومقيمون بشكل شبه دائم في دول

(١) «البابا لـ «السفيرة الأمريكية»: فاض كيل الأقباط بمرسي»، جريدة «المصريون»، ١٧ يونيو ٢٠١٣م.

أوروبا وأمريكا وأستراليا، والذين يوسمون بـ«أقباط المهجر». يقدر عدد الأقباط المهاجرين بـ ٢ مليون مهاجر يتوزعون بشكل أساسي في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبعض دول أوروبا وأمريكا الجنوبية[١].

مثّل وجود هذه المجموعات والمنظمات مصدرًا رئيسيًا للمعلومات بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان وفروع الأمم المتحدة المعنية برصد مشكلات الأقليات وغير ذلك من أجهزة المخابرات العالمية، وأصدرت الولايات المتحدة قانون حماية الحريات الدينية في نهاية عام ١٩٩٩م، وذلك بغرض جعله مسوغًا للتدخل والضغط السياسي لتحقيق مصالحها، حيث شُرّع هذا القانون اعتمادًا علىٰ لجنة شكلتها الخارجية الأمريكية ولعبت فيها دورًا فاعلًا السيدة «نيناتيا» - رئيسة مؤسسة بيت الحرية Freedom House -، وهي سيدة يهودية قامت بالتواصل مع مؤسسات أهلية وأفراد للحصول علىٰ تقارير منهم تدعي وجود حالة اضطهاد ديني للأقباط في مصر. بل وقامت المؤسسة بمنح سبع جوائز لشخصيات مصرية قدمت خدمات وتقارير تدعي حالة الاضطهاد تلك، وقد قام قسم حقوق الإنسان وشؤون المسيحيين بالسفارة الأمريكية بالقاهرة بدور

---

(١) «أقباط المهجر .. ثلاثية الدولة الكنيسة المواطنة»، د. يسري العزباوي، ص ١٢٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، نقلًا عن «أقباط المهجر .. دراسة ميدانية حول هموم الوطن والمواطنة»، مجدي خليل، ص ٣٤، دار الخيال للنشر ١٩٩٩م.

حلقة الوصل والممول الأساسي لتمويل تلك الشخصيات من شخصيات بارزة من أقباط المهجر[(١)]، ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالقاهرة[(٢)]، وبعض القيادات الكنسية[(٣)]، وذلك لتزييف تقارير حالة الاحتقان الطائفي وإضفاء هالة من التضخيم علىٰ دعاوىٰ اضطهاد المسيحيين في مصر[(٤)].

أدرك البابا شنودة أهمية أقباط المهجر ودورهم المهم في دعم الملف المسيحي بشكل عام، فأولىٰ بهم اهتمامًا خاصًا، حيث زادت عدد كنائسهم من ٧ كنائس إلىٰ أكثر من ١٨٠ كنيسة، وخصص أسقفًا للشباب لرعايتهم، بالإضافة إلىٰ الحملة التثقيفية والتعليمية القوية التي دعمها بقوة من خلال توزيع الكتب وترجمتها، وإنشاء المدارس والمراكز التعليمية، كما توجه لتوحيد النظم والقوانين الحاكمة للكنائس التابعة للأرثوذكس خاصة. إلا أن الكنيسة المصرية لم تكن علىٰ الدوام راضية عن مسار أقباط المهجر في استقوائهم بالدول الأجنبية، وتضخيم

---

(١) أبرزهم موريس صادق ومايكل منير.

(٢) مدير المركز: الدكتور سعد الدين إبراهيم.

(٣) منهم القس منيس عبد النور، والأنبا ويصا أسقف البلينا وأحد أبرز الفاعلين في أحداث الكشح الأولىٰ في ١٩٩٨م، وصاحب جريدة «وطني» يوسف أنطون سيدهم، والأنبا توماس أسقف القوصية.

(٤) اعترافات الأستاذ جمال أسعد - المسيحي - في كتابه «إني أعترف»، الفصل الثامن: داخل السفارة الأمريكية. وانظر أيضًا: «أقباط المهجر»، ص ١٣١-١٣٢.

المشكلات التي يشكو منها المسيحيون، بل والافتراء بوجود مشكلات اضطهاد كثيرة للمسيحيين في مصر، وهو الأمر الذي يحسب للكنيسة المصرية[1].

بيد أن الأمور راحت تتأجج وتتصاعد مؤشراتها الاستقطابية نحو تجذير ثنائية الصراع الإسلامي - المدني، فأحدث الحراك المسيحي البارز في عملية الانقلاب علىٰ الدكتور محمد مرسي حسمًا لشكل المجتمع المصري الذي بات يعيش في حالة الانقسام العميق، وأحدثت التقاربات بين الكنيسة المصرية وحراك أقباط المهجر تشكلًا شبه نهائي لفسطاط يجمع أضداد المشروع الإخواني/الإسلامي في المنطقة، ومثلت رحلات البابا تواضروس التي راح فيها يجوب أوروبا لزيارة أقباط المهجر وتقوية أوجه التنسيق معهم خطوة لا معنىٰ لها إلا قبوله بسياساتهم الحادة تجاه الإسلاميين[2]، وكأن بعضهم لم يكن ضالعًا في إنتاج الفيلم المسيء للنبي ﷺ. بل وازدادت وتيرة التصعيد من أقباط المهجر من خلال الحراك الدولي لتثبيت دعائم الإنقلاب العسكري؛ حيث اجتمعت المنظمات القبطية في الولايات المتحدة والعالم في مدينة «نيوجيرسي» الأمريكية في ٢٥ أكتوبر لتوحيد المنظمات وخلق كيان لتعريف العالم بثورة ٣٠ يونيو - علىٰ

---

(١) «أقباط المهجر»، ص٢٨٣-٢٠٣.

(٢) «البابا تواضروس يلتقىٰ أقباط المهجر بزيورخ ويتفقد الخدمة الكنسية»، جريدة «اليوم السابع»، السبت ٧ ديسمبر ٢٠١٣م.

حد زعمه -[1]، وقال مجدىٰ خليل- مدير منظمة التضامن القبطي التابعة لأقباط المهجر- إن سبعة من المحللين العسكريين الأمريكيين رفيعي المستوىٰ من مختلف المحطات الفضائية الأمريكية سيزورون القاهرة للاطلاع علىٰ ما يفعله الجيش المصرىٰ ضد الإرهاب فىٰ سيناء، وكذلك معرفة دور الإخوان وحماس والجماعات الإسلامية المختلفة لتحويل سيناء إلىٰ منطقة خارج السيطرة. وذكر أن منظمته ومعهد «ويستمنستر» الأمريكي ولجنة «مسيحييٰ الشرق الأوسط» بأمريكا، و«منتدىٰ الشرق الأوسط للحريات» رتبوا لتلك الزيارة، وأن الهدف منها مساندة القوات المسلحة والدفاع عن دورها أمام وسائل الإعلام الأمريكية، كما سيعقدون مؤتمرًا صحفيًا للوفد عقب عودته من أمريكا فىٰ مبنىٰ الصحافة الدولي بواشنطن، وستديره منظمة التضامن القبطي التابعة لأقباط المهجر. ونشر أقباط المهجر بولاية كاليفورنيا الأمريكية صفحة إعلانية كاملة فىٰ صحيفة «واشنطن تايمز» لدعم مصر وثورة ٣٠ يونيو - علىٰ حد زعمه -، وجاء الإعلان علىٰ هيئة رسالة موجهة إلىٰ الرئيس باراك أوباما والكونجرس الأمريكىٰ، أشاروا خلالها إلىٰ أن مصلحة مصر هي مصلحة أمريكا، وأن الشعبين المصري والأمريكي يحاربان عدوًا مشتركًا ويسعيان نحو هدف واحد؛ فالعدو هو الإرهاب الذىٰ يعمل باسم الدين، والهدف هو

---

(١) «أقباط المهجر يعقدون مؤتمرًا دوليًا في نيوجيرسي لتوحيد منظماتهم بعد ٣٠ يونيو»، جريدة «المصري اليوم»، الخميس ١٣ سبتمبر ٢٠١٣م.

تحقيق السلام الدائم لمصر وللعالم[1].

كما وافق البرلمان الأوروبي فى بروكسل على الطلب الرسمي المقدم من «الهيئة القبطية الهولندية»، لتحديد لقاء خاص مع عدد من قيادات أقباط المهجر، أول أكتوبر الماضي، لعقد أكبر جلسة استماع في البرلمان مع العديد من البرلمانيين الأوروبيين من عدة دول أوروبية لبحث العمليات الإرهابية التى ترتكبها جماعة الإخوان في مصر، ودعم ومساندة الحكومة فى حربها ضد الإرهاب[2].

---

(١) «أقباط المهجر: رتبنا زيارة خبراء عسكريين أمريكيين إلى مصر للوقوف على أوضاع الجيش في سيناء»، منشور على موقع Coptreal = شبكة الرصد الإخباري، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣م.

(٢) «البرلمان الأوروبى يوافق على عقد لقاء خاص مع أقباط المهجر لبحث إرهاب الإخوان»، جريدة «المصري اليوم»، الثلاثاء ١٠ سبتمبر ٢٠١٣م.

المطلب الرابع

قراءة في فكر بعض الرموز

• أولًا: الأب متّىٰ المسكين

وُلد عام ١٩١٩م وتخرج من كلية الصيدلة عام ١٩٤٣م، اشتغل في المهنة حتىٰ سنة ١٩٤٨م وكان يمتلك صيدلية في دمنهور، ثم قرر أن يترهبن، فباع كل ما يملك ووزعه علىٰ الفقراء وترهبن في دير أنبا صموئيل في الصعيد يوم ١٠ أغسطس ١٩٤٨م، واختار هذا الدير لأنه كان أفقر دير وأبعد دير عن العمران وأكثرهم عزلة. سرعان ما هزلت صحته بسبب فقر الدير الشديد وأجبر علىٰ الانتقال إلىٰ دير السريان بوادي النطرون سنة ١٩٥١، عاش متوحدًا في مغارة وسط الصخور بعيدًا عن الدير، وبعد سنتين كلف أن يصير أبًا روحيًا لرهبان الدير وعلىٰ الأخص للشباب المتقدم للرهبنة حديثًا.

وفي ١٩٥٤ اختاره بابا الإسكندرية الأنبا يوساب الثاني وكيلًا

له في مدينة الإسكندرية بعد أن رفع درجته الكهنوتية إلىٰ قمص، إلا أنه في أوائل عام ١٩٥٥ آثر العودة إلىٰ مغارته بالدير ليكمل حياته الرهبانية في الوحدة والسكون، أُقيل وعاد إلىٰ دير السريان، وآنذاك ازداد الإقبال علىٰ التتلمذ له في طريق الرهبنة.

وفي يوليو ١٩٥٦م ترك دير السريان إلىٰ ديره القديم (الأنبا صموئيل) طلبًا لمزيد من الخلوة والهدوء، فتبعه تلاميذه الجدد إلىٰ هناك. ظل هناك ثلاث سنوات رُشح خلالها للمرة الأولىٰ ليكون بطريركًا، وفي عام ١٩٦٠ عاد هو وتلاميذه إلىٰ دير السريان استجابة لطلب البابا القبطي الجديد البابا كيرلس السادس، لكنهم آثروا أن يرجعوا إلىٰ حياة الوحدة والهدوء الكامل للحفاظ علىٰ روح الرهبنة الأولىٰ، فذهبوا إلىٰ صحراء وادي الريان في أغسطس ١٩٦٠وعاشوا هناك في كهوف محفورة في الجبال، حفروها بأيديهم، بحياة مشابهة تمامًا وفي كل شيء لحياة آباء الرهبنة الأوائل أنطونيوس ومقاريوس. واستمروا هكذا تسع سنين. في هذه الفترة ألَّف كتبًا روحية كثيرة ما زال يقرأها حتىٰ الآن الشباب المسيحي في مصر والشرق الأوسط ويتأثرون بها.

وفي سنة ١٩٦٩ دعاه البابا كيرلس السادس مع جماعته الرهبانية (١٢ راهبًا) للانتقال إلىٰ دير أنبا مقار (منتصف المسافة من القاهرة والإسكندرية) بوادي النطرون الذي كانت الحياة الرهبانية فيه توشك أن تنطفيء وعهد إليه بمهمة تعمير الدير وإحياء

الحياة الرهبانية في الدير من جديد[1].

يمثل فكر متىٰ المسكين خطًا إصلاحيًا متميزًا ومغايرًا لغالب الخط الكنسي الأرثوذكسي السائد؛ فهو يرىٰ أن التربية الروحية هي الدور الرئيسي والوحيد للكنيسة، وأن اعتماد الكنيسة علىٰ السلطة الزمنية يعتبر هجرانًا أكيدًا للمسيح وإنكارًا للروح القدس كمصدر للقوة، وبناءًا علىٰ الأصل المسيحي «أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله»، فالأب متىٰ يرىٰ أن مصدر قوة قيصر هو المال وسياسة الدهاء والقدرة علىٰ البطش، بينما مصدر القوة عند الله هو الروح القدس والقدرة للشهادة الحق، كما يرىٰ أن القوتين متعارضتان ولا يمكن الجمع بينهما، وإلا فقدت الكنيسة معونة الروح القدس ولا تشهد بالحق[2].

كما يرىٰ الأب متىٰ أن أي استخدام لوسائل أخرىٰ غير المناداة الحرة بالتوبة لدعوة الخطاة إلىٰ الخلاص من خطاياهم هو عمل مستحيل؛ لأنه ليس خلاص إلا بالتوبة، وكل وسيلة أخرىٰ مثل ترغيب الناس بالمال أو بالهدايا أو بالأكل أو بالملابس أو

---

(١) موقع «دير القديس أنبا مقار الكبير». وانظر كتاب «أبونا متىٰ المسكين» الصادر عن ذات الدير.

(٢) «الكنيسة والدولة .. الطائفية والتعصب»، متىٰ المسكين، ص ٢٩-٣١، طباعة دير الأنبا مقار. و«الكنيسة والدولة .. قراءة لفكر الأب متىٰ المسكين»، د. عايدة نصيف، ص ١١، مكتبة الأنجلو. وقد استخدمت هنا نص كلامه مع التحفظ علىٰ المخالفات العقائدية التي فيه.

بالمسليات تُعتبر كلها وسائل غير مشروعة، وكذلك محاولة إغراء وشراء ضمائر الناس لله بأموالنا وحاجات الدنيا. كذلك كل محاولة لاستخدام السلطان سواء كان سلطان الدين أو السلطان الزمني أو استخدام التهديد أو الوعيد أو استخدام العقوبة أو المقاطعة لإجبار الخاطئ علىٰ التوبة؛ فكل هذا السلطان يُعتبر عمل اغتصاب وسلبًا لمشيئات الناس واستعبادهم باسم الدين والكنيسة. وهكذا تكون كل محاولة لكسب الإنسان الخاطئ إلىٰ الله بطريق آخر غير الكرازة والمناداة الحرة لتوبة إرادية حرة، يُعتبر خروجًا عن وسيلة الاختصاص في المسيحية. وإذا عدنا إلىٰ التاريخ نرىٰ أنه علىٰ مر العصور كانت الكنيسة ناجحة في تأدية رسالتها بقدر تمسكها بحدود اختصاصها غير متأثرة بالظروف الخارجية سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية؛ ففي أحلك أيام التعصب والاضطهاد الذي بلغ إلىٰ استشهاد اثني عشر ألف نسمة في يوم واحد، وفي أعصب ظروف الاستبداد السياسي والعقائدي أيام حكم بيزنطة، بل وفي أشد أيام المجاعات والأوبئة لم تتخلف الكنيسة عن تأدية رسالتها وتكميل البشارة بالإنجيل لدعوة الخطاة إلىٰ التوبة وربح أبناء جدد للأب السمائي. وعلىٰ العكس من ذلك؛ يشهد التاريخ ويروي أنه كلما خرجت الكنيسة عن اختصاصات مسيحها وبدأت تنزع إلىٰ السلطان الزمني وتُجيش الجيوش باسم الصليب وزاغت وراء أموال الأغنياء وارتمت في أحضان أصحاب النفوذ وحاولت محاولات جدية وعنيفة للجمع بين السلطان الديني

والسلطان الزمني ودأبت علىٰ المطالبة بحقوق عنصرية وطائفية؛ كلما فشلت المسيحية في تأدية رسالتها ودب فيها الخصام والنزاع والوهن، وفقدت شكل مسيحها كمنادية بالتوبة، وهكذا ضاع منها الخروف الضال. ولما انشغلت بأمجاد الدنيا قُفل في وجهها باب الملكوت وصارت في حاجة لمن ينتشلها من ورطتها ويردها إلىٰ حدود اختصاصاتها الأولىٰ.

والطائفية عند متىٰ المسكين مفهوم به انخداع كبير لدىٰ الإنسان؛ حيث يصور له أنه يستطيع تأمين مصالحه بشرط ألا ينفتح علىٰ الآخر، ومن هنا يتحول الخداع إلىٰ اقتناع نفسي يتأصل داخل الإنسان. فالطائفية مرض يعترض النمو النفسي للفرد والجماعة، وبذرتها الأولىٰ ملاذ للأمان النفسي وتأمين السلام الذاتي الذي يبدأ بها الطفل مع أمه ثم مع أسرته ثم - وهنا الخطأ الفادح - مع كنيسته = أي عقيدته، ولكن الكنيسة ليست الملاذ، مكان تكتل لنتلافىٰ فيه خسارة دنيوية أو نضمن فيه قيام وجود مشترك يضمن مصالح أرضية، بل علىٰ النقيض تمامًا؛ ففي الكنيسة نتعاهد أن نخسر كل شيء من أجل المسيح، ونحسب كل ما في العالم نفاية وخسارة من أجل فضل معرفته وحبه. هنا يؤوّل متىٰ المسكين رأي الكتاب المقدس في قضية الطائفية منطلقًا من أنه يجب أن نبعد الكنيسة ونبتعد عنها بتكتل الإنسان البشري، فالطائفية كتكتل بشري مكانه الوحيد بعد الأسرة خارج الكنيسة ليمتصها الوطن، وهو

المسؤول عن تفتيت الطائفية والتعصب والعمل علىٰ انفتاح الإنسان نحو الآخر مهما يكن[1].

هكذا يظهر جليًا الخط الإصلاحي الروحي الذي سلكه متىٰ المسكين علىٰ خلاف باقي جيله من أرباب «مدارس الأحد»، ومنهم زميله «نظير جيد» = الأنبا شنودة، ويظهر في فلسفته في التعاطي مع القضايا العامة ومشاكل الاضطهاد والطائفية أنها حكيمة وتميل للتفسيرات الروحانية = الصوفية، وهو الأمر الذي قد يفسر سبب عدم انتشار هذا الخط داخل الكنيسة، للأب «متىٰ المسكين» تاريخ من الصدامات مع الكنيسة: الصدام الأول بدأ عام ١٩٥٤م عندما اختاره الأنبا «يوساب» بطريرك الكنيسة القبطية في ذلك الوقت ليكون وكيلًا له في مدينة الإسكندرية بنفس درجته الكهنوتية، فمكث فيها عامين بسط خلالهما نفوذه الروحي عليها، إلا أنه اصطدم مع الاتجاهات الراديكالية ونفوذ أصحاب المصالح، يقول الأب متىٰ: (رفضت أن يتقاضىٰ القساوسة العطايا من الناس، وقررت لكل منهم راتبًا شهريًا من الكنيسة كان ٨٠ جنيهًا وهو مبلغ كبير، وسعيت للقضاء علىٰ الإسراف، فانقلب أصحاب المصالح علىٰ إصلاحاتي التي أخذت بها الكنيسة فيما بعد، وكان أن أجبرت علىٰ ترك موقعي)، ولعب المجلس الملي بالإسكندرية دورًا كبيرًا من أجل تنحية متىٰ. الصدام الثاني تمثل في إغلاق الباب أمام

(١) السابق، ص ٨٢.

ترشحه لمنصب البطريرك عام ١٩٥٩م من قبل الاتجاهات المتشددة بعد وفاة الأنبا يوساب علىٰ الرغم أن ترشحه تم من «مدارس الأحد» ممثل الفكر الجديد لجيل الرهبان المثقفين، والتي دفعت بعدد من المرشحين ومنهم الأنبا شنودة، وتعللوا في ذلك بشرط السن لعدم مرور ١٥ عامًا علىٰ رهبنة هؤلاء الشباب رغم أن القانون يكتفي بعشر سنوات؛ حيث عدل القانون لاستبعاده وغيره من الرهبان الجدد. الصدام الثالث كان بعد جلوس الأنبا «كيرلس السادس» علىٰ الكرسي البابوي؛ حيث أصدر الأنبا قرارًا بحرمان الأب متىٰ من الكهنوت، وأمر جميع الرهبان العاملين داخل المؤسسات الكنسية والمدن العودة إلىٰ أديرتهم، وأمر الأب متىٰ بالخروج من «بيت التكريس» في حلوان، ولكنه رفض تنفيذ القرار وخرج مع ١٢ راهبًا وذهبوا إلىٰ مكان مهجور في «وادي الريان» بالقرب من الفيوم، ومكثوا لمدة ١٠ سنوات داخل إحدىٰ المغارات الموحشة، وكان من بين هؤلاء تلميذه الراهب «أنطونيوس السرياني» = الأنبا شنودة فيما بعد، والذي قرر مع عدد من الرهبان ترك المكان لقسوته ووعورته. الصدام الرابع وقع عقب استبعاده للمرة الثانية من توسد الكرسي البابوي بسبب اقتطاع حياة العزلة الاختيارية عن حياة الرهبنة، وبالتالي لم يستوفِ شرط الرهبنة، وشاعت أقوال إنه تم استبعاده لأسباب تخص ميوله الاشتراكية الناصرية التي انقلب عليها السادات؛ حيث فضل السادات اختيار رجل دين بالمعنىٰ المهني والحرفي، ورأىٰ في

البابا شنودة - في بداية الأمر- أنه يحقق ذلك الشرط[1].

وحينما اتسعت هوة الخلاف بين شنودة والسادات حول بعض القضايا والسياسات، خاصة تمدد الظل الدعوي والخدمي للكنيسة وازدياد وتيرة الاضطرابات الطائفية بالإضافة إلىٰ الموقف من تقنين الشريعة واتفاقية السلام مع إسرائيل، كتب الأب متّىٰ عدة مقالات وأجرىٰ مجموعة لقاءات صحفية حول هذه القضايا، برؤية تختلف عما طرحه البابا شنودة، وهنا لعبت السياسة دورها وتم استدعاء أفكاره وكتاباته عن ضوابط الدور الديني والخدمي للكنيسة لتصدر من قبل الأجهزة الرسمية للإيحاء أن بجانب الخلاف السياسي مع الأنبا شنودة ظلالًا دينية وانحرافًا عن المسار يجب أن يُقوم، وتم التلويح بالأب متىٰ لخلافة البابا بحسبانه الزعيم المعارض والمصحح الديني لعثرات الكنيسة، لكنه رفض وكانت إجابته للسادات بأن الشخص الذي سيتم تنصيبه بطريركًا بهذه الطريقة هو شخص محروم من قبل أن يجلس علىٰ الكرسي؛ وذلك لأسباب تخص القانون الكنسي الذي يحدد أن خلو المنصب مرتبط إما بالجنون أو الفساد المالي أو الأخلاقي أو الهرطقة، وقد حاول الأب متىٰ عبر جولات مكوكية أن يقرب بين الأنبا شنودة والسادات إلا أن كل محاولاته باءت بالفشل، وتسربت شائعات وأقوال تتهمه

---

(١) «فتنة طائفية أم شرارة الصراع علىٰ الهوية»، عبد الطحاوي، ص٣٦ -٣٧، مكتبة الشروق الدولية.

بالخيانة، وأنه كان وراء نفي البابا شنودة، وتزعم هذه المواقف المتشددة عدد من رموز الكنيسة لاسيما الأساقفة الذين اعتقلهم السادات عام ١٩٨١ وهم من أعضاء المجمع المقدس، وساعدت العلاقة الخاصة بين الأب متىٰ والسادات علىٰ رواج تلك الأقوال والاتهامات، لا سيما أن النظام منح الدير الذي يقيم فيه الأب متىٰ ٢٠٠ فدان من أجل استزراعها. ونظرًا للشعبية التي يتمتع بها الأب متىٰ لم يستجب البابا شنودة للدعوات المطالبة بعقابه أو حرمانه، والتي انطلقت من المجمع المقدس الذي ظل بعض أعضائه يتحينون الفرصة لتصفية الحسابات بادعاء تجديفه في العقيدة، وإن لم يجرؤوا علىٰ مصادرة أي كتاب من كتبه. ولكن عندما أصدر أحد رهبان دير «أبو مقار» كتابًا يؤكد فيه الأصول الأرثوذكسية لكتابات الأب متىٰ المسكين، انبرىٰ البابا شنودة للرد عليه في سلسلة من الكتابات؛ فضلًا عن تعليقه في بعض أشرطة الكاسيت علىٰ بعض أفكاره التي تتحدث عن الخلاص الروحي بوصفها من القيم المُؤسسة للبروتستانتية. وبمرور الزمن خفت حدة الاحتقان بين الأنبا شنودة وبين الأب متىٰ المسكين؛ حيث قام الأول بزيارته في أثناء مرضه، ونشر خبر الزيارة في مجلة الكرازة التي يحررها البابا بنفسه، والتي وصفت الأب متىٰ المسكين بالقمص المكرم، وتكريمًا له حفظ له البابا شنودة كافة سلطاته الرهبانية والروحية داخل دير أبو مقار، ولم يتدخل في الشئون المالية الخاصة بالدير حرصًا منه علىٰ عدم استفزاز شعبيته التي يعرف أنها موجودة، وإن

كانت كامنة حيث تحولت صورة متىٰ المسكين لما يشبه الأسطورة لدىٰ العوام[1].

- **ثانيًا: الأنبا شنودة**

يمثل الأنبا شنودة منحنىٰ مختلف تمامًا في تاريخ الكنيسة المصرية؛ حيث ماجت فترته بالكثير من الأحداث والصدامات السياسية الحادة، وبالتحديد مع الرئيس السادات. لم تكن علاقة البابا شنودة بالرئيسين السادات ومبارك مجرد علاقة عادية تربط بين رئيس طائفة بحاكم دولة، وإنما كان لها طابع سياسي، يقول البابا شنودة عن علاقته بالسادات: (كنا نتبادل الدعابة والمزاح خلال لقاءاتنا وفىٰ النهاية قلبها جد). ففي بداية العلاقة مع السادات بارك شنودة «ثورة التصحيح» التي أطلقها السادات علىٰ حسمه الصراع مع المناوئين له فىٰ السلطة عام ١٩٧١، ثم بدأت شعلة الاحتقان الطائفي في أحداث الخانكة عام ١٩٧٢، وهي المرة الأولىٰ التىٰ تحرك فيها الأقباط في مظاهرة من ٤٠٠ شخص يرتدىٰ ١٠٠ منهم ملابس دينية كهنوتية بعد أن اتفق مجمع الكهنة بالقاهرة علىٰ إقامة الصلوات بمقر الجمعية التي أحرقت، ولم يفلح الأمن في إثنائهم، ومضوا سيرًا علىٰ الأقدام مرددين التراتيل، ثم انصرفوا دون وقوع حوادث، لكن رد فعل البابا شنودة بدا غريبًا ومختلفًا؛ حيث قال: (قررت ألا تراني الشمس آكلًا أو شاربًا حتىٰ تحل المشكلة)،

---

(١) السابق، ص ٣٨-٣٩.

وكانت المرة الأولىٰ التي يتخذ فيها رأس الكنيسة موقفًا احتجاجيًا بطقس ديني. وتوترت الأجواء بصورة أكبر بين البابا شنودة والسادات بعد ١٧ يناير ١٩٧٧، حيث عقد مؤتمر بقيادة البابا شنودة صدر علىٰ إثره البيان الرسمي الأول الذي يعبر عن وصول العلاقة بين الكنيسة والدولة إلىٰ طريق مسدود، وقال فيه إن الأقباط يمثلون أقدم وأعرق سلالة فىٰ الشعب المصرىٰ، ثم عرج إلىٰ حرية العقيدة الدينية وممارسة الشعائر الدينية، وحماية الأسرة والزواج المسيحي والمساواة وتكافؤ الفرص وتمثيل المسيحيين فىٰ الهيئات النيابية والتحذير من الاتجاهات المتطرفة، وطالب البيان بإلغاء مشروع الردة واستبعاد التفكير فىٰ تطبيق الشريعة الإسلامية علىٰ غير المسلمين[١].

وبعيدًا عن هذا كله كانت التوصيات التنفيذية لمؤتمر المجمع المقدس برئاسة البابا هىٰ الأخطر؛ حيث طالبت الأقباط بالصوم الانقطاعي لثلاثة أيام من ٣١ يناير إلىٰ ٢ فبراير ١٩٧٧. وفي ظل اتهامات متزايدة من الأقباط بأن الدولة تغذي العنف تجاههم من قبل الجماعات الإسلامية، وعندما قام السادات بزيارة إلىٰ أمريكا كان الصدام؛ إذ نظم الأقباط في أمريكا مظاهرة مناهضة للسادات رفعوا فيها لافتات تصف ما يحدث للأقباط في مصر بأنه اضطهاد، فطلب السادات من معاونيه أن يتصلوا بالبابا ليوقف هذه

---

(١) السابق، ص ٣٠-٣١، و«مبارك والأقباط»، روبير فارس، ص ١٠٥، دار ماجد للطباعة.

المظاهرات، وعندما حدث هذا متأخرًا بعض الشيء ظن السادات بأن شنودة يتحداه، فكانت أن أصدرت أجهزة الأمن قرارًا للبابا بأن يتوقف عن إلقاء درسه الأسبوعي، الأمر الذي رفضه البابا ثم قرر تصعيد الأمر بأن أصدر قرارا بدوره بعدم الاحتفال بالعيد في الكنيسة وعدم استقبال المسئولين الرسميين الذين يوفدون من قبل الدولة عادة للتهنئة، بل وصل الأمر إلىٰ ذروته عندما كتب في رسالته التي طافت بكل الكنائس قبيل الاحتفال بالعيد أن هذه القرارات جاءت احتجاجا علىٰ اضطهاد الأقباط في مصر، وكانت هذه المرة الوحيدة التي يقر فيه البابا علانية بوجود اضطهاد للأقباط في مصر ولم يفعلها بعد ذلك مطلقًا. أصبحت القطيعة بين السادات وشنودة هي عنوان المشهد، ولذا كان من المنطقي أن يطول عقاب البابا في أيام السادات الأخيرة عندما أصدر في سبتمبر عام ١٩٨١ قراره بالتحفظ علىٰ ١٥٣١ من الشخصيات العامة المعارضة، لم يكن مصير البابا الاعتقال وإنما كان تحديد الإقامة في الدير بوادي النطرون وتشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية[١].

وبعد صدور قرار الرئيس مبارك سنة ١٩٨٥م بإعادة تعيين الأنبا شنودة بطريركًا للأقباط، بدأ البابا أكثر حرصًا علىٰ كسب الإعلام الذىٰ وقف ضده فىٰ السبعينيات، وبدأ فىٰ الاهتمام بالبعد الدولي الذىٰ لم يعطه الاهتمام اللائق فىٰ السابق، ومن ثم تواصل

(١) «مبارك والأقباط»، ص١٠٣ - ١٠٥.

مع أقباط المهجر وفتح كنائس جديدة من أجل استيعابهم وتنظيمهم. ولم تختلف علاقة البابا بالمجلس العسكري الذي يدير شؤون البلاد عن علاقته بمبارك، فسرعان ما أعلن البابا تأييده للمجلس في نهاية فبراير ٢٠١١، وتمنىٰ لهم التوفيق في حكم مصر، واستقبل أعضاء المجلس العسكري بالمقر البابوي أكثر من مرة كما التقىٰ المشير حسين طنطاوي مرتين، وحرص أعضاء المجلس العسكرىٰ علىٰ حضور قداسي عيد القيامة والميلاد وقتئذ.

وعبر حقبة شنودة وما تلاها من أحداث أثرت في توجهات الكنيسة القبطية الأرثوذكسية سياسيًا واجتماعيًا يتبين لنا جملة من الملامح والمعالم الراسمة والمحددة لطبيعة فكر الرجل وآثاره:

* بدىٰ شنودة ذو توجه حاد وراديكالي خلال فترته الأولىٰ، وظهر ذلك إبان رئاسة السادات؛ حيث جعل من الكنيسة ندًا سياسيًا واجتماعيًا للدولة، بل وتشير بعض المصادر المسيحية أن قرار ترجيح كفة الأنبا شنودة في القرعة الهيكيلية كان من خلال توجيهات الرئيس السادات ووزير داخليته ممدوح سالم(١)، الأمر الذي يشي بتفاهمات وترتيبات سياسية آلت لتسيير العملية بهذا الاتجاه، ولا يتعارض وصول الأنبا شنودة بهذه الصورة مع ما ترتب بعد ذلك من مشكلات؛ فالتفاهمات السياسية تتبدل وتتغير

(١) ذكلر ذلك عدد من المشاركين في الفيلم الوثائقي الخاص بالأب متىٰ المسكين بعنوان: «متىٰ المسكين .. الراهب والبابا».

من حين لآخر، وقد تكون خريطة المصالح والأهداف تغيرت بعد ذلك لأي من الطرفين.

* من خلال تتبع كتابات ومواقف البابا شنودة، يظهر بوضوح اختلافه الجذري مع مدرسة متىٰ المسكين؛ فالرجل منخرط في المجال العام سياسيًا واجتماعيًا بشكل مبالغ فيه، بل وتتمثل مظاهر المزج التوظيفي للدين في مواقفه وردود أفعاله بشكل كبير، فمن أزمة الصدام مع السادات إلىٰ حضوره السياسي والاجتماعي القوي في حقبة مبارك[1]، الأمر الذي آل لتكون الجماعة القبطية بمرجعية فكرية وسياسية محتكرة من الكنيسة.

* سرعان ما اهتزت المرجعية الكنسية التي بلورها شنودة وذلك عقب انكشاف موقف الكنيسة الموالي لنظام مبارك تجاه ثورة الخامس والعشرين من يناير، ولكن هذا الاهتزاز لم يكن بقوة وصلابة هذا البنيان المرجعي الصلب المتجذر في بنية الجماعة القبطية.

* تطورات مدرسة البابا شنودة تمثلت في عهد البابا تواضروس، حيث باتت الكنيسة رقمًا رئيسيًا في المشهد السياسي والاجتماعي والإقليمي المصري، وأضحت صورة رأس الكنيسة المصرية لا تغادر غالب المشاهد السياسية في الحالة المصرية[2].

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال كم الحمولة السياسية الموجودة في حواراته مع سناء السعيد في «البابا شنودة بين السياسة والدين»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٠.

(٢) طالع علىٰ سبيل المثال الموقع الرسمي لتواضروس الثاني، حيث يمتليء بصور لقاءاته مع الرموز السياسية في الدولة بشكل مكثف.

• **ثالثًا: رفيق حبيب**

يمثل نموذج الدكتور رفيق حبيب نمطًا فريدًا لمفكر مسيحي إسلامي في آن واحد؛ فالرجل اقترب من جماعة الإخوان بعد زيادة تمثيلهم في مجلس الشعب لدورة ٢٠٠٥م، وهو ما اعتبره البعض محاولة من جماعة الإخوان لمغازلة الغرب، وأن الجماعة لا تقصي الأقباط وإنما تعمل علىٰ إشراكهم في العمل السياسي والحزبي، ثم أصبح مستشارًا للمرشد العام السابق محمد مهدي عاكف في ٢٠١٠م، استمر صعوده حتىٰ أصبح نائب رئيس حزب «الحرية والعدالة»، ثم أصبح مستشارًا للدكتور محمد مرسي في الفريق الرئاسي، إلا أنه في نوفمبر ٢٠١٣ أعلن استقالته من هذا المنصب عقب أحداث قصر الاتحادية التي تلت إصدار الإعلان الدستوري المكمل، واختفىٰ عن الأنظار مؤكدًا اعتزاله العمل السياسي، والاكتفاء بكتابة المقالات والتحليلات.

يقول حبيب في سياق اختياره كنائب لرئيس حزب الحرية والعدالة: (موافقتىٰ علىٰ تولي منصب نائب رئيس الحزب جاءت بناء علىٰ عدة أشياء، أولها هي أن البرامج السياسية القائمة علىٰ المرجعية الحضارية الإسلامية هي الأكثر تعبيرًا عن المجتمع؛ لأنها القائمة علىٰ هوية المجتمع المصرىٰ سواء مسلمين أو مسيحيين، والبرامج التي تعبر عن هذا الجانب الحضاري وتلتزم بالمرجعية -بما فيها القيم والمبادئ الموجودة في المجتمع- تمثل تجربة مهمة، وهي العمل السياسي من خلال الخصوصية الحضارية، وهذه

التجربة يمكن أن تبني دولة تعبر عن المجتمع وعلاقته الجديدة مع الدولة، والدولة التي كانت قائمة في ظل النظام السابق هي بحكم الدستور دولة إسلامية، وبحكم الممارسة علمانية وبالحكم الفعلي هي علمانية مستبدة؛ لأن النخبة الحاكمة كانت تحكم حكمًا علمانيًا مستبدًا، وبالتالي هناك تجربة مهمة غابت عنا طوال ستة عقود ماضية، وهي بناء نظام سياسي يضع في اعتباره طبيعة المجتمع وخصائصه الفنية والثقافية والحضارية، الشيء الثانى أنه عندما تقوم جماعة مثل الإخوان بتأسيس حزب سياسي لها، فهو مسألة مهمة في ظل إقرار الجميع بأن الحزب يجب أن يكون مستقلًا عن الجماعة، والسبب الثالث أن مصر مقبلة على تحديات كثيرة ومرحلة انتقالية ووضع دستور جديد، والسبب الأهم هو وجود فجوة حقيقية بين الجماعة المسيحية والتيار الإسلامي؛ لأنه أولًا الجماعة المسيحية لديها تصورات وهواجس تجاه التيار الإسلامى، أولها أنها تراه وكأنه كيان واحد وتتصور أن نموذج تنظيم القاعدة هو المعبر عنه، وعندما تسأل أي مسيحي: لماذا تخشى التيار الإسلامي؟ يبدأ فى طرح مخاوفه ويتحدث عن أكثر فرق التيار الإسلامى تطرفًا، وهي أساسًا فرق ليست لها شعبية، وطبيعة المجتمع المصرى لا تتكيف مع حالة التطرف، الأمر الثاني أن الجماعة المسيحية ترى صورة لجماعة الإخوان المسلمين مختلفة تمامًا عن حقيقة وواقع الجماعة، وبحكم بحثي ودراستي عن الإخوان أدركت وجود فجوة هائلة بينها وبين الجماعة المسيحية،

وربما عندما يعلم المسيحي بحقيقة الواقع يقبله أو يرفضه، لكن الأهم أن يعرفه أولًا... الإخوان جماعة مركزية فى التيار الإسلامي الوسطي المعتدل الذي يعتبر تيارًا أساسيًا في المجتمع، وفي ظل وجود مشكلة بين الجماعة المسيحية والإخوان، فالمجتمع المصري أمام مشكلة حقيقية لأن بينهما خصومة، وبالتالي لا يمكن أن نصل إلىٰ أي وحدة وطنية، وكل هذه الأسباب جعلتني أرىٰ أن وجودي في مشروع ينتمي إلىٰ التيار الإسلامي الوسطي المعتدل مثل حزب الحرية والعدالة مسألة مهمة، ويمكن أن يكون قراري بقبولي منصب نائب رئيس الحزب رغم ما فيه من مشكلات والرفض الهائل من المسيحيين للقرار، فإنني أعتبر أن قراري بمثابة جسر بين مكونات المجتمع الذىٰ لن يعيش فىٰ سلام إلا بتحسن العلاقة بينها)[١].

رفيق حبيب باحث بدأ قلقه الفكري مبكرًا منذ مفتتح حياته، هو ربيب بيت عريق التدين والانفتاح، والده القس صمويل حبيب رئيس الطائفة الإنجيلية وأحد الإصلاحيين المهمين في تاريخ الكنيسة الإنجيلية. تأثر رفيق بوالده كثيرا لكنه ظل يؤصل لذاته بنية خاصة أهم ما يميزها أنها بنية معرفية لا تلقينية، حيث خاض رحلة اسكشافية جبارة، ولم ينحصر داخل بيئته المسيحية المحافظة شبه المنعزلة «البروتستانت»، وعبر من أقلية «البروتستانت» داخل أقلية

(١) «د. رفيق حبيب: قبلت منصب نائب رئيس حزب «الإخوان» رغم رفض المسيحيين»، حوار صحفي مع جريدة «المصري اليوم»، الأحد ٢٩/ ٥/ ٢٠١١م.

«أرثوذكس»، وسكن في بنيان مركز الحضارة العربية والإسلامية تنظيرًا وممارسة، والمقولة المفتاحية في مشروع رفيق حبيب هي «أن الحضارة العربية هي حضارة الوسط، الدين فيها يمثل المجسد الأعلىٰ»[1]. حصل رفيق علىٰ درجة ماجستير في الآداب تخصص علم نفس من كلية الآداب بجامعة عين شمس في ١٩٨٥م، ثم درجة دكتوراه الفلسفة في الآداب تخصص علم نفس اجتماعي من ذات الجامعة في ١٩٨٨م.

يحسب لرفيق حبيب أنه من أهم من كسر نظام الكتابة عن الأقباط المتمثلة في الكتابة الاحتفائية بعنصري الأمة أو الكتابة الاعتذارية الدفاعية، حيث كانت كتابات رفيق تهدف إلىٰ إخراج الخاص للعام وكشف المخبوء وراء الأسوار العالية؛ فالمسيحي يعرف عن المسلم والعكس ليس صحيحًا، وكشفت كتاباته الأولىٰ خلال ثلاثة كتب هم: الاحتجاج الديني والصراع الطبقي، والإحياء الديني، والمسيحية السياسية، أن هناك نوعًا من الاحتجاج الاجتماعي داخل المجتمع المصري عبر عن نفسه باللجوء للدين علىٰ الجانب الإسلامي والمسيحي وفي توقيت واحد، وعندما حاول رفيق استخدام أدوات تعبيرية مشتركة للوقوف علىٰ أبعاد الظاهرة، سخنت الأجواء ولم يكن مقبولًا علىٰ الصعيد المسيحي استخدام تعبيرات واحدة لبيان أوجه الشبه بين التيارات الإسلامية

---

(١) «رفيق حبيب باحث من زمن مختلف»، مقال لعبد الله الطحاوي علىٰ موقع صحيفة «الدستور الأصلي»، ٢٨ يوليو ٢٠١٢م.

والمسيحية. أسفرت تلك الكتابات عن معارك ضخمة عاشها رفيق حبيب سجلها في كتابه «اغتيال جيل»، وهو كتاب واجه فيه الجميع المؤسسة الدينية ورجال الدين والمثقفين الأقباط[1].

يقول حبيب: (مع انتشار نموذج الدولة القومية القطرية القائمة علىٰ أسس علمانية ومستمدة من تجربة الغرب السياسية، أصبحت معارك الداخل تشتبك مع معارك الخارج. فقد أصبح النموذج السياسي المهيمن في البلاد العربية والإسلامية يمثل ركنًا أساسيًا في التحديات التي تواجه الأمة. فلم تعد الأمة تواجه العدوان الخارجي فقط، بل أصبحت تواجه أيضًا الاستبداد الداخلي، ولم تعد تواجه العولمة والتغريب القادم من الخارج فقط، بل أصبحت تواجه أيضًا التغريب والعلمنة القادمة من الدول الحاكمة نفسها، فأصبح تحدي النهوض الحضاري المستند لمرجعية الحضارة الإسلامية يواجه بعقبات من النظم الحاكمة المحلية، كما يواجه بعقبات من القوىٰ الغربية المهيمنة... لقد أصبحت الدولة القائمة تمثل حائط الصد الرئيس أمام المشروع الإسلامي، وباتت نقيضًا للدولة المستندة إلىٰ المرجعية الإسلامية، ليس من حيث هي جهاز إداري، لكن من حيث التوجهات السياسية للنخب الحاكمة التي اختطفت الدولة لمصلحتها، وعزلتها عن هوية المجتمع والأمة، بل وعزلتها أيضًا عن القيام بمسؤوليتها الاجتماعية ولا نقول الدينية.

---

(١) السابق.

لهذا باتت المعركة حول الدولة تتمثل في رؤية قومية قطرية علمانية تتحكم في الدولة الآن، ورؤية إسلامية حضارية جامعة تبشر بها الحركة الإسلامية ومعها قطاع واسع من جماهير الأمة، وفي تلك المعركة استمرت نخب الحكم تواجه الحركة الإسلامية حتىٰ سقوط بعضها في ربيع الثورات العربية، فبدأت المواجهة تصبح بين الدولة وسياسة الحكم القائمة وبين الحركة الإسلامية)[1].

أما عن موقف رفيق حبيب عقب الانقلاب العسكري في الثالث من يوليو؛ فالرجل سخر قلمه لمواجهة ذلك فكريًا وسياسيًا عبر كتابات كثيرة، منها: «مصر عند الهاوية.. حرب الكراهية الأهلية» و «انقلاب علىٰ الهوية.. وأصبحت إسلامية»، و«تفكيك مصر.. لفرض الاستبداد العلماني»، و«الجيش والإخوان.. تحليل حوار السيسي»، وغيرها كثير[2]، يدافع فيها عن موقف الإخوان قبل وبعد عزل الدكتور مرسي، ويحلل فيها من خلال فكرة المواجهة بين الدولة القومية العلمانية والمستبدة والحركة الإسلامية منطلقات ودوافع صراع العسكر مع مرسي، ويصف المشهد المصري في تشكله الجديد من ذات الموقع الذي ينطلق منه كمفكر مسيحي إسلامي، ويظل رفيق حبيب نموذجا فريدا في الحالة المسيحية المصرية حتىٰ الآن.

---

(١) «الدولتان .. الإسلاميون والدولة القومية»، د. رفيق حبيب، ص ٧ - ٨، مكتبة الشروق الدولية.

(٢) انظرها وغيرها علىٰ موقعه الشخصي: http://www.rafikhabib.com/

خاتمة المبحث

* تمثل ظاهرة تسييس الدين وتفاصيلها؛ مكونا أساسيا في تفسير غالب مواقف وسلوكيات الكنيسة المصرية خاصة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير؛ حيث كان مبارك ونظامه يحافظون علىٰ حالة تأميم الكنيسة والأزهر في سياق الحفاظ علىٰ نظامهم السياسي.

* وظف النظام المباركي أحداثا طائفية لتجذير وضعية الشرخ المجتمعي والتي تصب في مصلحة استقرار نظامه سياسيًا، وكذا استمر مجلسه العسكري من بعده.

* تركت حقبة مابعد الثورة مساحة خالية لصراع القوىٰ المجتمعية الراغبة في التموضع في المعادلة السياسية المصرية المعاد تشكلها حينها، وكان لفلسفة البابا شنودة، المغايرة تمامًا لفكر وفلسفة الأب متىٰ المسكين، العامل المحفز لولوج الكنيسة في خضم هذا الصراع، بالإضافة لدفع الدولة لذلك.

* تديين الصراعات السياسية من جميع الأطراف -ومنهم

الكنيسة- تسبب في حالة من هوس تديين المجال العام المصري بشكل فج، وباتت كل المنافسات الانتخابية والاستفتائية تحمل مضامين دينية عالية.

* أنتجت الثورة حالة من الاستقلالية المرجعية للشباب المسيحي عن الكنيسة، ثم ازداد الأمر حدة بصدامات ماسبيرو التي وضعت قطاعا من المسيحيين في مواجهة الدولة، ثم ما لبثت أخطاء الإخوان في الحكم وحسن استغلال قوىٰ الثورة المضادة لها، في إعادة اصطفاف المسيحيين من جديد في مواجهة خطر الحكم الإخواني حسبما صُور لهم.

* انتقل السلفيون من ثكناتهم الدعوية إلىٰ الفضاء السياسي والاجتماعي العام عقب الثورة بجملة من التصورات والأفكار التي لا تعدو كونها نظرية، وفاجأتهم سرعة الأحداث بمفارقات واقعية كثيرة، لم تسعفهم آلياتهم المعرفية والتنظيرية لاستدراكها والتجاوب معها، وبالتالي بات التيار السلفي متحركًا في هذه الحالة الما بعد ثورية المعقدة بما يربو علىٰ عشرات الأحزاب والروابط والكيانات السياسية، ما أنتج مزيد تشوش علىٰ إمكانية تحديد موقف واضح للسلفيين تجاه القضايا الشائكة في تلك الحقبة.

* يتعامل التيار المدني/الليبرالي مع الملف المسيحي بقدر كبير من المصلحية، وانضمام حزب النور لهذا الخط ساعد بشكل مهم علىٰ تقوية الجبهة المواجهة للإخوان.

* يبدو أن استبعاد مدرسة الأب متىٰ المسكين من فاعلية

الحالة المسيحية كان متعمدًا، وذلك علىٰ حساب صراعات سياسية واجتماعية.

* ثمة مؤشرات كثيرة تشير لتدخلات خارجية توظف حالة الأزمات الطائفية في مصر، بل وتنظر لمشروع تقسيم لمصر يكون للأقباط فيه دولة مستقلة، وهو العامل الذي يحتاج لمزيد بسط ونظر مع اعتبار عامل التوظيف الداخلي[1].

* علىٰ النخب والمفكرين الإسلاميين التركيز علىٰ بلورة صورة تفاعلية شرعية مع الملف المسيحي بشكل عام، وتدقيق الفعل التنظيري الشرعي في أفراد الوقائع الفكرية والسياسية والاجتماعية الكثيرة والمعقدة التي واجهت وتواجه الحركة الإسلامية، مع التنبه لأهمية تواصل النخب مع الشارع وتطوير ملكة الفعل والتفاعل لدىٰ صناع القرار الإسلاميين.

---

(١) انظر جملة من هذه المؤشرات علىٰ سبيل المثال في: «المسيحيون المصريون وعلاقاتهم بالمسلمين في القرن العشرين»، د.أحمد الحذيري، ٤٦٥-٤٧٧، منشورات كارم الشريف - تونس.

المبحث الثاني

الأقلية النوبية

المطلب الأول

مدخل للقضية النوبية

يعد الوضع الجيو-سياسي للنوبة دافعًا لمزيد من الاهتمام والنظر والبحث في الملف النوبي، وذلك باعتبار وضعها الجغرافي علىٰ الحدود الجنوبية لمصر. فوفقًا لنظرية المركز والمحيط؛ فإن المناطق الطرفية للدولة المركزية عادة ما تكون الحلقة الأضعف والأكثر تهميشًا في النسيج الوطني باعتبارها الأبعد عن المركز، وبالتالي الأكثر عرضة لعدم الاستقرار والاختراقات الخارجية سواء كانت إقليمية أو دولية. ومن ناحية أخرىٰ، فإن الوضع الجغرافي للنوبة علىٰ الحدود المصرية السودانية علىٰ مر التاريخ جعل النوبيين همزة الوصل الرئيسية بين مصر والسودان بحكم امتدادهم القبلي والعائلي، خاصة وأن هذه العلاقات الاجتماعية والثقافية الحميمية تعد قاعدة مهمة وضرورية للعلاقات المصرية السودانية وبخاصة في

شقها التجاري والاستثماري[1].

تختلف العديد من المصادر حول حدود إقليم النوبة، بيد أن جلها يدور حول كونها تمتد من شمال مدينة أسوان حتىٰ بلدة الدبة شمال درجة العرض ١٨، وفيها تعيش الجماعات النوبية الخمس وهي الدناقلة والمحس والسكوت والفديجة والكنوز، كما أن هذه المنطقة تحوي ما يعرف بـ«عرب العقيلات»، وهي مجموعات عربية نزحت من الجزيرة العربية منذ القرن الثامن العشر واستقرت في النوبة[2].

وتنقسم بلاد النوبة إلىٰ قسمين؛ «النوبة السفلىٰ» وهو القسم الشمالي الممتد من شمال مدينة وادي حلفا إلىٰ مدينة أسوان، وهي تابعة إداريًا وسياسيًا لمصر، و«النوبة العليا» وهو القسم الجنوبي الممتد من مدينة وادي حلفا إلىٰ الدبة جنوبًا، وهي تابعة إداريًا للسودان[3].

الجدير بالذكر أن البعثة البولندية التي تتولىٰ التنقيب عن الآثار في النوبة منذ نصف قرن تقريبًا، أسست لما أسمته «علم النوبيات:

---

(١) «النوبيون .. الخصوصية والأصالة المصرية»، سلسلة «تقارير معلوماتية»، تقرير شهري صادر عن «مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» التابع لمجلس الوزراء المصري، العدد (٣٢)، السنة الثالثة، أغسطس ٢٠٠٩م.

(٢) «النوبة .. الأرض، الإنسان، الحضارة .. أوراق نوبية»، د. حمزة الباقر، ص٣، مطبعة المدينة ٢٠١١م.

(٣) السابق، ص ٥.

Nubology»، وذلك بغية التأسيس لدراسة تاريخ هذه المنطقة وما فيها من آثار ولوحات فنية ونقوش. مع تزايد احتمالات غرق هذه الآثار، ازدادت الدعاوىٰ للترويج لهذا العلم وحث مختلف المؤسسات المعنية وخبراء الآثار للاهتمام به(١).

وبالنظر في مضامين واهتمامات الأدب والثقافة النوبية نراها ترتبط بمفردات البيئة والمواقف التي يعيشها الإنسان والمجتمع النوبي، فالنيل والمسكن والنخلة مكونات بارزة في الأدب والثقافة النوبية، وقضايا الموطن والمنزل والحنين لأرض الأجداد، وذكريات غرق الأراضي النوبية عقب بناء الخزان والسد العالي، بالإضافة لسرديات الحزن والأسىٰ علىٰ الماضي، كلها مشاعر وأحاسيس مبثوثة بغزارة في الثقافة النوبية، وهي مؤشر مهم لقراءة الحالة النوبية بشكل عام، ومعرفة قدر ونوع المشاكل التي يشكو منها النوبيون. وللخصوصية التي تتسم بها الثقافة النوبية فقد أولي لها اهتمامًا خاصًا في بعض الجامعات والمؤسسات التعليمية والثقافية، سواءًا في مصر والسودان حيث تبعية الإقليم لهما، أو في خارجهما، وعكف عدد من المتخصصين الغربيين علىٰ دراسة الشأن النوبي بشكل عام من خلال دراسات أكاديمية وموسوعية(٢).

---

(١) بتصرف من السابق، ص٦٥-٦٨.

(٢) منها علىٰ سبيل المثال: «النوبة .. رواق إفريقيا : Nubia .. Corridor to Africa» لمؤلفه ويليام ي. أدامز، وهو عضو مؤسس في «الجمعية العالمية لدراسات النوبة». و«الفردوس المفقود .. بلاد النوبة قبل هجرة ١٩٦٤م: Paradise Lost .. Nubia before the 1964 Hijra» لمؤلفه هيرمان بل.

• الملامح الرئيسية للمجتمع النوبي[1]

أولًا: السمات الاجتماعية للمجتمع النوبي القديم

*** الجماعات الثقافية:**

يتكون المجتمع النوبي من ثلاث جماعات ثقافية وهي الكنوز والعرب والنوبيون، كانت تعيش في أربعين قرية في النوبة القديمة، كانت جماعة الكنوز ويطلق عليها المتوكية (نسبة للغة الخاصة بهم) تقيم في عدد ١٧ قرية في القسم الشمالي من النوبة القديمة، بينما تقيم جماعة العرب في عدد ٥ قرىٰ في القسم الأوسط، أما جماعة النوبيين ويطلق عليهم الفاديجة (نسبة للغة الخاصة بهم) فتقيم في عدد ١٨ قرية في القسم الجنوبي.

*** الانتماء للجماعة الثقافية:**

علىٰ الرغم من استقلال القرية النوبية كوحدة اجتماعية واحدة قائمة بذاتها وانعدم الاتصال بينها وبين غيرها من القرىٰ في النوبة القديمة، فإن كل جماعة نوبية من الجماعات الثلاث تعتبر وحدة كلية واحدة في علاقاتها مع الجماعتين الأخريين، وقد ساعدت الظروف البيئية والاجتماعية علىٰ ذلك من حيث وجود الإقليم العربي كفاصل بين الإقليمين الآخرين، مما أدىٰ إلىٰ تميز النوبي بانتمائه إلىٰ جماعته الثقافية أكثر من انتمائه إلىٰ قريته حيث يستمد مكانته الاجتماعية من جماعته.

---

(١) مستفاد من: «النوبيون .. الخصوصية والأصالة المصرية».

* اللغات النوبية:

تتحدث كل جماعة من الجماعات الثقافية النوبية لغة خاصة بها، حيث تتحدث جماعة الكنوز باللغة الماتوكية، بينما تتحدث جماعة العرب باللغة العربية، أما جماعة النوبيين فتتحدث باللغة الفاديجية، ولا يجيد أفراد أية جماعة لغة الأخرىٰ إلا اللغة العربية، فهي اللغة السائدة بينهم، كما أن كلا من اللغتين المتوكية والفديجية لغات ليس لها حروف خاصة بها، إلا أنه جرت محاولات لكتابتها باللغة العربية للحفاظ عليها. بيد أنه ثمة لغة يقول الأستاذ محي الدين صالح أنها هي اللغة النوبية تكتب بالحروف اللاتينية وذلك لإثبات عراقة اللغة وقدمها.

* الزواج والطلاق:

يرفض الشاب النوبي الزواج من غير النوبيات، بل لا يقبل الزواج من جماعة نوبية أخرىٰ، ويعتبر زواجه من إحدىٰ قريباته التزام أخلاقي تجاه العائلة، ومن ناحية أخرىٰ لا يتيح المجتمع النوبي الطلاق إلا في حالات نادرة عندما تستحيل الحياة الزوجية، عندها يحق للزوج الاقتران بأخرىٰ، مع بقاء زوجته الأولىٰ في منزل والدة الزوج.

* التسامح والتكافل الاجتماعي:

يتسم المجتمع النوبي بقيم التسامح في مواجهة أنواع العنف الاجتماعي، لذا تندر فيه جرائم القتل أو الاغتصاب، كما يتسم

بقيم العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي فلا تجد الإقطاعي أو المستبد أو المتكبر أو المتسلط.

* الأنشطة والحرف الرئيسية للنوبيين:

تعد الزراعة وتربية الماشية هي الحرف الرئيسية، تليها التجارة ثم العمل في الإدارات الحكومية والفنادق والمساكن الفاخرة بالمدن الكبرىٰ، أما الحرف الفنية مثل الحدادة وصناعة الأثاث فينفر منها النوبيون، ولما كانت الزراعة هي عماد الحياة في أرض النوبة كلها، فإن النخيل مثل عصب هذه الحياة، وثمارها كانت هي السلعة النقدية الوحيدة في البلاد حيث الظروف المناخية والبيئية السائدة تلائم نمو النخيل، ولذا فالنخلة في الموطن النوبي كانت تستخدم - بالإضافة لثمرها - في بناء المنازل وتبطين القنوات المائية عن طريق جذوعها، وكان الجريد يستخدم في بناء سقوف المنازل، والسعف في صناعة السلال، والألياف في صناعة الحبال، فهي تمثل إذن مصنعًا متكاملًا لسد حاجات الإنسان النوبي؛ وبناءًا علىٰ ذلك نستطيع تصور مدىٰ الضرر الذي لحق بالنوبيين عقب غرق مائة وتسعين ألف نخلة في النوبة المصرية[(١)].

(١) للمزيد انظر: «رحلة في زمان النوبة .. دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستقبلية»، د.محمد رياض ود.كوثر عبد الرسول، ص١٧٧ - ١٩٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٠م. و«النوبة .. الأرض، الإنسان، الحضارة .. أوراق نوبية»، ص١٠٨.

* النقل والمواصلات:

كانت الملاحة النيلية هي وسيلة النقل الرئيسية بين القرىٰ النوبية، أما النقل البري فكان باستخدام الدواب والجمال بين القرىٰ المتقاربة.

* الهجرة خارج النوبة:

أدت الظروف البيئية الصعبة للنوبة إلىٰ هجرة الشباب النوبي للعمل في المدن الكبرىٰ كالقاهرة والإسكندرية، وقد يتزوج ويؤسس بيتًا بها، لذا برزت فكرة إنشاء الجمعيات والأندية الاجتماعية في هذه المدن للحفاظ علىٰ الارتباط بالمجتمع النوبي[1].

ثانيا: تأثيرات بناء خزان أسوان علىٰ المجتمع النوبي القديم

* تناقصت مساحات الأراضي الزراعية؛ حيث غرقت أجود الأراضي الزراعية في معظم القرىٰ تدريجيًا.

* تأثرت مصادر الدخل للمجتمع النوبي والذي اشتهر بزراعة البلح وتربية الماشية، فقد ترتب علىٰ الهجرة خسارة النوبة أجود أنواع البلح بغرق ما لا يقل عن ثلثي أشجار النخيل، كما تناقصت أعداد الماشية التي كانت تعتمد في غذائها علىٰ الزراعة.

---

(١) من أشهرها «النادي النوبي العام»، وهو موجود في القاهرة والإسكندرية، و«جمعية التراث النوبي».

❊ هاجرت أسر نوبية بأكملها من بعض القرىٰ التي غرقت إلىٰ مناطق أخرىٰ خارج بلاد النوبة وأهمها منشية النوبة والحصايا والخطارة بمدينة أسوان، قرية الرديسية بمركز إدفو، مركز إسنا بمحافظة قنا، ومدينة الأقصر، وكذلك بعض أحياء المدن الكبرىٰ مثل القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية.

وبناءًا علىٰ ما سبق فإننا من الممكن أن نرسم جملة من السمات والمواصفات المميزة للشخصية النوبية، تدور هذه الصفات جميعها حول مفاهيم المسالمة والسكون والبعد عن الصدام مع أي طرف حتىٰ لو كانت الحكومة التي بخست حقهم - حسبما يرون-، وكذا البعد عن الصراعات السياسية والحزبية والسلطوية، حتىٰ إن غالبية المحافظين المعينين في المحافظات التي تضم نوبيين هم من لواءات الجيش المتقاعدين، كما أن الأجهزة الشرطية في هذه المناطق تكاد تخلو تمامًا من النوبيين، وعلىٰ الرغم من ذلك لم تعل أصوات النوبيين بطلب مثل هذه المناصب أو الاعتراض الواضح علىٰ بعدهم عنها، إلا أن هذه الأمور موجودة أحيانًا في المطالب التي يُنادىٰ بها في بعض المؤتمرات والمحافل الرسمية، لكن يمكن اعتبارها محاولة لإبراز حجم الأزمة النوبية ليس إلا.

يشير الدكتور حمزة الباقر إلىٰ صفتين أساسيتين في الشخصية النوبية من ضمن صفات الفرد والمجتمع النوبي، الأولىٰ هي صفة العزلة وهي سمة من السمات الأساسية في شخصية الإقليم، فهامشية موقع إقليم النوبة في أقصىٰ جنوب مصر وأقصىٰ شمال

السودان ضمن النطاق الصحراوي الجاف وانعدام طرق ووسائل النقل السهلة، أدىٰ كل ذلك إلىٰ أن يكون الإقليم مهملًا في الخطط التنفيذية التنموية من الدولتين مصر والسودان، أما السمة الثانية فهي المركزية، وتعني التمركز والتمحور حول أبرز ظاهرة جغرافية في هذه البيئة وهي نهر النيل، الأمر الذي جعل كل النوبيين يعيشون حول هذا الشريط المركزي الموازي للنهر، هذه المركزية الحياتية أدت إلىٰ مركزية طرق النقل والخدمات ومعظم صور النشاط الاقتصادي[1].

تبقىٰ قضية الحصر العددي لأعداد النوبيين المصريين والذي تقدره «لجنة متابعة الملف النوبي»[2] بالإسكندرية بين ٤,٥ - ٥ مليون نوبي مصري داخل وخارج مصر، ولغرابة وضخامة الرقم وكذا عدم وجود ما يوثقه، فإني أسوق ما ذكره لي الأستاذ محيي الدين صالح بأن عدد النوبيين في مصر لا يتجاوز المليونين، وهو ما قد يكون أيضًا مفتقد لبعض الدقة، لكنه أقرب للحسابات الواقعية والسياقات الاجتماعية، وكذلك لقرب الرجل من الحياة والتفاعلات النوبية منذ وقت طويل.

يعتبر موقع «النوبه اليوم» من أبرز المواقع الإليكترونية المعبره

---

(١) «النوبة .. الأرض، الإنسان، الحضارة .. أوراق نوبية»، ص ١٩٤ - ١٩٥.

(٢) وهي من أبرز اللجان المعنية والمنشغلة بمتابعة وحصر أعداد النوبيين ونشر الوعي بقضاياهم، تحصلت علىٰ هذا الرقم من أحد الشباب العامل باللجنة.

عن الواقع النوبي، والتي توفر مجالًا للتواصل مع الراغبين في الاستزاده والتعرف علىٰ الشؤون النوبية، كما تمثل صفحة «لجنة متابعة الملف النوبي بالإسكندرية» علىٰ موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) أحد أهم المغذيات الإخبارية المهتمة بالشأن النوبي بشكل عام.

وتأتي جريدة «صوت النوبة» أحد المشروعات الصحفية الشبابية، معبرة عن الصوت النوبي من خلال الإعلام المكتوب، حيث كانت بدايتها عام ٢٠٠٦م عندما قام الشاب النوبي «وردي الدكاوي» بعمل منتدىٰ علىٰ الإنترنت، جمع من خلاله عددا كبيرا من النوبيين في مصر وخارجها، ونجحت الفكرة واستطاع هذا الشاب الطموح جمع ٣٦ ألف مشارك في المنتدىٰ، وبحلول عام ٢٠٠٨م بدأت هذه الفكرة تأخذ شكلًا آخر، فتحول المنتدىٰ إلىٰ جريدة ورقية إقليمية تخص النوبة وأهلها، ولكنها ظلت تتعثر أمام اشتراطات الترخيص المعقدة. ولكن بعد ثورة ٢٥ يناير، تغلبوا علىٰ هذه الاشتراطات بالحصول علىٰ رخصة خارجية، تبنىٰ الفكرة رجل الأعمال النوبي «علي أغا» وقرر أن يتبنىٰ الموضوع ماديًا، فأسسوا شركة خارجية بلندن وحصلوا علىٰ الرخصة، ثم أخذوا الموافقة علىٰ الإصدار من مصر منذ أربعة أشهر(١).

---

(١) «صوت النوبة يخرج من العالم الافتراضي إلىٰ جريدة ورقية أسبوعية»، جريدة «المندرة» الإلكترونية، ١٦ نوفمبر ٢٠١٣م.

كما تمثل مجلة «إركوني بلدي»، أحد أبرز الأصوات الإعلامية المعبرة عن الصوت النوبي، والتي أسسها مجموعة من الشباب النوبي المتحمس والمثقف والواعي بأهمية استخدام السبل المختلفة الحديثة للتعبير عن الرأي ونشر الثقافة النوبية.

المطلب الثاني

النوبيون والدولة المصرية .. تفاعلات المجتمع والسلطة

«مشاكل النوبيين منذ عام ١٩٦٤م هي ذات مشاكلهم في ٢٠١٣م لم تتغير ولم تتحسن».

بهذه الكلمات استهل الأستاذ «محي الدين حسن صالح»[١] كلامه معي حول المشكلة النوبية وحقائقها[٢]، وعبر نقاش طويل تحدثنا فيه عن تاريخ المشكلة النوبية، تبين أن المشكلة منحصرة بين النوبيين والدولة، ويكاد شكل التفاعلات النوبية مع غيرها من الكيانات والتيارات الفاعلة في المجتمع المصري يكون معدوما تمامًا، خاليا من أي شكل مائز يمكن رصده أو ملاحظته. وتتضح

(١) مستشار شؤون التراث النوبي بمكتبة الأسكندرية وعضو رابطة الأدب الإسلامي بالقاهرة.

(٢) التقيت الأستاذ محيي الدين صالح بمقر رابطة الأدب الإسلامي بوسط القاهرة يوم الأحد الموافق ٢٢ ديسمبر ٢٠١٣م.

شكل وتسلسل الأزمة النوبية مع الدولة المصرية عبر التاريخ الحديث كالتالي:

❋ بداية الأزمة: إنشاء خزان أسوان في ١٩٠٢م

عقب الانتهاء من بناء خزان أسوان عام ١٩٠٢م، ارتفع منسوب المياه خلف الخزان إلىٰ ١٠٦ متر، لتغرق مساكن وأراضي زراعية وسواقي ومزروعات ونخيل وأشجار عشر قرىٰ نوبية وهي: دابود ودهميت وأمبركاب وكلابشة وأبوهور ومرواو وقرشة وكشتمنة شرق وغرب وجرف حسين والدكة، وواجهت تلك القرىٰ العشر آثار بناء الخزان وحدها دون أن تنال اهتمامًا رسميًا في ذلك الوقت[1].

❋ التعلية الأولىٰ للخزان في ١٩٠٢م

بعد بناء الخزان؛ فإذا بالتعلية الأولىٰ للخزان تتسبب بطوفان جديد عام ١٩١٢م، ليرتفع منسوب مياه الخزان إلىٰ ١١٤ مترًا، ويتسبب في إغراق ثماني قرىٰ نوبية أخرىٰ هي: قورتة والعلاقي والسيالة والمحرقة والمضيق والسبوع ووادي العرب وشاترومة[2].

❋ التعلية الثانية عام ١٩٣٢م

تفاجأ النوبيون بالتعلية الثانية للخزان عام ١٩٣٢م، فأغرقت

---

(١) «النوبة .. الأرض، الإنسان، الحضارة .. أوراق نوبية»، ص ٤٧ - ٤٨، و«مشاكل النوبيين» منشور علىٰ موقع «النوبه اليوم».

(٢) السابق.

مياهها هي الأخرىٰ عشر قرىٰ نوبية هي: المالكي وكروسكو والريقة وأبوحنضل والديوان والدر وتوماس وعافية وقتة وأبريم وجزيرة أبريم، بينما أضيرت بقية القرىٰ النوبية الإحدىٰ عشرة الأخرىٰ، وهي عنيبة ومصمص والجنينة والشباك وتوشكىٰ شرق وغرب. حينئذ ارتفع صوت النوبيين بالشكاوىٰ، وبعد أكثر من ثمانية عشر عامًا من بناء الخزان، أصدرت الدولة القانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٣م الخاص بنزع ملكية أهالي النوبة وتقدير التعويضات اللازمة، إلا أن القانون حفل ببنود مجحفة في حق النوبيين، منها ما تم رصده في مذكرة النادي العربي العقيلي عن تعويضات منكوبي خزان أسوان والتي أرسلت إلىٰ مجلس الشيوخ ١٢ فبراير ١٩٤٤م. وقد سبق هذا القانون بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٣م، الذىٰ لجأت إلىٰ إصداره حكومة ذلك العهد، متخطية الإجراءات العادية التي ينظمها قانون نزع الملكية العام. والقانون المذكور قضىٰ بنزع ملكية المناطق النوبية المنكوبة بأجمعها، ولم يترك للنوبيين فرصة للمعارضة فىٰ تقدير التعويضات التي فرضتها الحكومة إلا مدة ١٥ يومًا، وهي مدة قصيرة لم يتمكن الكثيرون خلالها من الاطلاع علىٰ مقدار تعويضاتهم، هذا فضلًا عن جهل أغلبية الأهالي بطرق المعارضة في التقدير، حتىٰ إن الكثيرين منهم لم يعلموا بذلك الطريق القانوني للمعارضة إلا بعد فوات ميعادها[١].

---

(١) «مشاكل النوبيين» منشور علىٰ موقع «النوبة اليوم».

ذكر النوبي محمد مراد سنة ١٩٤٧م أن الأستاذ عبد الصادق عبد الحميد ألقىٰ بيانًا في مجلس النواب أثناء نظر ميزانية وزارة الأشغال سنة ١٩٣٦م، دلل فيه علىٰ أن التعويض مع كثير من التساهل والتجاوز كان يجب أن يقدر بمبلغ ثلاثة ملايين وستمائة ألف جنيه، علىٰ حين أن الحكومة قدرتها بمليون وسبعمائة ألف جنيه، ثم خصمت منها حوالىٰ نصف مليون جنيه. وحين قرر وزير الأشغال عام ١٩٤٤م توزيع ٤٠٦ فدان علىٰ بعض المنكوبين النوبيين في ناحية القرنة البعيرات، اعترض الموظفون وكتبوا مذكرة قائلين فيها أن هذه الأطيان أجود من أطيان بلاد النوبة، وأن التعويض يجب أن يكون مماثلًا[١].

وإزاء تلك المحنة؛ انتقل النوبيون إلىٰ سفوح الجبال ليبنوا مساكن لهم علىٰ طول نهر النيل، فاستنزفت تلك المساكن الجديدة أكثر مما أخذوه من تعويضات مقابل أراضيهم ومساكنهم الأصلية التي غرقت، كما تم تهجير البعض لقرىٰ بمدينة قنا مع تخصيص بعض الأراضي لهم عوضًا عما فقدوه، وكانت مشكلة عدم تعايش النوبيين مع البيئة الصعيدية متمثلة في هذه الهجرة التي أدت لتأجير النوبيين لأراضيهم لعشرات السنين، حتىٰ توارثها المستأجرون وتملكوها بوضع اليد وهجر أصحابها النوبيين وورثتهم لها[٢]. وفىٰ عهد حكومة مصطفىٰ النحاس عام ١٩٣٦م، كان أول مطلب

---

(١) السابق.

(٢) لقاء مع الأستاذ محيي الدين صالح في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٣م.

للنوبيين حمله نائب النوبة فى البرلمان عبد الصادق عبدالمجيد بعد الانتخابات هو إعادة النظر في التعويضات التي صرفت للأهالي ومنح أبناء النوبة أراض صالحة للزراعة شمال أسوان وجنوب قنا بدلًا من الأراضي التي أغرقتها مياه الخزان، والجدير بالذكر أن مصطفى النحاس قال عند إلقائه خطاب العرش في تلك الدورة البرلمانية أن حكومته ستعمل على إقامة مشروعات للري فى بلاد النوبة تعويضًا عما فقدوه بالإضافة لتقديم جميع الخدمات لأهلها.

ونتيجة لشعور النوبيين بتشعب مشكلتهم وأهمية منطقتهم وحيويتها لأمن وادي النيل الاستراتيجي، تقدم النائبان النوبيان فى البرلمان عام ١٩٤٧م سليمان عجيب وشاهين حمزة باقتراح مشروع ربط سكة حديد مصر والسودان بتكلفة أربعة ملايين جنيه، ولم تأخذ الحكومة هذا الاقتراح بمحمل الجد[١].

* إرهاصات مشروع السد العالي عام ١٩٦٠م

في بداية عام ١٩٥٣م؛ بدأت مجموعة من الدراسات حول مشروع السد العالي من كل جوانبه الهندسية والاجتماعية والاقتصادية[٢]، وفي إطار تلك الدراسات أجرت وزارة الشؤون الاجتماعية مسوحات سكانية واجتماعية للنوبيين عام ١٩٦٠م أثمرت الآتي:

---

(١) «مشاكل النوبيين» منشور على موقع «النوبة اليوم».

(٢) «النوبة .. الأرض، الإنسان، الحضارة .. أوراق نوبية»، ص ٨٩.

إجمالي تعداد النوبيين ثمانية وتسعون ألفًا وستمائة وتسعة نسمة، المقيمون منهم ثمانية وأربعون ألفًا وثمانية وعشرون، والمغتربون سعيًا وراء توفير لقمة العيش خمسون ألفًا وخمسمائة وواحد وثمانون، أما عدد الأسر المقيمة بالنوبة فبلغ ستة عشر ألفًا وثمانمائة وواحدًا وستين نسمة، والأسر المغتربة ثمانية آلاف وأربعمائة وسبعة وستين نسمة. ثم تشكلت بعد ذلك لجان لمواجهة الآثار الجانبية لمشروع السد العالي، ودراسة مستقبل المنطقة بقراها التسع والثلاثين وسكانها المائة ألف وما يملكون من أراض زراعية ومساكن ومواشي.

* أعوام الرحيل ١٩٦٣- ١٩٦٤م

واصلت الدولة تنفيذ مشروع السد العالىٰ، وبدأت الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، أما النوبيون فتم ترحيلهم علىٰ عجل إلىٰ هضبة «كوم أمبو» و«إسنا» وفقًا لجدول زمني مختزل وسريع، ورغبة في إخلاء بلاد النوبة قبل ١٥ مايو ١٩٦٤م وهو موعد تحويل مجرىٰ نهر النيل، وتم نقلهم بسيارات نقل البهائم وبمساعدة بعض المجندين من الجيش، وترك معظم النوبيين الكثير من متاعهم في الوطن المهجور مما لم يستطيعوا نقله، وحشروا في صحراء كوم أمبو وإسنا فىٰ مساكن خالفت المساكن التىٰ ألفوها ودون المستوىٰ المقبول وخلافًا للمسكن النموذجي الذىٰ وعدوا به وشاهدوه قبل عملية التهجير، بالإضافة لعدم تواجد مياه صالحة للشرب ولا كهرباء، حيث اعتمد النوبيون علىٰ الشرب من مياه الترع، مع

استحالة تربية المواشي والطيور التي تمثل أهم عناصر الحياة والدخل بالنسبة للمواطن النوبي المزارع، وبالإضافة لتعذر نقل الحيوانات التي كانت معهم إلىٰ المهجر الجديد، ذلك بخلاف نظرائهم النوبيين السودانيين وأبناء عمومتهم والذين لاقوا اهتمامًا أثناء هجرتهم إلىٰ «خشم القربة»= مهجرهم الجديد، حيث خصصت الحكومة السودانية لكل قطار مصاحب لأفواج المهاجرين طبيبًا بيطريًا لرعاية حيواناتهم الزراعية، كما تم تعويض كل مواطن نوبي سوداني مقابل كل نخلة ١٥ جنيه سوداني، بينما عُوض النوبيون المصريون مقابل النخلة المثمرة بـ ١ جنيه مصري (وهو نصف قيمة الجنيه السوداني)، والنخلة غير المثمرة بـ ٥٠ قرش[١].

هاجر النوبيون إلىٰ كوم أمبو وإسنا؛ وفقًا لشروط أبرموها مع الدولة، تتلخص في أرض زراعية بالنوبة مقابل أرض زراعية بالمهجر، ومسكن في النوبة مقابل مسكن بالمهجر، طبقًا لما شاهدوه وعاينوه قبل الهجرة في أسوان كمسكن نموذجي، وبناء علىٰ تلك القاعدة القانونية قرأ النوبيون جميع القرارات والقوانين التي صاحبت عملية التهجير، وبالأخص قرار رئيس الجمهورية بمرسوم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢م في شأن نزع ملكية الأراضي التي تغمرها مياه السد العالي، وكذلك القرار الوزاري الذي أصدرته وزارة الشؤون الاجتماعية برقم ١٠٦ بتاريخ ٢٤/٩/١٩٦٢م

---

(١) بعض هذه المعلومات تحصلت عليها من خلال لقائي بالأستاذ محيي الدين صالح.

بشأن قواعد تعويض وتمليك إسكان أهالي النوبة، لكن التنفيذ جاء مغايرًا لما اتُفق عليه. ولم يتسلم النوبيون مسكنًا وخمسة أفدنة وحيوانا زراعيا لبدء حياة جديدة وكريمة.

يتميز السكن في الموطن النوبىٰ الأصلي بالحفاظ علىٰ العادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتز بها النوبيون، ومن أهمها التكافل الاجتماعي والعمارة النوبية التي لخص فلسفتها شيخ المعماريين المهندس حسن فتحىٰ بأنها نظام حياة وليست إيواء؛ فالبيوت تطل علىٰ النهر، وفناؤها مكشوف إلىٰ السماء، ومزودة بحظيرة مستقلة للمواشي والطيور، والمسكن مقام علىٰ مساحة ٣٥٠ -٥٠٠ متر مربع من خامات البيئة؛ حيث بني معظمها باللبن والقليل منها بني بالحجر الرملي النوبي. أما السكنىٰ في المهجر؛ فقد بنيت المساكن متلاصقة ضيقة وحشر فيها النوبيون، كما تخلل قراهم أسر غير نوبية، مما ألغىٰ الخصوصية النوبية وأسلوب التكامل الاجتماعي والأمني الذي توارثوه جيلًا بعد جيل في النوبة الأصلية، بالإضافة إلىٰ عدم استكمال المرافق اللازمة، وعدم معالجة التربة غير الصالحة التي بنيت عليها هذه المساكن، مما جعلها عرضة للانهيارات المتتالية، الأمر الذىٰ تحمل معه النوبيون نفقات باهظة تزيد كثيرًا عما تلقوه من تعويضات سابقة لجعل تلك المساكن صالحة للسكن الآدمي.

* <u>الدولة والمجتمع النوبي</u>

بدراسة وتحليل مطالب واحتياجات النوبيين؛ يتبين أنها

مطالب اجتماعية واقتصادية وقانونية وتنموية، بيد أنها اصطبغت بصبغة سياسية بغية تحقيقها بل ومحاولة انتزاعها، كما أن ما يواجهه النوبيون من مشكلات يحمل في طياته بعدين أساسيين، أحدهما خاص وهو ما يتعلق بالهجرات النوبية وما ترتب عليها من نتائج سلبية علىٰ حياة النوبيين، وبعد آخر يدخل في إطار الهم المصري الذي يثقل كاهل الغالبية من المواطنين والذي يتمحور حول الصعوبات الاقتصادية والتنموية التي يعاني منها المجتمع المصري بشكل عام.

تم في عملية التهجير التي صاحبت مشروع السد العالي نقل خمسين ألف نسمة من ٤٥ قرية ونجع تنتشر علىٰ الشريط الضيق الذي يمتد علىٰ ضفتي النيل النوبي زهاء ٣٥٠ كم، ومنذ عام ١٩٦٣م وحتىٰ عام ١٩٦٤م بلغت أعداد المهجرين ستين ألف نسمة، وحددت الحكومة المصرية حينها مدينة «نصر» كعاصمة إدارية للإقليم الجديد في كوم أمبو وإسنا، ووضعت فيها الحكومة كافة الخدمات من نادي اجتماعي ومحطة كهرباء ومحطة طلمبات مياه ومكتب تموين ومخازن بنك التسليف الزراعي وسلخانة ووحدة بيطرية وأخرىٰ زراعية وثالثة لمكافحة الآفات ومركز للشرطة ووحدة مطافي، بالإضافة لمقر مجلس المدينة[١]. كما تم تجهيز باقي المدن في النوبة الجديدة بالتالي[٢]:

---

(١) «النوبة .. الأرض، الإنسان، الحضارة .. أوراق نوبية»، ص ١١٨ - ١١٩.

(٢) بتصرف من السابق.

الخدمات التعليمية	٢٠ مدرسة ابتدائية + ٣ مدارس إعدادية + ٤ مدارس ثانوية ومعلمين + عدد من دور الحضانة.
الخدمات الصحية	مستشفىٰ مركزي بمدينة «نصر» + ٤ مجموعات صحية + ٩ وحدات صحية بسيطة في القرىٰ.
الخدمات الاجتماعية	٦ وحدات اجتماعية + ٣٦ جمعية لتنمية المجتمع + ٨ مشاغل للفتيات + ١٠ ساحات شعبية.
خدمات متنوعة	٣٠ جمعية تعاونية + ٢٦١ محل تجاري وأسواق + ١٧ مخبز آلي + ٦ مكاتب بريد بالإضافة إلىٰ مكاتب بريد أهلية في كل قرية + ٣ نقاط شرطة + ٧ مساجد بالإضافة لزوايا للصلاة في كل قرية + ١١ ماكينة إنارة.
خدمات زراعية	استصلاح واستزراع ٣١ ألف فدان وشق الترع والمصارف وإقامة محطات الري والطلمبات الخادمة لهذه الأراضي.

ووقت وصول النوبيين لمساكنهم الجديدة، قامت السلطات بتسليم كل أسرة منزل وفدان واحد للإعاشة، واشترطت عليهم

زراعة هذا الفدان قمح، بيد أن حاجة الناس للخضروات لأنفسهم ولمواشيهم أجبرتهم علىٰ زراعة الخضروات فيما بعد. وفي عام ١٩٦٥م بدأت الحكومة في توزيع الأراضي الملك علىٰ مستحقيها، وكانت في البداية ٦٠٠٠ فدان، ثم في عام ١٩٦٩م تم توزيع ٥٤٠٠ فدان أخرىٰ علىٰ ٤٠٠ أسرة، وتم التوزيع تبعًا لشرط أن يكون المتملك ممن حاز ملكية أرض في موطنه القديم بمساحة لا تقل عن واحد فدان ولا تزيد علىٰ خمسة أفدنة للأسرة الواحدة متضمنة فدان الإعاشة الذي تم تسليمه في أول أيام التوطين. كما جعلت الحكومة الزراعة في هذه المساحات المحدودة مشروطة بزراعة نصفها بقصب السكر، وقامت من جانبها بكافة العمليات الزراعية لهذا المحصول وتركت للمواطنين خدمة الأرض. وقدرت الحكومة حينها سعر الفدان الجديد بـ ٢٧٠ جنيه تسدد للدولة من واقع نصف الدخل الصافي من قصب السكر لمدة ٤٠ سنة، في حين كان تقديرها للأراضي القديمة التي غرقت ما بين ٥٠ إلىٰ ٢٠٠ جنيه للفدان الواحد، ولم توقع عقود الملكية إلا بعد انتهاء عمليات التهجير[١].

---

(١) السابق، ص١١٩ - ١٢٠، وقد ذكر الدكتور حمدي الباقر أنه التقىٰ الشيخ صالح عبد العزيز أبو راس من قرية «عنيبة» في ١٥ مارس ١٩٧١م وأوضح له سبب التأخر في تمليك الأراضي، وقال أن الدولة كانت تعطي فرصة ٥ سنوات للمزارعين لإثبات الجدية والكفاءة في الزراعة ثم تحدد علىٰ أساسهما أحقيته للتملك أو نزع الأرض منه.

وقد تشكىٰ النوبيون من عدد من الصعوبات والعقبات التي واجهتهم عقب التهجير نجملها في الآتي:

- عدم إشراكهم في التخطيط والترتيب لعملية التهجير وما تبعها من وضع معايير توزيع وتخصيص الأراضي والتعويضات.

- الفجوة التي نشأت من عدم اكتمال بناء منازل المهجرين؛ حيث تم بناء ١٦٠٠٠ وحدة سكنية فقط من إجمالي ٢٥٠٠٠ وحدة كان من المفترض أن تأوي المهجرين.

- تفريق الدولة بين المقيمين في الموطن القديم وبين المهاجرين خارج النوبة من أبنائها؛ حيث حرم المهاجرين من المنازل والأراضي.

- تعرضت أكثر المنازل الجديدة بعد فترة من الزمن، ونتيجة لسرعة بنائها، إلىٰ تشققات في الحوائط، ثم ساعدت طبيعة الأرض الرخوة التي بنيت عليها علىٰ تهدم بعضها، بالإضافة إلىٰ الآثار الناجمة عن ازدياد أعداد الأفراد داخل الأسرة الواحدة، وبالتالي ضيق هذه المنازل عليهم، الأمر الذي سبب ضيقًا وتضجرًا لسكان هذي المنازل.

- احتفظت الحكومة بنصف مبالغ التعويضات المستحقة للنوبيين المهجرين مقابل أثمان الأراضي والمنازل الجديدة، بيد أن النصف الثاني الذي صرفته الحكومة لم يكن ليكفي حاجات هؤلاء المهجرين، خاصة مع المشكلات التي واجهتهم في مساكنهم الجديدة.

- سوء حالة التربة في الأراضي في الموطن الجديد، الأمر الذي لم يسعفهم في تدوير دورة الحياة الزراعية.

كانت أحد أشكال الحراك النوبي الساعي لإنجاز خطوات في طريق حل مشكلاته هي تشكيل «لجنة متابعة الملف النوبي»[1] التي تكونت في الإسكندرية عام ٢٠٠٥م، والتي عنيت بعمل إحصاء دقيق لأعداد النوبيين، وكذا السعي لنشر الوعي بالقضية النوبية من خلال المؤتمرات والندوات والحفلات الثقافية والفنية المعبرة عن التراث النوبي. كما يضاف إلىٰ هذه المساعي أنشطة «النادي النوبي العام» و«المركز الثقافي النوبي»، حيث عنيت هذه الأندية والمراكز بعمل الندوات واللقاءات التي تجمع أبناء النوبة وتثير النقاشات والحوارات لرسم سبل حلها، بالإضافة لعقد الاتفاقات والبروتوكولات المنشغلة بتحسين وتطوير الوعي الثقافي النوبي، ونشر وسائل تنمية هذه الوعي في البيئة الثقافية المصرية.

وعقب ثورة ٢٥ يناير؛ وبالتحديد في ٢٣ يوليو ٢٠١١م، عقد «مؤتمر الوفاق النوبي العام» والذي خرج بتوصيات تنفيذية موجهة للمجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة الحاكمة حينئذ، مفادها المطالبة بحق عودة النوبيين لأراضيهم والمطالبة بدعم التنموية والتعميرية بمنطقة النوبة. تبعه في ١١ سبتمبر ٢٠١١م بيان صادر عن «النادي النوبي

---

(١) لهذه اللجنة صفحة علىٰ موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) بنفس الاسم، والصفحة معنية بمتابعة آخر التطورات والأخبار والأحداث المهمه الخاصه بالقضية النوبية.

العام» يرسم فيه خطوات اتخذها النادي لتحقيق مطالب النوبيين[1].

مع بقاء المشكلة النوبية في حالة ركود طويل وحتىٰ انتهاء الحقبة المباركية في ١١ فبراير ٢٠١١م - مع استمرار دولته وأدواتها عقب ثورة ٢٥ يناير -، لم يرصد حراكًا نوبيًا مختلفًا أو بارزًا تجاه القضايا والمطالب العالقة منذ عشرات السنين إلا من اعتصام أقيم في محافظة أسوان في ٥ سبتمبر ٢٠١١م ووقفة أمام مجلس الوزراء في ذات اليوم، في محاولة للتمَوقع في الخريطة الاجتماعية والسياسية الناشئة في المشهد المصري عقب الثورة، وهو الأمر الذي لم يلق ردة فعل كافية لمطالب النوبيين من قبل المجلس العسكري آنذاك والذي كان غارقًا وطرفًا في أتون صراعات القوىٰ الاجتماعية والسياسية المتنافسة علىٰ حجز أكبر مساحة من أدوات الفاعلية في الحالة المصرية ما بعد الثورة.

بينما برزت مطالب التدويل والتصعيد الذي بلغ حد العنف المسلح في حقبة مرسي، فقد قرر «الاتحاد النوبي العام» بأسوان في إبريل ٢٠١٣م توكيل المحامي الدولي الدانماركي «كريستيان هارلينج»، لرفع دعوىٰ أمام المحكمة الأفريقية والتقدم بشكوىٰ إلىٰ المفوضية الدولية لحقوق الإنسان، كما قرر الاتحاد تنظيم مظاهرة سلمية علىٰ الطريق البري بين مصر والسودان، وتجاهل تهديدات

(١) انظر صور من هذه الوثائق في: «النوبة .. الأرض، الإنسان، الحضارة .. أوراق نوبية»، الوثائق الملحقة بالكتاب.

حرس الحدود والمخابرات الحربية بإطلاق النار، في حال توجههم إلىٰ المنطقة، حسب بيان أصدره الإتحاد، وقال البيان الذي صدر عقب اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد النوبي العام بأسوان أنهم يحملون المسؤولية للقوات المسلحة في حال إطلاق النار علىٰ الشباب النوبي المسالم، ويحمّل القوىٰ السياسية المصرية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من حدوث دارفور جديدة، وقال هاني يوسف - رئيس الاتحاد النوبي العام بأسوان - أن ثورة يناير قامت بأيدي الشباب المصري، ونحن -النوبيين- الوحيدون الذين قررنا إيقاف المطالب الفئوية لحين استقرار البلاد سياسيًا، وعندما استمر المجلس العسكرىٰ بنفس نهج الرئيس المخلوع كنا نأمل في رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسي أن يعيد الحق لأصحابه ويرفع الظلم بعد أن صوّت النوبيون بنسبة ٨٠٪ لصالحه، إلا أننا فوجئنا بنفس منهج المخلوع والمجلس العسكرىٰ وطالبناه منذ ٤ شهور بحل مشاكلنا أسوة بأبناء سيناء، إلا أنه لم يكترث بالرد علينا. وأضاف أنهم تأكدوا من وجود صفقة بين المجلس العسكري والإخوان لإدارة الملف النوبي، فيما أوضح لهم مستشار الرئيس للشئون القانونية حينها أن مشكلاتهم الحقيقية مع المخابرات الحربية بسبب وجود هاجس أمني بالانفصال[١].

---

(١) «الاتحاد النوبي يبدأ تدويل قضيته ويحذر من دارفور جديدة»، جريدة «الوطن» المصرية، في ١ مايو ٢٠١٣م.

وقد ثارت الدعوة لانفصال النوبة بشكل بارز في عهد الرئيس مرسي من خلال ما سمي بـ«شباب حركة كتالة النوبية المسلحة» التي تأسست في ديسمبر ٢٠١٢م، حيث أعلن حينها عدد من النشطاء النوبيين عن تكوين هذه الحركة الانفصالية المسلحة للدفاع عن الهوية النوبية، وتحمل اسم «كتالة»، وقال مؤسسوها أن هذه الحركة تعد الأولىٰ من نوعها في جنوب مصر، وتهدف إلىٰ انفصال أسوان والنوبة عن حكم نظام الإخوان، وقالوا أن فكرة إنشاء الحركة كانت قيد التفكير فقط حتىٰ شاهدوا بأنفسهم عددًا من الإهانات المتكررة للنوبة وأهلها من جانب الرئيس محمد مرسىٰ وعددٍ من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، مما أدىٰ إلىٰ إعلانهم بدء تنفيذ هذه الفكرة علىٰ أرض الواقع[١]. وقد شنَّ أسامة فاروق - المسؤول التنفيذي للحركة - هجوما شرسًا علىٰ جماعة الإخوان المسلمين، واصفًا إياهم بالأعداء وليس الإخوان كما يدعون، مؤكدًا أن الإخوان خدعوا الشعب واستخدموا الدين الإسلامىٰ كمخدر، وأنهم كانوا الفصيل السياسي الوحيد علىٰ الساحة السياسية المستعد لخوض الانتخابات البرلمانية والرئاسية كما ذكر أن وجود الدكتور محمد مرسي فىٰ سدة الحكم غير شرعي؛ لأن كل ما بني علىٰ باطل فهو باطل، مضيفًا أن الإخوان عقدوا الصفقات السياسية من أجل الإسراع في إجراء الانتخابات نظرًا

(١) «للمرة الأولىٰ حركة نوبية مسلحة للانفصال عن دولة الإخوان»، جريدة «الوطن»، ٧ يناير ٢٠١٣م.

لجاهزيتهم لها، كما أعلن فاروق عن امتلاك الحركة من السلاح ما يكفيها للدفاع عن نفسها وعن أراضي النوبة، مشددًا علىٰ أنه لن يتم استخدام السلاح أو حمله إلا في حالات الضرورة، وإذا تطلبت الأمور استخدامه، وأكد فاروق أن الحركة هدفها الأول هو الحفاظ علىٰ الكرامة والهوية النوبية بكل مشتملاتها من لغة وثقافة ودين، وإذا تطلب حماية الكرامة والهوية النوبية حمل السلاح فلا بديل عنه[1].

وقد استدرك الموقف المستشار محمد صالح عدلان - رئيس نادي النوبة العام بالقاهرة - أن دعوات انفصال النوبة عن مصر مجرد انفعال وتعبير عن الغضب وأنه لن يحدث أبدًا، وأكد في تصريحات خاصة لجريدة «اليوم السابع» أنه سيقوم بزيارة للنوبة لمقابلة شباب «حركة كتالة»، والتىٰ هددت منذ أيام بإعلان المنطقة من مدينة إسنا جنوب الأقصر وحتىٰ حلفا جنوب أسوان منطقة نوبية مستقلة عن مصر، لإقناعهم بالعدول عن تلك التهديدات. كما أعلن عدلان عن رفضه ورفض نادي النوبة لتلك الأفكار قلبًا وقالبًا باعتبارها تهدد الأمن القومي لمصر[2].

---

(١) «الرئيس التنفيذىٰ لحركة كتالة النوبية: لدينا ما يكفي من السلاح ولن نستخدمه إلا فىٰ الضرورة وهدف الحركة الدفاع عن الهوية النوبية ولم ندعو للانفصال وسنشارك فىٰ مظاهرات ٢٥ يناير لإسقاط حكم المرشد، تصريحات خاصة لجريدو «اليوم السابع»، الأحد ١٣ يناير ٢٠١٣م.

(٢) «رئيس نادي النوبة: دعوات الانفصال عن مصر مجرد انفعال غاضب»، جريدة «اليوم السابع»، الثلاثاء ٨ يناير ٢٠١٣م.

قد يبدو بناءًا علىٰ ما افترضته في مقدمة الدراسة؛ أن التوظيف السوسيو- سياسي المحبوك من فواعل الدولة المباركية العميقة لتطييف المجال العام المصري، واستخدام حالة الاستقطاب الطائفي والعرقي والأيديولوجي لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، قد تحقق بشكل واضح إبان حقبة مرسي، فعلىٰ الرغم من كون الأحداث التي طرأت علىٰ الملف النوبي خلال حكم مرسي تبدو علىٰ غير المعتاد من سلوك النوبيين علىٰ مر السنين في التعاطي مع ملف مشكلاتهم؛ إلا أن هذا التغير لا يعدو كونه معللًا بالفرضية التي ذكرتها آنفًا، فحسب كلام الأستاذ محيي الدين صالح - مستشار مكتبة الإسكندرية لشؤون التراث النوبي - أن النوبيين لا ولم يفكروا أبدًا في اتخاذ أية خطوات تصعيدية صدامية علىٰ المستوىٰ السياسي والاجتماعي لحل مشكلاتهم، وتصريحه هذا يتضمن مسلك العديد من النوبيين حسب قوله[1].

أما الأديب النوبي الأستاذ حجاج أدول، وهو ممثل النوبيين في لجنة الخمسين المعينة من السلطات المصرية عقب انقلاب ٣ يوليو العسكري علىٰ الدكتور محمد مرسي، فقد سره ما تحقق للنوبيين في مسودة الدستور التي أخرجتها هذه اللجنة حيث قال: (هذا الدستور رائع؛ ففيه حق العودة، وغيره من الحقوق، لنقرأ أهم بند كُتب لنا ولمحافظات الحدود وغيرها، وهي المادة رقم ٢٣٦

(١) في لقاء جمعني به في ٢٢ ديسمبر الماضي، وهو الأمر الذي لم يستبعده الأستاذ طارق يحيىٰ أحد شباب لجنة متابعة الملف النوبي بالأسكندرية في اتصال هاتفي معه.

من مشروع الدستور التي تذكر أن الدولة تكفل الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها في مشروعات التنمية وفي أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلي، خلال عشر سنوات، وذلك علىٰ النحو الذي ينظمه القانون، وتعمل الدولة علىٰ وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلىٰ مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات، وذلك علىٰ النحو الذي ينظمه القانون. بند رائع للصعيد وسيناء ومطروح والنوبة، وليقرأ النوبيون الفقرة الثانية من هذه المادة الرائعة، إن محتواها هو اعتراف بحق العودة، وهو الحق الأساسي الذي عانىٰ النوبيون الكثير من أجل إقناع المسئولين والشعب عامة به، اعتراف بحق عودة النوبيين لموطنهم النوبي خلال عشر سنوات، هذا من بعد ظلم كتم الصدور وطعن القلوب وأبكىٰ العيون)[1].

كما قال المستشار محمد صالح - رئيس نادي النوبة العام - خلال كلمته بالملتقىٰ الثقافي لشباب النوبة، أن الدستور - يقصد مسودة دستور ٢٠١٣م - أعاد الحق للنوبيين؛ حينما نصّ فىٰ إحدىٰ مواده علىٰ ضرورة إعادة توطين أهالي النوبة، مشيرًا إلىٰ أهمية

---

(١) حوار أجراه موقع «مصراوي» مع ممثل النوبيين في لجنة الخمسين الأستاذ حجاج أدول وذلك في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣م.

التمثيل المشرف لأهالي النوبة في مجلس الشعب المقبل[1].

ويبقىٰ السؤال المفصلي في مدىٰ مصداقية تحقيق هذه النصوص الدستورية؛ ألا وهو: ما هي الآلية التنفيذية الإجرائية والقانونية التي سيتم من خلالها تحويل هذه النصوص المخطوطة في صفحات الدساتير إلىٰ واقع يؤمل النوبيون رؤيته ومعاينته؟

---

(١) «رئيس نادي النوبة: الدستور المصري أعاد للنوبيين حقهم»، تصريح منشور علىٰ موقع جريدة «اليوم السابع»، الأحد، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٣م.

المطلب الثالث

النوبيون والتفاعلات الخارجية

في تسعينيات القرن الماضي، وبحماسة وانطلاقة بعض الشباب النوبي المعتز بأصوله، تم إنشاء «مركز الدراسات النوبية والتوثيق» بلندن، ثم أعقبه افتتاح فرع بالقاهرة والخرطوم، يهدف المركز إلىٰ تشجيع وتنمية البحوث العلمية والأكاديمية المتعلقة بالتخصصات النوبية علىٰ وجه الخصوص عبر وسائل عدة، منها إنشاء مكتبة متخصصة في التراث النوبي توفر للباحثين الوثائق والكتب والدراسات العلمية والأعمال الإبداعية، والعمل علىٰ دراسة اللغة النوبية وتطويرها وتعليمها والحفاظ على تراثها ونشره وحمايته من الاندثار، وكذلك تشجيع التأليف والترجمة للأعمال العلمية والإبداعية، وتوسيع النشر الثقافي بكافة الأشكال المكتوبة والمسموعة والمرئية[1]، بالإضافة إلىٰ الاهتمام بدراسة اللغويات

---

(١) أصدر المركز نشرة دورية بعنوان «إركي»، وتعني في اللغة النوبية الوطن.

وتنمية الرغبة لدراسة كافة تخصصاتها، كما اهتم المركز بتشجيع إقامة المعارض والمهرجانات والمؤتمرات[1].

كما أنشأت «الجمعية العالمية للدراسات النوبية» عام ١٩٧٢ في العاصمة البولندية وارسو، وهي جمعية علمية تعنىٰ بالأبحاث الأثرية والتاريخية بالتراث النوبي.

أما الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ فقد ساهم «مركز البحوث الاجتماعية» التابع لها في عدد من المشاريع البحثية والاستبيانات المعنية بالشأن النوبي، كما أنها تخصص عددًا من المنح المجانية السنوية للطلبة النوبيين، سواءًا من مصر أو السودان، للدراسة بالجامعة في جميع المراحل التعليمية.

وتساهم مكتبة الإسكندرية بصورة بارزة في المساعدة علىٰ المحافظة علىٰ التراث النوبي من خلال «مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي»[2]؛ حيث عقدت برتوكولًا بينها وبين «نادي النوبة العام» تم من خلاله الاتفاق علىٰ مشروع لتأسيس قاعدة معلومات متخصصة في المصطلحات والفولكلور النوبي، بالإضافة لتدريب وتأهيل الكوادر العلمية علىٰ التعامل وتغذية هذه القاعدة بالمعلومات والوثائق، وكذلك الربط بين الهيئات النوبية المختصة

---

(١) «النوبة .. الأرض، الإنسان، الحضارة .. أوراق نوبية»، ص ٨٠-٨١.

(٢) المدعوم من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وبين المركز لتطوير قاعدة البيانات ونشر استخدامها بين الباحثين والمهتمين[1].

كما أنشأ الأستاذ أبو بكر سيد أحمد موقعًا خاصًا بالتراث والتاريخ النوبي = www.thenubian.net، وكذلك صفحة علىٰ موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، وهي ثرية بالمعلومات والصور المتعلقة بالشأن النوبي وباللغة الإنجليزية.

كما أنشأ في لندن «Nubian Life Resource Centre»، المعني بشؤون النوبيين في بريطانيا وفي أفريقيا، تدور أنشطة المركز حول بعض البرامج التدريبية الثقافية، والمساعدة في إنشاء بعض المشاريع، والتوعية ببعض الخدمات الصحية المقدمة، والاهتمام ببرامج لمحو الأمية للكبار.

قد تشكل هذه الجهود والأفكار، بالإضافة لما تقوم به قطاعات التوعية السياحية في مصر والسودان، وكذا أقسام وكليات علم الآثار = Archaeology في مختلف الجامعات المصرية والسودانية والعالمية، مدخلًا لرسم صورة التفاعل النوبي علىٰ المستوىٰ الخارجي، فالمشكلة النوبية لا تعدو كونها مشكلة داخلية اقتصادية اجتماعية مركبة، ويمكن إجمالها في مطلبين أساسيين، أحدهما حق العودة للموطن القديم، والثاني تعويض ٥٢٠٠ أسرة نوبية متضررة من التهجير ولم تتحصل علىٰ التعويضات المستحقة

(١) «النوبة .. الأرض، الإنسان، الحضارة .. أوراق نوبية»، ملحق (٤).

من قبل الحكومة، ولا رغبة لدىٰ قطاعات واسعة من النوبيين لاتخاذ أي خطوات تصعيدية لتحقيق هذه المطالب، سواءًا علىٰ المستوىٰ السياسي الداخلي أو علىٰ المستوىٰ الدولي[١].

تتفرع من هذي المطالب مطالب أخرىٰ؛ كالمطالبة بزيادة المشروعات التنموية والاقتصادية في النوبة، والمطالبة بالتمثيل والتوزيع الانتخابي والنيابي المعبر عن حقيقة الحضور والفاعلية التي تمثلها النوبة في المجتمع المصري، كما تتداعىٰ أصوات بعض النخب النوبية بطلب زيادة الوعي المجتمعي بالتاريخ النوبي من خلال تدريسه في المدارس والجامعات بشكل أكبر، وكذلك مطالبة الحكومة بدعم المشاريع الثقافية والبحثية النوبية.

إلا أن بعض النخب النوبية تعيش حالة من المظلومية والشعور بالاضطهاد المتعمد ضد العرق النوبي، الأمر الذي دفعهم لنشر هذه الحالة وتسويقها في الداخل النوبي، خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، بل بلغ الأمر بالأديب النوبي المعروف «حجاج أدّول» بالمطالبة بتدويل القضية النوبية حيث يقول: (من المستغرب أن يهتم العالم كله بالآثار النوبية من معابد وخلافه، ويتعامىٰ عن النوبيين أنفسهم، ومن المستغرب أيضًا أن يتم تدويل قضية الآثار النوبية بصفتها حضارة إنسانية عالمية، وحين نطالب بتدويل عملية إنقاذ الشعب النوبي تثور الحكومة المصرية. . . التدويل يعني التعامل مع

---

(١) هكذا أخبرني الأستاذ محيي الدين صالح.

هيئات إنسانية عالمية، أي التعامل مع مقررات ضمير وعقول شعوب العالم المختلفة... وعليه؛ فإن كل مخاطبة لجهة من الجهات يجب أن نعلم طريقة تفكيرها لكي نعلم الأسلوب الأمثل لكسب عقلها وقلبها. الحكومات لن تفيد إلا إذا رأت مصلحة لها، ونحن لم ولن نتعامل مع مصالح الآخرين بما يضر مصالح مصر، لكننا نتعامل معها إن كانت المصلحة مشتركة بينها وبين الشعب المصري، بما فيها القطاع النوبي)[١].

ويقول في موضع آخر: (قضيتنا قضية وجود، فإما وجود وإما ضياع؛ إما وجود في موطننا النوبي وإما كل شيء ضائع، ولأن هناك قوىٰ تريد انتزاع موطننا النوبي منا، فصدامنا معها يجب أن يكون مفزعًا بقدر ما التهديد بمحونا يعد مفزعًا)[٢]. ثم يستطرد الرجل في رفع حدة الهجوم الشديد علىٰ الدولة وسائر المسؤولين فيها، ويرصد من خلال الحديث الحاد الاستقطابي مدىٰ الفساد والظلم والمحسوبية التي تسري في دواليب ومؤسسات الدولة المصرية حتىٰ نهاية عهد مبارك، ويستمر حتىٰ نهاية الكتاب يستحث النوبيين ونخبهم علىٰ السير بمنطقه التصعيدي[٣].

وقضية التدويل التي قصدها ويقصدها قطاع من النوبيين؛ هي

---

(١) «النوبة وافتقاد البوصلة .. تحليلات وآراء عن القضية النوبية»، حجاج أدول، ص ٢٢-٢٣، بدون دار نشر ٢٠١١.

(٢) السابق، ص ٥٠.

(٣) انظر في المصدر السابق من ص ٥٠ - نهاية الكتاب.

التحاكم إلىٰ القوانين والقواعد الدولية المتعلقة بحقوق الأقليات ومفاهيم المساواة والمواطنة، لا ما يشتهر عن موضوع التدويل من الاستقواء بدول أخرىٰ للتدخل في الشأن الداخلي المصري؛ فمن خلال أكثر من لقاء مع بعض النوبيين، يشددون دومًا علىٰ تقديمهم المصلحة الوطنية المصرية علىٰ كل مصلحة، ويرفضون بشدة فكرة التدخل الخارجي في الشأن المصري، وهو الأمر الذي قد يوضح مقصد بعض النوبيين من فكرة التدويل، كما أنه يفسر ارتفاع لهجة الصدام والتحدي التي تسري في كتابات ومطالبات الأستاذ حجاج والتي تحمل قدرًا من الحماسة والاندفاع والتعصب العرقي بعض الشيء.

ومع تتبع النشاط النوبي الخارجي؛ نجده منحصرا في النشاطات الثقافية والتوعوية التي تقوم بها الجاليات والروابط النوبية في الخارج[1]، والمعتمدة علىٰ حسن عرض التراث والآداب والفنون النوبية المختلفة، وتقوم بعض هذه الجاليات والروابط أيضًا بإنشاء مدارس عربية منوط بها تعليم أبنائهم وأبناء الجاليات العربية الأخرىٰ[2]. كما أن التواصل مع الجامعات والمؤسات الألمانية والفرنسية والبولندية المتخصصة في دراسة الحضارة والتراث النوبي، هو أحد أبرز مساعي النوبيين لنشر وإبراز حضورهم وفاعليتهم علىٰ المستوىٰ الحضاري التاريخي، ورغبة في

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: «رابطة أبناء النوبة المصريين بالمملكة المتحدة».

(٢) انظر علىٰ سيل المثال: «المدرسة العربية الدولية» بلندن.

حجز مساحة من الحضور الثقافي المعاصر، والتي يرونها مهملة في مصر؛ فالتاريخ النوبي والثقافة النوبية لم تلق حفاوة واهتمامًا في مناهج التعليم المصرية، ويندر وجود أقسام خاصة بالحضارة أو اللغة أو الأدب النوبي في الجامعات والمعاهد المصرية، حيث يمثل غياب النوبة في المكون الثقافي المصري - حسبما يرون - أحد أكبر الشكاوىٰ التي يعانيها النوبيون في مصر.

المبحث الثالث

الأقلية البهائية

المطلب الأول

مدخل وصفي تاريخي

قد يبدو النظر في المذهب البهائي مختلفا من الناحية النشأوية والبنيوية عن باقي الأقليات التي تناولناها في دراستنا هذه؛ فالأمر في هذه الحالة خليط من عدة أديان ومذاهب وفرق وأفكار وخواطر شخصية، بدأت بالأساس من المذهب الإسلامي الشيعي الاثنا عشري = الشيخي، ثم أضاف إليه مؤسس المذهب ميرزا علي محمد الشيرازي (١٨١٩-١٨٥٠م) جملة من أفكار فرق الإسماعيلية والحلولية، مع دعوىٰ النبوة والوحي.

تدعي المتحدثة باسم البهائيين في مصر د. بسمة موسىٰ أن البهائية موجودة في ٢٣٥ دولة ومقاطعة علىٰ مستوىٰ العالم، وأنها تعتبر ثاني أكبر ديانة انتشارًا من الناحية الجغرافية بعد الديانة المسيحية، وقبول هذه الدول والمقاطعات للبهائية معناه أنها ديانة

سلام وتقيم لها المحافل والمعابد وتمثل تمثيلًا رسميًا في الأمم المتحدة[1].

ويؤرخ البهائيون لحقبة الدعوة البابية التي هيأت لقيام المذهب البهائي في عام ١٨٤٤م الموافق ١٢٦٠هـ، بينما يقسم البهائيون مراحل نشأة المذهب - هم يسمونه دين سماوي - كالتالي:

- **أولًا: الإعداد أو الشّيخيّة**

في أوائل القرن التّاسع عشر ظهرت فرقة «الشّيخيّة» الشيعية التي أسسها الشيخ أحمد بن زين الدين بن إبراهيم الإحسائيّ، المولود بشبه الجزيرة العربيّة عام ١٧٤٣م، عكف الإحسائي علىٰ تغيير معتقدات الشّيعة، وقال أنّ الإمام الموعود/المنتظر لن يخرج من الخفاء، وإنّما سيولد في صورة شخص من أشخاص هذا العالم، وأنّ المعاد يكون بالجوهر لا بالعنصر الترابيّ؛ فالجسد يبلىٰ بعد الموت، أمّا الحشر والنّشر فيكون بالرّوح وهو من الجواهر. تابع أبحاث الإحسائي من بعده تلميذه «كاظم الرّشتي»، وواصل رؤىٰ شيخه في ظهور الموعود، وعدّد لتلاميذه أوصافه وعلاماته، وأعلن في أواخر أيّامه أنّ تعاليم الشّيخيّة قد استوفت غرضها في التّهيئة لمجيئه، وأوصىٰ تلاميذه بالتشتت بحثًا عنه،

(١) حوار الصحفي شارل فؤاد المصري مع د. بسمة موسىٰ منشور علىٰ موقع جريدة «المصري اليوم» بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٨م.

وبعد وفاته هاموا في أرجاء إيران بحثًا عن هذا الإمام المنتظر[1].

- **ثانيًا: دورة البشير أو البابيّة**

امتدت دورة البشير أو المبشّر ثماني سنوات، تقسم إلىٰ ثلاث مراحل: مرحلة الكشف، ومرحلة الإعلان، ومرحلة الاستقلال.

١- مرحلة الكشف

جرت معظم أحداثها في مدينة شيراز، ففي غضون عام من انتشارهم بحثًا عن «القائم»، التقىٰ أحد أئمتّهم وهو الملاّ حسين بشروئي بالسيد علي محمد، أحد تجّار وأعيان مدينة شيراز، الذي دعاه إلىٰ منزله، وسرعان ما انبهر الملاّ حسين بشخص مضيفه، وفي الليلة الخامسة من جمادىٰ الأولىٰ ١٢٦٠هـ والموافق لليلة ٢٢ مايو ١٨٤٤م، كشف السّيد علي محمّد لضيفه النّقاب عن كونه هو «الباب» = وهو لقب يبيّن أنّه مقدّمة لمجيء «من يظهره الله» الظهور الذي بشّر بقرب مجيئه أحمد الإحسائي وكاظم الرّشتي. وفي أوّل الأمر؛ ساور الشّك الملاّ حسين، وهو أخصّ تلامذة السّيد كاظم، الملمّ بكلّ أقواله عن الموعود وأوصافه وعلاماته، وهو الفقيه الّذي أعدّ نفسه للتّعرّف علىٰ «الموعود»، فطلب الدّليل تلو الدّليل، حتّىٰ ادعىٰ نزول سورة «قيّوم الأسماء»، وادعىٰ كذلك الملاّ حسين نزول

(١) «من تاريخ الدّينُ البَهائيّ»، منشور علىٰ موقع «الدين البهائي». و«جنة الكلمة الإلهية»، سوسن حسني وعبد العزيز الهادي، ص٢٣٩ - ٢٤٠، الفرات للنشر والتوزيع - بيروت ٢٠١١م.

الوحي، فلهث خلف دعوىٰ تبشير «الباب» الذي لُقّب أيضًا بالنّقطة الأولىٰ= وحضرة الأعلىٰ. ولما بلغ عدد المتبعين للدعوة الجديدة ثمانية عشر شخصًا، معظمهم من تلامذة السّيد كاظم، وسموّا بـ«حروف الحي»، اجتمع بهم «الباب»، وأمرهم بالانتشار في الأرض، مدعيًا بأنّهم حملة لواء الله في هذا اليوم العظيم. خرج «الباب» بعد ذلك حاجًّا، وبعد أن أعلن دعوته إلىٰ شريف مكّة المكرّمة عاد إلىٰ مدينته شيراز ليواجه معارضة علمائها وحاكمها[1].

٢- مرحلة الإعلان

بدأ خطاب «الباب» إلىٰ تلاميذه في المرحلة الثّانية في تاريخ دعوته -مرحلة الإعلان- التي امتدّت فترتها حتىٰ سجنه في قلعة «ماه كوه»، وشهدت هذه المرحلة اعتناق عدد من خاصة علماء الشّيعة الدّعوة البابيّة وانتشار أمرها في أنحاء إيران، ولكن فشلت مع ذلك مساعيه للقيام شخصيًّا بإبلاغ الدّعوة للملك محمد شاه. كما شاهد ختام هذه المرحلة انضمام السّلطة المدنيّة إلىٰ رجال الدّين في مقاومة هذه الدّعوة الجديدة، وصدور أمرها بسجن «الباب». تفصيلًا لأحداث هذه المرحلة الدّقيقة نعود إلىٰ سفر الباب إلىٰ بيت الله الحرام؛ أتاح غياب الباب عن مدينته الفرصة للكشف عن تفاصيل دعوته، والتي أثارت الناس ضدّه في مدينة شيراز، فلمّا عاد من حجّه عمل علىٰ تهدئة خواطر النّاس فيها،

(١) السابق، ص ٢٤١-٢٤٢.

وعندما اجتمع علماء المدينة لحواره، وواجهوه بكثير من الحقائق التي تدينه، اكتفىٰ الرجل بإنكارها. صدر الأمر بعد ذلك بإبعاد الباب إلىٰ قلعة ماه كوه ثم قلعة «جهرى ق» بإقليم آذربيجان[١].

٣- مرحلة الاستقلال

بدخول الباب إلىٰ السّجن بلغت دعوته مرحلة الاستقلال؛ ففي أثناء فترة الحبس فرّغ الرجل نفسه لكتابة مؤلفه «البيان» الذي أودع فيه القوانين و القواعد الحاكمة لدعوته الجديدة، كما بشر من خلاله بظهور «بهاء الله». وخلال هذه الفترة عقدت اجتماعات ومؤتمرات في مدينة «بدشت»، حيث اجتمع واحد وثمانون شخصًا من أتباع «الباب»، كان من بينهم «بهاء الله» و«القدوس» و«الطاهرة»، والأخيرتان اعتبرتا من «حروف الحي»= وهن حواريي الباب. وشرّعوا في هذه الاجتماعات أركان وتقاليد دعوتهم الجديدة. وفي التاسع من يوليو عام ١٨٥٠م تم تنفيذ حكم الإعدام عليه، وحملت تفاصيل عملية إعدامه بعضًا من القصص والأساطير الخيالية[٢].

• ثالثًا: الظّهور أو البَهَائيّة

كان الباب قد اختار قبل موته اثنين من مريديه ليخلفاه، الأول «صبح الأزل» والثاني «بهاء الله»، استقر الأول في قبرص وتبعه

(١) السابق، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٢) السابق، ٢٤٦ - ٢٤٨.

القليل من البابيين، أما الثاني فتنقل بين بغداد وتركيا ثم استقر في «أدرنه»، وتبعه الأكثرية من البابيين. كان «صبح الأزل» يميل لاستبقاء قواعد الدعوة البابية كما هي دون تغيير، بينما سار «بهاء الله» نحو درجات من الغلو بلغت حد نسبة الصفات الإلهية لنفسه، فأعلن أنه «المظهر الأكمل» الذي بشّر به أستاذه «الباب» وتتجلىٰ فيه - كما يزعم - جمال الذات الإلهية، واختلق الرجل كتاب «الأقدس»، وزعم أنه موحىٰ إليه به من الله، وجعل أجزاءًا منه خاصة بالمقربين من أصحابه بدعوىٰ وجود بواطن لمفهومات كلامه لا يطيقها إلا الصفوة. انتهىٰ عهد البهاء بموته في ١٦ مايو ١٨٩٢م، وخلفه ولده عباس أفندي، والذي سمي «عبد البهاء» أو«غصن أعظم»، سجن عباس أفندي أكثر من نصف قرن، ومات عام ١٩٢١م[1].

وعقب وفاة عباس أفندي كان النظام الإداري للبهائيين في بداية تأسيسه، وكان قد وصىٰ في وصيته «ألواح الوصايا» بتعيين حفيده شوقي أفندي «الأرشد» وليًا لأمر الله، وهو المنصب الذي انتقلت مهامه بعد ذلك لأعضاء ما سمي بـ«بيت العدل الأعظم» = مناط إدارة المنظومة البهائية في العالم. ولد حضرة شوقي أفندي

(١) «تاريخ المذاهب الإسلامية»، الشيخ محمد أبو زهرة، ص٢٢٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب. و«العقيدة والشريعة في الإسلام»، إيجناس جولدتسيهر، ترجمة محمد يوسف وعلي حسن وعبد العزيز عبد الحق، ص٢٧٣ - ٢٧٤، المركز القومي للترجمة.

بمدينة عكّا في أوّل مارس ١٨٩٧م. بدأ تعليمه في مدارس حيفا، ثم انتقل إلىٰ بيروت لمواصلة دراسته الّتي انتهت في جامعة أكسفورد، وتولّىٰ عبد البهاء تربيته وتوجيهه بنفسه منذ طفولته. عمل شوقي علىٰ تنمية إمكانات العالم البهائيّ، وإرساخ جذور هيكله الإداري، وبانتهاء ولايته اجتاز المذهب طور الرّئاسة المتمثّلة في شخص واحد إلىٰ رئاسة تتمثّل في هيئات منتخبة علىٰ ثلاثة مستويات: المحافل الرّوحانية المحلّية علىٰ مستوىٰ المدينة والقرية، والمحافل الرّوحانيّة المركزيّة علىٰ مستوىٰ المملكة أو الجمهوريّة، وبيت العدل الأعظم علىٰ مستوىٰ العالم[1].

- أبرز البهائيين في مصر:

١- أمين أبو الفتوح محمد بطاح، من مواليد عام ١٩٢٦، اعتنق البهائية عام ١٩٤٣، والده وجده كانا بهائيين، لقب بعميد البهائيين، وعاصر عهد عبد الناصر قبل إلغاء المحافل البهائية، ووزع بنفسه الدعوات للاحتفال بالعيد المئوي «لبهاء الله» عام ١٩٥٣، والتي تلقوا فيها التهاني من مجلس قيادة الثورة ولجنة إعداد الدستور[2].

٢- د. بسمة موسىٰ، الأستاذة بكلية الطب، وأحد أبرز المتحدثين باسم البهائيين في مصر.

---

(١) «جنة الكلمة الإلهية»، ص ٢٧٤.

(٢) انظر: «أمين بطاح عميد البهائيين: لا نطالب الدولة بالاعتراف بالبهائية»، حوار معه منشور علىٰ موقع جريدة «اليوم السابع»، الإثنين ٢٠ أبريل ٢٠٠٩ م.

٣- رؤوف هندي، ناشط بارز في مجال حقوق البهائيين في مصر.

٤- الفنان التشكيلي حسين بيكار، وقد كان زعيم البهائيين في مصر بتكليف من بيت العدل الأعظم سنة ١٩٨٠م.

٥- د. نبيل مصطفىٰ، جراح مصري بريطاني.

المطلب الثاني

البهائيون في الداخل المصري

● **أولًا: القصة من منظور بهائي**

تقول الدكتورة بسمة موسىٰ - المتحدثة باسم البهائيين في مصر -: (أن البهائية دخلت مصر عام ١٨٦٤م؛ حيث جاء إلي مصر مجموعة من التجار الإيرانيين المشهورين بتجارة السجاد العجمي وكان معهم أربعة استقروا في مصر، وبدأ الناس في التعرف عليهم وبدأت معهم البهائية وظهر البهائيون. كان هناك اعتراف رسمي من الدولة بالمحفل المركزي سنة ١٩٣٤م عندما سجل في المحاكم المختلطة، وفي عام ١٩٣٤م اشترينا قطعة أرض وأقمنا عليها المحفل المركزي والمدافن، ولايزال المبنىٰ قائمًا بجوار الكاتدرائية بالعباسية، وفي كل هذه الفترات لم تكن هناك مشاكل تواجه البهائيين. ولكن تحديدًا في عام ١٩٦٠م عندما صدر القرار الجمهوري بغلق المحافل البهائية، وهي الأماكن التي كانت

تنظم وضع البهائيين الروحي والإداري، لم يمثل القرار لنا مشكلة كبيرة لأننا أصلًا لم نكن نذهب إلىٰ هذا المكان لكي نصلي، وإنما كان عبارة عن مبنىٰ إداري تقام فيه اجتماعات وإجراءات الزواج بالنسبة للبهائيين. وفي عام ١٩٦٠م بدأت المشاكل تظهر بعد إلغاء المحافل، خاصة أننا كنا نعتمد علىٰ أعضاء المحفل المركزي في حل مشاكلنا، والآن كل أسرة أو أسرتين يحلون مشاكلهم بالاعتماد علي ذوي الخبرة من البهائيين. إضافة إلىٰ أنه كان يفرض علينا عدم التجمع علي هيئة محفل مركزي، ورغم أن القرار الرئاسي كان مجحفًا؛ إلا أننا التزمنا به، ويأتي التزامنا به لوجود مبدأ مهم في ديننا، وهو طاعة الحكومة بما لا يخل بعقيدتنا البهائية، ونحن ملتزمون به ولا نجري انتخابات. وبعد عام ١٩٦٠م؛ تم القبض علي البهائيين في حوالي ست قضايا، وكان سبب القبض هو نقض هذا الحكم الرئاسي، وكان البهائيون يقضون في السجن أسبوعًا أو شهورًا قد تصل إلىٰ عام، وفي النهاية يخرجون براءة، وطوال هذه الفترة لم يحكم علي أي بهائي بجريمة مخلة بالشرف أو الأمن العام[(١)].

كان يُكتب للبهائيين في الأوراق الرسمية الثبوتية «بهائي» أو توضع علامة (-)، وظل هذا النظام معمولًا به منذ عام ١٩٦٠م وحتىٰ عام ١٩٩٨م عندما بدأ العمل ببطاقات الرقم القومي. وُضع

---

(١) حوار الصحفي شارل فؤاد المصري مع د. بسمة موسىٰ، منشور علىٰ موقع جريدة «المصري اليوم» بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٨م.

وقتها أربع خانات للديانة هي مسلم - مسيحي - يهودي - أخرىٰ، ونقلوا كل بيانات البهائيين علىٰ بند «أخرىٰ»، وفي عام ٢٠٠٤م صدر قرار إداري رقم (٤٩) في اللائحة التنفيذية لمصلحة الأحوال المدنية يقرر أنه يتم تحديد الديانات إلىٰ ثلاث فقط: مسلم -مسيحي- يهودي. وبدأت المشكلة في التفاقم عندما ذهب أحد البهائيين لينهي بعض أوراق سفر بناته وفوجئ بتغيير الديانة لمسلم في الأوراق التي قدمها، فاضطر للجوء إلىٰ وزارة الداخلية التي فوجئ فيها أيضًا بصدور قرار مثل القرار السابق، فلجأ للمحاكم وقام برفع قضية أمام المحكمة عام ٢٠٠٤م وانتهت عام ٢٠٠٦م برفض المحكمة الإدارية العليا للقرار ثم تم نقض الحكم بعدها[١].

- **ثانيًا: الدولة في مواجهة البهائية**

واجهت الدولة المصرية محاولات البهائيين التغلغل داخل المجتمع المصري مواجهة تبدو حاسمة ومبكرة، وذلك من خلال مؤسساتها القضائية والدينية؛ فقد صدرت العديد من الأحكام القضائية والفتاوىٰ الدينية التي تضع حدًا لمحاولات البهائيين تنصيب أنفسهم ندًا للأديان السماوية، وهو الأمر الذي وُوجه بحزم وحسم قضائي وشرعي.

- موقف القوانين والأحكام والفتاوىٰ القضائية المصرية من البهائية

(١) السابق.

أ- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم (٢٦٣) لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية والذي نص علىٰ حل جميع المحافل البهائية ومراكزها الموجودة بأقاليم الجمهورية ووقف نشاطها. وحظر علىٰ الأفراد والمؤسسات والهيئات القيام بأي نشاط مما كانت تباشره هذه المحافل والمراكز، وجعل لوزير الداخلية حق إصدار القرارات اللازمة لإنهاء نشاطاتها. كما صودرت بنص هذا القانون جميع أموال وموجودات هذه المحافل والمراكز، ووضعت عقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة مالية لمن يخالف القانون[١].

ب- موقف المحكمة العليا المصرية في الدعوىٰ رقم ٧ لسنة ٢ قضائية المحكمة العليا «دستورية» بالجلسة العلنية المنعقدة أول مارس سنة ١٩٧٥م برئاسة السيد المستشار بدوىٰ إبراهيم حمودة - رئيس المحكمة، حيث جاء في مباديء الحكم ونتائجه:

«... ومن حيث إنه يستفاد مما تقدم أن المشرع قد التزم في جميع الدساتير المصرية مبدأ حرية العقيدة وحرية إقامة الشعائر الدينية باعتبارهما من الأصول الدستورية الثابتة المستقرة في كل بلد متحضر؛ فلكل إنسان أن يؤمن بما يشاء من الأديان والعقائد التي

(١) نشر القرار في الجريدة الرسمية، العدد (١٦١)، بتاريخ ٢٥ محرم ١٣٨٠هـ الموافق ١٩ يوليو ١٩٦٠م. ولتعذر الوصول للعدد اعتمدنا علىٰ ما نقله المستشار سامح سيد محمد في كتابه «البهائية بين أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية والأحكام القضائية»، ص ٨٦ - ٨٧، ط١- ٢٠٠٧م.

يطمئن إليها ضميره وتسكن إليها نفسه، ولا سبيل لأي سلطة عليه فيما يدين به في قرارة نفسه وأعماق وجدانه. أما حرية إقامة الشعائر الدينية وممارستها فهي مقيدة بقيد أفصحت عنه الدساتير السابقة وأغفله الدستور القائم وهو «قيد عدم الإخلال بالنظام العام وعدم منافاة الآداب»، ولا ريب أن إغفاله لا يعني إسقاطه عمدًا وإباحة إقامة الشعائر الدينية ولو كانت مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب. ذلك أن المشرع رأىٰ أن هذا القيد غني عن الإثبات، والنص عليه صراحة باعتباره أمرًا بديهيًا وأصلًا دستوريًا يتعين إعماله ولو أغفل النص عليه، أما الأديان التي يحمي هذا النص حرية القيام بشعائرها فقد استبان من الأعمال التحضيرية لدستور سنة ١٩٢٣ عن المادتين (١٢) و(١٣) منه، وهما الأصل الدستوري لجميع النصوص التي رددتها الدساتير المصرية المتعاقبة، أن الأديان التي تحمي هذه النصوص، ومنها نص المادة (٤٦) من الدستور الحالي، حرية القيام بشعائرها إنما هي الأديان المعترف بها وهي الأديان السماوية الثلاثة.

ومن حيث إن العقيدة البهائية علىٰ ما أجمع عليه أئمة المسلمين ليست من الأديان المعترف بها، ومن يدين بها من المسلمين يعتبر مرتدًا، ويبين من استقصاء تاريخ هذه العقيدة أنها بدأت في عام ١٨٤٤ حين دعا إليها مؤسسها ميرزا محمد علىٰ الملقب بـ«الباب» في إيران عام ١٨٤٤؛ معلنًا أنه يستهدف بدعوته إصلاح ما فسد وتقييم ما اعوج من أمور الإسلام والمسلمين، وقد

اختلف الناس في أمر هذه الدعوة، وعلىٰ الخصوص في موقفها من الشريعة الإسلامية، وحسمًا لهذا الخلاف دعا مؤسسها إلىٰ مؤتمر عقد في بادية «بدشت» بإيران في عام ١٨٤٨، حيث أفصح عن مكنون هذه العقيدة، وأعلن خروجها وانفصالها التام عن الإسلام وشريعته، كما حفلت كتبهم المقدسة وأهمها كتاب «البيان» الذي وضعه مؤسس الدعوة، ثم كتاب «الأقدس» الذي وضعه خليفته ميرزا حسن علي الملقب بـ«البهاء» أو«بهاء الله»، وقد صيغ علىٰ نسق القرآن الكريم بما يؤيد هذا الإعلان من مبادئ وأصول تناقض مبادئ الدين الإسلامي وأصوله كما تناقض سائر الأديان السماوية، وشرعوا لأنفسهم شريعة خاصة علىٰ مقتضىٰ عقيدتهم تهدر أحكام الإسلام في الصوم والصلاة ونظام الأسرة وتبتدع أحكامًا تنقضها من أساسها. ولم يقف مؤسسو هذه العقيدة عند حد ادعاء النبوة والرسالة معلنين أنهم رسل يوحىٰ إليهم من العلي القدير منكرين بذلك أن محمدًا عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين كما جاء في القرآن الكريم «ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين»، بل جاوزوا ذلك فادعوا الألوهية، ثم خرجوا من مجال العقيدة الدينية إلىٰ مجال السياسة المعادية للأمة العربية فضلًا عن الإسلام والمسلمين، فبشروا في كتبهم بالدعوة الصهيونية معلنين أن بني إسرائيل سيجتمعون في الأرض المقدسة حيث تكون «أمة اليهود التي تفرقت في الشرق والغرب والشمال والجنوب مجتمعة».

ومن حيث إن القانون المطعون فيه وهو القرار بقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية يقضي في مادته الأولىٰ بحل جميع المحافل البهائية ومراكزها الموجودة في الجمهورية وبوقف نشاطها كما يقرر في المادة الثانية بأيلولة أموالها وموجوداتها ومراكزها إلىٰ الجهات التي يعينها وزير الداخلية، ويفرض في المادة الثالثة عقوبة جنائية علىٰ مخالفة أحكامه، ويبين من هذه النصوص أن الشارع لم يتعرض لحرية العقيدة البهائية ولم يمسسها من قريب أو بعيد، وإنما عرض لمحافلهم التي يجتمعون فيها ويمارسون نشاطهم وشعائرهم ويبثون دعوتهم المخلة بالنظام العام، فقضىٰ بحلها وقاية للمجتمع من شر هذه الدعوىٰ.

ولم يخالف الشارع في هذه النصوص أحكام الدستور؛ وبيان ذلك:

أولًا: إن الحماية التي يكفلها الدستور لحرية إقامة الشعائر الدينية مقصورة علىٰ الأديان السماوية الثلاثة المعترف بها، كما تفصح عن ذلك الأعمال التحضيرية للمادتين (١٢) و(١٣) من دستور سنة ١٩٢٣ التي تقدم ذكرها، وهما الأصل التشريعي الذي ترجع إليه النصوص الخاصة بحرية العقيدة وحرية إقامة الشعائر الدينية في الدساتير المصرية التي تلت هذا الدستور. ولما كانت العقيدة البهائية ليست دينًا سماويًا معترفًا به؛ فإن الدستور لا يكفل حرية إقامة شعائرها.

ثانيًا: إن إقامة الشعائر الدينية لأي دين ولو كان دينًا معترفًا به

مقيدة بألا تكون مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب، ولما كانت إقامة شعائر العقيدة البهائية مخلة بالنظام العام في البلد الذي يقوم في أصله وأساسه علىٰ الشريعة الإسلامية، فلا يكفل حمايتها.

ثالثًا: إن المحافل البهائية وفقًا للتكييف القانوني السليم هي جمعيات خاصة تخضع لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وقد حظر الدستور إنشاء هذه الجمعيات متىٰ كان نشاطها معاديًا لنظام المجتمع (المادة ٥٥ من الدستور) ونظام المجتمع هو النظام العام الذي تقدم ذكره.

ومن حيث إنه لا تعارض بين القرار بقانون المطعون فيه وبين مبدأ المساواة؛ ذلك أن هذا المبدأ لا يعني التماثل من جميع الوجوه بين جميع الأفراد وإن اختلفت مراكزهم القانونية والمساواة بينهم مساواة حسابية مطلقة وإنما يعني هذا المبدأ عدم التمييز والتفرقة بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت بينهم هذه المراكز ولم يتضمن القرار بقانون المطعون عليه أي تمييز من هذا القبيل ومن ثم فلا سبيل للنعي عليه بالإخلال بمبدأ المساواة.

ومن حيث إنه عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ووقعته مصر، فإنه لا يعدو أن يكون مجرد توصية غير ملزمة وليست له قيمة المعاهدات الدولية المصدق عليها، وحتىٰ بالنسبة إلىٰ هذه المعاهدات فإن صدور قانون داخلي بأحكام تغايرها لا ينال من دستوريته ذلك أن المعاهدات ليست لها قيمة الدساتير وقوتها ولا

تجاوز مرتبتها مرتبة القانون بذاته، هذا فضلًا عن أن القرار بقانون المطعون فيه لا يناهض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ فقد نصت المادة ٢٩ منه في فقرتها الثانية علىٰ أن الفرد يخضع في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها لتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي، ومن ثم فإنه متىٰ اقتضت موجبات النظام العام في البلاد والذي يستمد حدوده أساسًا من الشريعة الإسلامية حظر المحافل البهائية ووقف نشاطها فلا تثريب علىٰ هذا الحظر ولا تنافر بينه وبين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن ثم يكون هذا الوجه غير قائم علىٰ أساس سليم. . . ومن حيث إنه يخلص من كل ما تقدم أن الدعوىٰ لا تقوم علىٰ أساس سليم فيتعين رفضها مع إلزام رافعيها المصروفات ومصادرة الكفالة.

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة:

أولًا: بعدم قبول الدعوىٰ بالنسبة إلىٰ غالب المدعين.

ثانيًا: برفض الدفع بعدم قبول الدعوىٰ بالنسبة إلىٰ باقي المدعين وبرفض الدفع بعدم قبول الوجه الثالث من الدعوىٰ.

ثالثًا: برفض الدعوىٰ وإلزام المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهًا مقابل أتعاب المحاماة ومصادرة الكفالة)[1].

---

(١) نص الحكم ومبادؤه وحيثياته منشور بالكامل منشور علىٰ موقع مكتبة حقوق الإنسان =

جـ- حكم مجلس الدولة المصري -محكمة القضاء الإداري- الدائرة الرابعة (١) بجلسة ١٩٥٢/٥/٢٦م المشكّلة علنًا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة علي علي منصور بك رئيس المحكمة، وبعضوية صاحبي العزة عبد العزيز البيلاوي بك وحسن أبو علم بك المستشارين وحضرة سيد خلف الله أفندي سكرتير المحكمة.

الوقائع:

أقام المدعي هذه الدعوىٰ بصحيفة موقع عليها من سابا حبشي المحامي أودعها هي والمذكرة الشارحة وحافظة مستندات في ١٩ يناير من ١٩٥٠، طلب فيها... وقد تزوج في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٧م وطلب إلىٰ المصلحة منحه العلاوة المستحقة بسبب الزواج (العلاوة الاجتماعية) وقدرها ١ جنيه شهريًا فلم تجبه إلىٰ طلبه، ثم رزق بولد في أول يناير سنة ١٩٤٨م وطالب بفرق علاوة الغلاء ٤٢% من أصل الراتب شهريًا بدلًا من ٢٨% فلم يجب إلىٰ طلبه أيضا، فاضطر إلىٰ رفع الدعوىٰ الحالية وقدم تأييدا لدعواه صورة شمسية لعقد زواج مؤرخ في ١٩٤٧/٣/٢١م وقال إن الوثيقة الأصلية قدمت إلىٰ مصلحة السكة الحديد، وهذا العقد عبارة عن وثيقة عقد زواج صدر من المحفل الروحاني المركزي للبهائيين بالقطر المصري موثق بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧م الموافق يوم

= التابع لجامعة منيسوتا، كما نشر بالجريدة الرسمية في عددها الرابع عشر بتاريخ ٣ أبريل ١٩٧٥م. وكان حكم المحكمة بناءً علىٰ طعن عدد من البهائيين ضد قرار رئيس الجمهورية بحل المحافل البهائية.

الاستجلال من شهر العلا سنة ١٠٣ بهائية بمدينة الإسماعيلية بحظيرة القدس حيث جرىٰ عقد الزواج بين مصطفىٰ كامل عبد الله البالغ من العمر ٣٤ سنة والآنسة بهيجة خليل عياد البالغة من العمر ١٧ سنة علىٰ صداق قدره تسعة عشر مثقالًا من الذهب الإبريز، وتم العقد طبقًا لأحكام الشريعة البهائية وموقع عليه من الزوج ومن والده ووالدته، ومن الزوجة ومن رئيس المحفل الروحاني وسكرتيره ومختوم بخاتم المحفل وأعلىٰ الوثيقة عبارة قوله تبارك وتعالىٰ في كتابه الأقدس: «تزوجوا يا قوم ليظهر منكم من يذكرني بين عبادي هذا من أمري عليكم اتخذوه لأنفسكم معينًا». أما شهادة ميلاد الطفل نبيل، فهي عبارة عن مستخرج من وزارة الصحة العمومية، يفيد ولادة في أول يناير سنة ١٩٤٨ والتطعيم ضد الجدري... أودعت الحكومة مذكرة بدفاعها في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ قائلة: إن المدعي حين تقدم بعقد زواجه علىٰ المذهب البهائي ألفَتْهُ مصلحة السكة الحديد عقدًا غريبًا لم يسبق له مثيل فطلبت الفتيا في شأنه عن مستشار الدولة الذي أرسل العقد بدوره إلىٰ مفتي الديار المصرية مستوضحًا عن شرعية ذلك الزواج، وما يترتب عليه من آثار، فأفتىٰ فضيلة المفتي بأنه إذا كان المدعي قد اعتنق مذهب البهائيين بعد أن كان مسلمًا اعتبر مرتدًا عن الإسلام تجري عليه أحكام المرتدين، وكان زواجه بمحفل البهائيين بمن تزوج بها زواجًا باطلًا شرعًا سواء أكان من زوجة بهائية أم غير بهائية، ولا خفاء في أن عقائد البهائيين وتعاليمهم عقائد غير

إسلامية يخرج بها معتنقها من ربقة الإسلام، وقد سبق الإفتاء بكفر البهائيين ومعاملتهم معاملة المرتدين، وأضاف الدفاع عن الحكومة أن من عقائد البهائيين الفاسدة: «أن محمدًا ﷺ ليس آخر الأنبياء والرسل، وأن الناس لن يبعثوا بصورهم الدنيوية، بل بأرواحهم أو بصور أخرىٰ، إلىٰ غير ذلك مما يتنافىٰ مع عقائد الإسلام الأساسية، وانتهىٰ إلىٰ أن الزواج باطل لا يترتب عليه أي حق، فلا حق له إذًا في المطالبة بالعلاوة الاجتماعية للزواج ولا بإعانة الغلاء بسبب ولادة الطفل؛ لأن الباطل لا ينتج إلا باطلًا، وشفعت الحكومة دفاعًا بحافظة مستندات بها صورة من فتيا مفتي الديار المصرية وكذا ملف خدمة المدعي.

عقّب المدعي علىٰ دفاع الحكومة بمذكرة أودعها في أول يوليه سنة ١٩٥٠ قال فيها: إن مقطع النزاع في معرفة حكم زواج البهائيين من الناحيتين الشرعية والوضعية؛ وقدم للإجابة علىٰ هذا السؤال بموجز عن عقائد البهائيين الأساسية والروح التي تصدر عنها مستندًا إلىٰ مجموعة من كتبهم ونشراتهم قدّمها بحافظة، وأشار إلىٰ انتشار المذهب وسمّاه دينًا، في أكثر من مائة قطر، وإلىٰ أن هيئة الأمم المتحدة اعترفت بالبهائيين كمنظمة عالمية غير حكومية، وإلىٰ أن البهائية بدأت في مصر منذ مائة عام وأصبح عدد معتنقيها يزيد عن الألف أسرة، واستطرد الدفاع عن المدعي إلىٰ القول بأنه لا يتعرض لفتيا المفتي بكفر البهائيين، ولا بأن من كان مسلمًا وأصبح بهائيًا يعتبر مرتدًا، فحكم المرتد في الشريعة

الإسلامية أن يقتل وحكم المرتدة أن تحبس، أما زواج المرتد والمرتدة فلم يتعرض لبحثه فقيه من فقهاء الإسلام، وإنما يمكن قياسه بزواج الذميين، والذميون عند الحنفية هم المجوس والكتابيون، إذ المرتد لا يخرج من أن يكون وثنيًا أو كتابيًا.
ومن المعلوم أن ركن الزواج في الإسلام الإيجاب والقبول، وشرط صحته حضور الشاهدين، وأن تكون المرأة محلًا للعقد بأن تكون غير محرمة علىٰ الرجل حرمة مؤقتة أو مؤبدة. وانتهىٰ المدعي إلىٰ القول بأن كل نكاح كان صحيحًا عند المسلمين لاستيفائه شروط الصحة فهو صحيح عند الذميين، وارتكن في ذلك إلىٰ رأي الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه الأحوال الشخصية قسم الزواج ص٢٥٢، وأيد بما تحدث به الفقهاء عن أحكام التوريث في مثل الذميين، مشيرًا إلىٰ المرجع السابق ص ١٩٠ بند ١٤٨، ثم انتقل الدفاع عن المدعي إلىٰ التشريع الوضعي فقال: إن المادة ١٢ من الدستور تقول: «حرية الاعتقاد مطلقة». وحَوَت حافظة المدعي الثانية كتابا لأقدس ونشرة من البهائية وبيانًا بهائيًا في التزامات وحقوق الإنسان مقدمًا إلىٰ لجنة حقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة فأحالته إلىٰ قسم حقوق الإنسان دون إشارة إلىٰ الاعتراف بالبهائية، كما قال المدعي فيما سَلَف، وقانون الأحوال الشخصية علىٰ مقتضىٰ الشريعة البهائية ودستور المحفل الروحاني المركزي بالقطر المصري وإحصائية عن البهائية في العالم وكتاب (موعود كل الأزمنة) تأليف «جورج تاوزند» وترجمة بهية فرج الله الكردي وذلك بيانًا للعقيدة البهائية.

طلبت الحكومة مهلة للرد علىٰ دفاع المدعي الأخير، علىٰ أن يكون الأجل واسعًا حتىٰ يتيسر الرجوع إلىٰ دار الإفتاء الشرعي، فأعطيت المهلة، ولمّا لم تقدم شيئًا قرر حضرة المستشار المقرر تحديد جلسة ١٩٥١/٥/٢٢ لمناقشة الطرفين. وفي جلسة المناقشة نبّه الطرفين إلىٰ حكم الشريعة الإسلامية في زواج المرتد بمناسبة ما أثاره دفاع المدعي من أن فقهاء الإسلام لم يتحدثوا عن زواج المرتد وأشار إلىٰ كثير من الأدلة من جميع المذاهب وأشار إلىٰ أماكن النقل في (السرخسي)، و(البدائع) للكسائي، و(الهداية) لبرهان الدين، و(الدر المختار) للحصفكي، و (البحر الرائق) لأبي حنيفة، و(الزيلعي)، و(المغني) لابن قدامة الحنبلي وتعليق العلامة الكمال بن الهمام و(صاحب الشرح الكبير)، وخلاصة البحث أن أئمة الإسلام وفقهاءه علىٰ إجماع في بطلان زواج المرتد وإن اختلف بعضهم في التعرُّفات الأخرىٰ غير النكاح، فقال البعض القليل بأنها موقوفة، فإن أسلم حكم بصحتها وإلا فلا، وحاصل الحكم ومبناه عند أولئك الفقهاء (أن من يتزوج مرتدة، لا مسلمة ولا كافرة أصلية؛ لأن النكاح يعتمد الملة، ولا ملة للمرتد فإنه الحكم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن المرتد مستحق القتل، وإنما يمهل أيامًا ليتأمل فيما عرض له وقام في ذهنه من شبهة فلا يصح منه عقد النكاح، لأنه لا حياة له حكمًا، واشتغاله بعقد النكاح يشغله عما أُمْهِل من أجله وهو التأمل والتدبر. ثانيها: أن النكاح مشروع لمعنىٰ البقاء-

بقاء النسل- وهو لم يشرع لعينه، وإنما شرع لمصالحه، والمرتد مستحق للقتل، فكل ما كان سببًا للبقاء فهو غير مشروع في حقه.

ثالثهما: أن الردة لو اعترضت علىٰ النكاح لرفعته، فإذا قارنته تمنعه من الوجود من باب أولىٰ كالرضاع، لأن المنع أسهل من الرفع، فوعد محامو الطرفين ببحث هذه المسألة، وقدّم الدفاع عن الحكومة في جلسة المناقشة صورة أخرىٰ مؤرخة في ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وقت أن كان شيخ الأزهر الحالي رئيسًا للفتوىٰ- الشيخ عبد المجيد سليم- جاء فيها: «إن البهائية فرقة ليست من فرق المسلمين؛ إذ أن مذهبهم يناقض أصول الدين وعقائده التي لا يكون المرء مسلمًا إلا بالإيمان بها جميعًا بل هو مذهب مخالف لسائر الملل السماوية، ولا يجوز للمسلمة أن تتزوج بواحد من هذه الفرقة، وزواج المسلمة باطل، بل إن اعتنق مذهبهم من بعد ما كان مسلمًا؛ صار مرتدًا من دين الإسلام فلا يجوز زواجه مطلقًا ولو ببهائية مثله»..

المحكمة:

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات محامي الطرفين، وبعد الاطلاع علىٰ ملف الدعوىٰ وأوراقها، وبعد المداولة: ... قد استظهرته المحكمة من أقوال الدفاع عن المدعي ومن المستندات التي قدمها هو بنفسه، وآية ذلك:

أولًا: ما ثبت عن لسان محامي المدعي في محضر جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ حيث قال: «إن البهائية دين يعتقد في

وحدانية الله، ويعتقد أن بهاء الله الذي نادىٰ بهذا الدين من المرسلين، هذان هما الركنان الأساسيان لعقيدة الوحدانية والرسل ومنهم بهاء الله».

ثانيًا: قول البهائيين إن رسولين معينين بلّغا هذا الدين إلىٰ أهل الأرض بعد أن مُحِيَ الدين الإسلامي وأصبح غير صالح لمسايرة التطور الذي وصلته البشرية في العصور الحديثة، وهما: «ميرزا علي محمد» الذي أعلن دعوته عام ١٨٤٤ بإيران...

ثالثًا: جميع النشرات التي تصدر عن المحفل الروحاني للبهائيين كقانون الأحوال الشخصية ودستور المحفل ونماذج وثائق الزواج نفسها مرسومة في أعلاها بميسم (أكليشيه) به عبارة منقوشة بالخط الفارسي كالخاتم تقرأ: «بهاء يا إلهي» فإذا ما اقترن ذلك ببعض العبارات التي وردت في كتبهم والتي ترتفع ببهاء الله إلىٰ مرتبة التقديس الإلهي، ومنها قولهم في كتاب «جورج تاوزند» عن البهاء: «إن الأب الأبدي يوشك أن يحقق لأبنائه الإخاء وأن يحيا علىٰ الأرض بينهم»؛ دلّ ذلك علىٰ ما ذهب إليه بعض البهائيين من أن الإله قد حلّ في البهاء.

رابعًا: من بين ما قدمه المدعي في الدعوىٰ كتيب عنوانه: «قانون الأحوال الشخصية علىٰ مقتضىٰ الشريعة البهائية»، وهو مستخرج من كتاب «الأقدس» ومطبوع سنة ٨٨ بهائية و١٣٥٠هـ ١٩٣٢م. وكل باب من أبوابه مصدر بآية من آيات كتاب «الأقدس» والكثرة الغالبة من أحكامه تناقض أحكام الإسلام وتخالف تعاليم

المسيحية واليهودية، فمنها عدم زواج أكثر من اثنين، ومنها أن اختلاف الدين ليس بمانع من الزواج (مادة ٩) ومعنىٰ ذلك أنه يجوز للمسلمة أن تتزوج من مسيحي أو يهودي أو بهائي أو بشخص من أية ملة وكذا المسيحية. ومنها تحديد المهر بقدر معين من الذهب والإبريز بحيث لا يقل عن تسعة عشر مثقالًا ولا يزيد عن خمسة وتسعين مثقالًا، ومنها تقسيم الميراث علىٰ ٢٥٢٠ جزءًا، للذرية منها ١٠٨٠ وللأزواج ٣٩٠ وللآباء ٣٣٠ وللأمهات ٢٧٠ وللأخوات ١٥، وللمعلمين ١٠ فإن لم يترك المتوفي أحدًا من هؤلاء رجع ثلث التركة إلىٰ لمحفل(المواد من ٣١ إلىٰ ٤١)، ومنها أن غير البهائي لا يرث البهائي، وأن الدار المسكونة وملابس المتوفىٰ يختص بها أكبر الأبناء الذكور (م٤٤). ومنها أن يدفن الميت في البلور أو الحجر أو الخشب وتوضع في أصابعه الخواتم المنقوشة. ومنها أن السنة البهائية تنقسم إلىٰ تسعة عشر شهرًا، ويبدأ التقويم البهائي من سنة ١٨٤٤ ميلادية وقت إعلان الباب لدعوته-وهذا عدا ما عرف عنهم ولم ينكروه من ردهم علىٰ جبهة العلماء من أن الصوم عندهم تسعة عشر يومًا وجعلوه يبتدئ من شروق الشمس لا من طلوع الفجر، وجعله دائمًا في وقت الاعتدال الربيعي، حيث يكون عيد الفطر عندهم يوم النيروز باستمرار بدلًا من شهر رمضان، أيا كان موقعه من فصول العام، كما جعلوا الصلاة تسع ركعات في اليوم والليلة، وحوّلوا قبلة الصلاة من مكة إلىٰ عكا، حيث قضىٰ البهاء مدة سجنه وتوفي هناك.

خامسًا: قدّم المدعي أيضا نسخة من دستور المحفل الروحاني البهائي بالقطر المصري- وواضح في صدره: «أن واضعي هذا الدستور تسعة أشخاص من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية ذكروا بأسمائهم كوكلاء للبهائيين وأعلنوا الدستور في أول مايو سنة ١٩٢٨» وجاء فيه: ومنذ ذلك التاريخ يكون جميع الواجبات والحقوق والامتيازات والمسئوليات التي أوكلها حضرة بهاء الله قاموس الدين البهائي، والتي بيّنَها ومثّلها حضرة عبد البهاء والتي يقوم حضرة شوقي رباني أفندي علىٰ حفظها وصيانتها راجعة إلىٰ المحفل الروحاني البهائي وإلىٰ المحافل التي تخلفه في ظل هذا الدستور. وهذا الدستور مكوّن من ثماني مواد وملحق به لائحة داخلية ويشير إلىٰ وجوب تأسيس بيت العدل العام، المنصوص عنه في الآثار المقدسة للأمر البهائي ووجوب الاعتراف التام بحضرة بهاء الله مؤسسًا، وبحضرة عبد البهاء مبيِّنًا، والتسليم التام والطاعة والخضوع لكل عبارة من العبارات الواردة في وصية عبد البهاء المقدسة، كما أوجبت أن تكون جميع قرارات وأعمال المحفل البهائي المركزي حائزة لرضاء واعتماد ولي أمر الله شوقي أفندي رباني أو بيت العدل العام.

سادسًا: من بين مستندات المدّعي نشرة عن البهائية وهي عبارة عن رد علىٰ تحذير مذاع من جبهة العلماء مطبوعة سنة١٩٤٧، وبينما ينكر رد البهائيين علىٰ جبهة العلماء ما قالته من أن البهائيين يعتبرون الباب وبهاء الله رسولين من عند الله، وبذلك يجحدون

أهم مبادئ العقيدة الإسلامية من أن محمدًا عليه الصلاة والسلام خاتم النبيين والرسل، وأن رسالته باقية صالحة لكل زمان ومكان، فقد جاء في هذا الرد نفسه: «والبهائية دعوة إلهية عامة تدعو الجميع إلىٰ الله».

وفي الصحيفة ٥٢: «والبهائية لا تنتمي إلىٰ ديانة بالذات، ولا هي فرقة أو مذهب وإنما هي دعوة إلهية جديدة تحقق الاتحاد والتفاهم بين أهل الأديان».

هذا -فضلًا عما سلف ذكره- نقلًا عن مستنداتهم المقدمة في الدعوىٰ من أن الباب كان نبيًا وأنه رسول قائم بذاته يوحىٰ إليه من العلي القدير، وأن البهائية دين كتابي، وأن المعتمد من كتبها المقدسة (كتاب الباب) ومنها كتاب (البيان) وكتب بهاء الله، ومنها الكلمات المكنونة وكتاب (الأقدس) هذا، وقد بان أيضا من الاطلاع علىٰ رد البهائيين علىٰ تحذير جبهة العلماء المقدم في الدعوىٰ أنهم يجحدون أهم مبادئ العقيدة الإسلامية من أن محمدًا عليه الصلاة والسلام خاتم النبيين والرسل، باقية إلىٰ يوم الدين، صالحة لكل زمان ومكان وذلك بأنهم ذهبوا إلىٰ تفسير الآية الكريمة: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠].

إلىٰ أن الختم واقع علىٰ مقام النبوة وليس بواقع علىٰ مقام الرسالة، ولا عبرة في رأيهم بما قال به مفسرو هذه الآية من علماء الإسلام من أن مقام الرسالة خاص، ومقام النبوة عام، وختم

الأعم معناه ختم الأخص. إذ لا حجة في ذلك لدىٰ البهائيين لتعارضه مع المنطق؛ لأن القول بانقطاع الوحي الإلهي وغلق باب الرحمة الإلهية هو من الأقوال التي لا يجد بها البهائيون سندًا في منطق الواقع، ثم قالوا في ردهم: فقد أجمع مفكرو أهل الملل والعقائد علىٰ أن الإنسانية في تطورها الحالي في أشد الحاجة إلىٰ الفيض الإلهي (ص٢٢)، ثم قالوا: «ولا يستطيع العقل المنير أن يقول بأن أية شريعة أو قانون يصلح لكل زمان ومكان مفضلًا علىٰ أن الله منزّل الشرائع ومصدر الهدىٰ والنور لم يقل بذلك (ص٢٧)، ثم قالوا: «فالبهائية كالإسلام والمسيحية واليهودية وغيرها من الأديان، حلقة من حلقات التاريخ الروحي.. الذي كان سنة الله في كل عصر من عصور رسالاته» (ص٥١).

ومن حيث إن الدفاع عن المدعي عقّب علىٰ فتيا مفتي الديار قائلًا بأنه لا يتعرض لما تضمنته من كفر البهائيين فقد ردّوا علىٰ ذلك في ردهم علىٰ تحذير جبهة العلماء، وأنه لا يتعرض أيضًا للقول بأن من كان مسلمًا وأصبح بهائيًا يعتبر مرتدًا، وإنما يعترض علىٰ ما قررته الفتيا من بطلان زواج البهائي بمن تزوج بها سواء أكانت بهائية أم غير بهائية بحجة أن فقهاء الشريعة الإسلامية لم يتحدثوا عن زواج المرتد ولم يتعرض إليه واحد منهم بالبحث، بل ذهب إلىٰ أنهم لم يكونوا في حاجة إلىٰ هذا البحث لسبب واضح بسيط هو أنهم يرون أن المرتد مستحق القتل، والمرتدة مستحقة للحبس، فلا يُتَصور أن قيام مثل هذا الزواج مع وجوب قتل المرتد

وحبس المرتدة، واستطرد الدفاع عن المدعي إلىٰ أنه مادام حكم الشريعة الإسلامية بقتل الرجل وحبس المرأة غير مطبّق الآن، وبذا أصبح من المتصوّر قيام زواج المرتد، ويتعين استنباط حكم له ولا مناص من قياسه علىٰ حكم زواج الذمي في الشريعة الإسلامية. والذمي عند فقهائها هو الوثني والكتابي -وزواجه عندهم صحيح متىٰ استوفىٰ الشروط التي يشترطها الإسلام- وهي: الإيجاب والقبول وحضور الشاهدين، وأن تكون المرأة محِلًا للعقد بأن تكون غير محرمة علىٰ الرجل حرمة مؤقتة أو مؤبدة، وانتهىٰ إلىٰ اقتباس قول للأستاذ الشيخ أبي زهرة: «بأن كل نكاح كان صحيحًا عند المسلمين لاستيفائه شروط الصحة جميعًا فهو صحيح عند الذميين». ثم أشار إلىٰ رد الحسن البصري علىٰ عمر بن عبد العزيز حين سأله قائلًا: ما بال الخلفاء الراشدين تركوا أهل الذمة، وما هم عليه من نكاح المحارم واقتناء الخنازير والخمور؟ فردّ عليه بقوله: «إنما بذلوا الجزية ليُتركوا وما يعتقدون، وإنما أنت متّبع ولست بمبتدع والسلام» ثم انتهىٰ المدعي من ذلك إلىٰ أن زواجه رغم أنه بهائي زواج صحيح في نظر الإسلام، وغير صحيح ما يقول به المفتي.

ومن حيث إن حجة المدعي في هذا الصدد داحضة بسقوط الأسس التي قامت عليها، وتنهار بانهيارها، وذلك أن هذا الذي لم يتصوره المدعي ولم يدر له بخلد من أن يبحث علماء الإسلام زواج المرتد لأنه مستحق للقتل، تصوّره علماء الإسلام وقتلوه بحثًا

وتمحيصًا، بل إنهم افترضوا المستحيلات وأعدوا لها البحوث ورتّبوا لها الأحكام ليقينهم بأن شريعتهم باقية علىٰ الزمن، وما قد يبدو مستحيلًا في زمانهم قد يصبح في زمان مقبل حقيقة واقعة، وأقرب الأمثال لذلك أن محمدًا بن الحسن كتب في سبعة وعشرين ألفًا من الأقضية، وأفتىٰ في المستحيلات .. ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، هذا وقد أفاض فقهاء الإسلام في كل عصر في الكلام عن زواج المرتد، وجماع رأيهم أن اختلاف مذاهبهم أنه باطل بطلانًا أصليا وفيما يلي قليل من كثير بغية التمثيل لا للحصر ولا للإحاطة:

١- عند العلاّمة السيد شمس الدين السرخسي في كتابه «المبسوط» الطبعة الأولىٰ بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٤هـ بابًا لنكاح لمرتد جاء في أوله جزء في أوله جزء ٥ص٤٨ «ولا يجوز للمرتد أن يتزوج مرتدة ولا مسلمة ولا كافرة أصلية؛ لأن النكاح يعتمد الملة أي يعتمد علىٰ الاعتقاد بملة صحيحة -ولا ملة للمرتد-؛ فإنه ترك ما كان عليه- أي الإسلام- وهو غير مقرّ علىٰ ما اعتقده». وقد علّل هذا الحكم بأسباب منها أن النكاح مشروع لبقاء النسل والقيام بمصالح المعيشة، والمرتد مستحق للقتل، وإنما يمهل أياما ليتأمل فيما عرض له وجد في ذهنه من شبهة وزيغ، وإشغاله بأمر النكاح يشغله عما أمهل من أجله وهو التأمل، وكذلك الحال في شأن المرتدة، وللأسباب نفسها يزيد عليا أنها بالردة صارت محرمة وينبغي في النكاح أن يختص بمحل الحل. وقد جاء في نفس

المرجع (ص١٠٤ج١٠) ضمن الكلام علىٰ تصرفات المرتد: «ومنها ما هو باطل بالاتفاق في الحال كالنكاح والذبيحة، لأن الحل بهما يعتمد الملة ولا ملة للمرتد؛ فقد ترك ما كان عليه-الإسلام-وهو غير مقرّ علىٰ ما اعتمده، أي انتقل إليه».

٢- وقد جاء في كتاب«بدائع الصنائع» ج٢ «ص٢٧٠» للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المذهب، طبع شركة المطبوعات العلمية سنة ١٣٢٧هـ وهو بصدد الكلام عن شرائط جواز النكاح ونفاذه، فقال: «ومنها أن يكون للزوجين ملّة يقرّان عليها، فإن لم يكن أحدهما مرتدًا لا يجوز نكاحه أصلًا بمسلم ولا بكافر غير مرتد ولا بمرتد مثله، لأنه ترك ملة الإسلام، ولا يُقَرّ علىٰ الردة، ويُجبَر علىٰ الإسلام بالقتل، فكانت الردة في معنىٰ الموت، والميت لا يكون محلاً للنكاح، ولأن ملك النكاح ملك معصوم ولا عصمة مع الردة.. والدليل عليه أن الردة لو اعترضت علىٰ النكاح رفعته فإذا قارنته تمنعه من الوجود من طريق الأولىٰ كالرضاع؛ لأن المنع أسهل من الرفع.

٣- كما ورد في كتاب (الهداية شرح بداية المبتدئ) لشيخ الإسلام برهان الدين أبي بكر الميرغاني طبع المطبعة الأميرية سنة ١٣١٥هـ جزء ٢ (ص٥٠٥) في باب «نكاح أهل الشرق ما نصه»: «ولا يجوز أن يتزوج المرتد من مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة لأنه مستحق للقتل، والإمهال ضرورة التأمل والنكاح يشغله عنه»، وعلق الكمال بن الهمام علىٰ ذلك بقوله: «أما المسلمة فظاهر لأنها لا

تكون تحت كافر، أما الكافر لأنه مقتول معنىً، وكذا المرتدة لا تتزوج أصلًا لأنها محبوسة للتأمل، ومناط المنع مطلقًا عدم انتظام مقاصد النكاح وهو لم يشرع إلا لها، وقد جاء في المرجع الأعلىٰ للميرغياني في باب أحكام المرتدين ج٤ (ص٣٩٦) حيث قسم تصرفات المرتد إلىٰ أقسام وجعل القسم الثاني منها باطلًا بالاتفاق ومثّل له بالذبيحة والنكاح.

٤- وفي كتاب (الدر المختار شرح تنوير الأبصار) للعلامة محمد علاء الدين الحصكفي طبع المطبعة الأميرية ج٢ (ص٤٠٧) في باب نكاح الكافر «ولا يصح أن ينكح مرتد أو مرتدة أحدًا من الناس مطلقًا» وفي باب المرتد ج٣ (٣١٠): «ويبطل منه اتفاقًا ما يعتمد الملة وهو خمس: النكاح والذبيحة والصيد والشهادة والغرث». وعلق الشيخ ابن عابدين في حاشيته علىٰ قول الحصكفي ما يعتمد الملة نقلًا عن الطحاوي -أي ما يكون الاعتماد في صحته علىٰ كون فاعله معتقدًا ملّة من الملل، والمرتد لا ملّة له أصلًا- لأنه لا يُقَر علىٰ ما انتقل إليه.

٥- وورد في كتاب (البحر الرائق شرح كنز الدقائق) للعلامة زين الدين بن نجيم الملقب بأبي حنيفة الثاني ج٥ (ص١٤٤) الطبعة الأولىٰ بالمطبعة العلمية، بعد أن تكلم علىٰ تصرفات المرتد حال الردة: «والحاصل أن ما يعتمد الملة لا يصح منه اتفاقًا هي خمسة: النكاح، والذبيحة، والصيد، والإرث، والشهادة».

٦- وذكر الزيلعي في شرحه للكنز ج٣ (ص٢٨٨) طبع

المطبعة الأميرية سنة ١٣١٣هـ نحو ذلك، ومثّل للباطل من تصرفات المرتد بالنكاح، وذكر المؤلف نفسه في باب نكاح الكافر ج٢ (١٧٣) شرحًا لقول المتن: «ولا ينكح مرتدًا أو مرتدة أحد لأن النكاح يعتمد الملة ولا ملة للمرتد».

٧- كما ورد في كتاب «المغني» لابن قدامة الحنبلي (ص٨٣) ج١٠ الطبعة الأولىٰ بمطبعة المنار سنة ١٣٤٨هـ تحت عنوان بطلان زواج المرتد وبطلان ملكه: «وإن تزوج لم يصح تزوجه لأنه لا يُقَر علىٰ النكاح وما منع الإقرار علىٰ النكاح مع انعقاده كنكاح الكافر للمسلمة، وإن تزوج لم يصح تزويجه، لأن ولاءه علىٰ موليته قد زالت بردته».

٨- وقال مثل ذلك صاحب الشرح الكبير المطبوع من المغني (٩٨) من الجزء نفسه.

٩- وقال مثله أيضًا الهيتمي بن حجر في شرحه المسمىٰ (تحفة المحتاج بشرح المنهاج) ج٩ (ص١٠٠).

ومن حيث إن المدعي بعد أن استبان في جلسة المناقشة فسادُ ما يؤسس عليه دعواه من أن فقهاء الشريعة الإسلامية لم يضعوا لزواج المرتد حكمًا، عمد إلىٰ إقامة الدعوىٰ علىٰ أساس آخر؛ ذلك أن وصف الردة لا ينطبق عليه ولا يلحقه فلا محل لتطبيق أحكام زواج المرتد علىٰ زواجه، واستشهد في تعريف الردة قولًا لابن عابدين في حاشيته «رد المحتار علىٰ الدر المختار» جاء فيه: «إن المرتد لغة هو الراجع مطلقًا، والمرتد شرعًا هو الراجع عن

دين الإسلام، وركنها إجراء كلمة الكفر علىٰ اللسان بعد الإيمان، وهو تصديق محمد صىٰ الله عليه وسلم في جميع ماجاء من عند الله مما عُلِمَ بالضرورة. ويستطرد المدعي إلىٰ أنه لم يكن مسلمًا في أي وقت من الأوقات، بل إنه ولد بهائي عن أبيه وتبعًا له، واستدل علىٰ بهائية أبيه بالشهادة التي قدمها من المحفل المركزي للبهائيين بمصر والسودان، ثم رتب علىٰ ذلك كله أنه يعتبر ذميًا لا مرتدًا ولا تنطبق فتيا المفتي علىٰ حالته حيث وَرَد فيها: إن من اعتنق مذهب البهائيين من بعد أن كان مسلمًا صار مرتدًا عن دين الإسلام، ولا يجوز مطلقًا ولو ببهائية مثله، ثم أشار إلىٰ أن زوجته مولودة لأبوين بهائيين، وأنه لم يكن مسلمًا هو ولا زوجته في أي وقت حتىٰ يقال إنه مرتد».

ومن حيث إنه وإن كان للردة معنىٰ شرعي، التكذيب بعد سابقة التصديق، إلا أن مقطع النزاع في الأساس الجديد الذي يحاول المدعي أن يقيم عليه دعواه، هو معرفة حكم ابن المرتد في الشريعة الإسلامية متىٰ كان أبوه أو أمه أو أحد أجداده مسلمًا، الأمر الذي كلّفت المحكمة الطرفين ببحثه فتقاعسا عنه وهو ما تؤخر التصدي له إلىٰ ما بعد مناقشة الأوراق المقدمة من المدعي من المحفل البهائي، إذ هي دليل الواقعة التي يقيم عليها المدعي نظريته الجديدة. . . ومن حيث أن حكم الشريعة الإسلامية في شأن ابن المرتد قاطع لكل شبهة، دافع للأساس الجديد الذي يحاول المدعي إقامة الدعوىٰ عليه، وذلك أن ابن المرتد مسلم في نظر

الإسلام سواء أعلق في بطن أمه قبل الردة أم بعدها، ومن باب أولىٰ ما إذا كان قد ولد قبل ردة أبيه، بل يكفي لاعتبار ابن المرتد مسلمًا أن يكون لأحد أبويه أب مسلم مهما علا وبعُد، سواء أمات هذا الجد البعيد علىٰ الإسلام أو ارتد عنه حال حياته، ويرىٰ البعض أن ابن المرتد يعلق ويولد ويبلغ مسلمًا فإن ظهر منه الكفر وترك الإسلام فهو مرتد أصيل يستتاب ويمهل، فإن لم يتب يعامل معاملة المرتدين من وجوب القتل إن كان ذكرًا والحبس والضرب حتىٰ الموت إن كان أنثىٰ، وذلك من عدة أوجه أساسية، منها: إن الإسلام يعلو ولا يُعلىٰ عليه، ومنها أنه مَن وُلِد في دار الإسلام ولم يُعرف والده فهو مسلم، إذ حكم الإسلام يثبت ابتداء بطريق تبعية الدار عند الولادة ومن باب أولىٰ إن بقي بدار الإسلام حتىٰ بلغ أشده، وهذا أمر مسلّم متفق عليه في المذاهب الأربعة، وأما أدلة ذلك:

فأولًا: جاء في (ص٩٣) ج١٠ من كتاب (المغني) لابن قدامة علىٰ مختصر الخرقي وهو حنبلي المذهب ما نصه: «فأما أولاد المرتد فإن كانوا ولدوا قبل الردة فإنهم محكوم بإسلامهم تبعًا لآبائهم ولا يتبعونهم في الردة لأن الإسلام يعلو، وقد تبعوهم فيه ولا يتبعونهم في الكفر ولا يجوز استرقاقهم صغارًا لأنهم مسلمون ولا كبارًا لأنهم إن ثبتوا علىٰ إسلامهم فهم مسلمون وإن كفروا فهم مرتدون حكمهم حكم آبائهم في الاستتابة». هذا رأي الحنابلة في ابن المرتد إن ولد قبل ارتداد أبيه، اما المالكية فيَرَون أن ابن

المرتد مسلم حتىٰ ولو ولد حال ردة أبيه ودليله هو:

ثانيًا: فقد قال الشيخ أحمد الدردير (في الشرح الكبير علىٰ خليل) ج٤ (ص٣٠٥) في باب الردة: «وبقي ولده الصغير مسلمًا ولو ولد في حالة ردة أبيه حُكم بإسلامه ولا يتبعه، ويجبر علىٰ الإسلام إن أظهر خلافه، فإن تُرِك أي لم يطلع عليه حتىٰ بلغ وأظهر خلاف الإسلام فيحكم عليه بالإسلام ويجبر عليه ولو بالسيف».

ثالثًا: أما الأحناف، فقد جاء في (المبسوط) للسرخسي (ص٣٧) في صدد الحديث عما إذا ارتد الزوجان معًا ثم ولدت الزوجة منه: «وأما الولد فإن ولدته لأقل من ستة أشهر منذ يوم أن ارتد فله الميراث لأننا تيقنّا أنه كان موجودًا في بطن أمه حين كان الزوجان مسلمين فهو محكوم له بالإسلام ثم لا يصير مرتدًا بردة الأبوين ما بقي في دار الإسلام؛ لأن حكم الإسلام يثبت ابتداء بطريق تبعية الدار فلأن يبقىٰ فهو أولىٰ به».

أما الشوافع ففي رأيهم جماع الآراء السابقة وأكثر، فقد جاء في (متن المنهاج) مع شرحه لابن حجر (ص٩٨) وما بعدها: «وولد المرتد إن انعقد أي علق في بطن أمه قبل الردة و بعدها، وكان أحد أبويه من جهة الأب أو الأم وإن علا أو مات مسلمًا فهو مسلم تغليبًا للإسلام وإن كان أبواه مرتدين وفي أصوله مسلم فمسلم أيضًا لا يسترقّ، ويرثه قريبه المسلم، ولا يجوز عتقه عن الكفارات إن كان قنًا لبقًا، علقه الإسلام في أبويه، وفي قول وهو مرتد، وفي قول: هو كافر أصلًا لتولده بين كافرين لم يباشرا إسلامًا حتىٰ يغلظ

عليه فيعامل معاملة ولد الحربي؛ إذ لا أمان له. نعم لا يقر بجزية لأن كفره لم ينشأ لشبهة دين كان حقًا قبل الإسلام وإلا ظهر أنه مرتد، وقطع به العراقيون، ونقل إمامهم القاضي أبو الطيب الاتفاق من أهل المذهب علىٰ كفره ولا يقتل حتىٰ يبلغ ويمتنع عن الإسلام».

ومن ثم فلا حاجة فيما يثيره المدعي من أن وصف الردة لا ينطبق عليه لأنه لم يكن مسلمًا ارتد عن الإسلام، إذ أنه ولد لأب بهائي، فلا حجة في ذلك بعد أن ثبت أن البهائي مرتد وأن ابن المرتد إما أنه مسلم فإذا بلغ وأظهر غير الإسلام فيكون قد ارتد بعد البلوغ تجري في شأنه أحكام الردة من حيث وجوب القتل وبطلان التصرفات التي تعتمد الملة وأهمها الزواج، وإما أنه مرتد تبعًا لأبيه أو أبويه، ولكن لا يقتل إلا بعد البلوغ، وبعد أن يستتاب، فإن لم يتب تجري في شأنه أحكام الردة. ومن حيث أنه لا تزال في ذهن المدعي شبهة يجب أن تندفع، تلك هي أنه يحوم حول الذميين بحجة أنه صاحب دين يترك وما هو عليه وتستحق عليه الجزية فيكون زواجه صحيحًا في نظر الإسلام، وفاتَهُ أن الدين الذي يُقَرّ معتنقه عليه بالجزية هو الدين الذي كان حقًا قبل الإسلام كما سلف في (متن المنهاج وشرحه) لابن حجر، وأما ما تلا الإسلام من الادعاء بنزول دين جديد فزندقة وكفر، وتفصيل ذلك ما جاء في (المغني) لابن قدامة الحنبلي (ص٥٦٨) ج١٠ ما يلي: «الذين تقبل منهم الجزية صنفان: أهل كتاب ومن له شبهة كتاب. أما أهل

الكتاب فهم اليهود والنصارىٰ ومن دانَ بدينهم، كالسامرة يدينون بالتوراة ويعملون بشريعة عيسىٰ، وإنما خالفوهم في فروع دينهم.... ومن حيث إن المدعي لجأ في مذكرته الأخيرة إلىٰ محاولة إيجاد سند آخر لدعواه فذهب إلىٰ القول بأنه ليس من مصلحة العدالة تطبيق الشريعة الإسلامية علىٰ زواج المرتد في الوقت الذي تعطل فيه حكمها بقتل المرتد، إذ أن حكم الشريعة ببطلان زواج المرتد إن هو إلا فرع عن أصل هو استحقاق المرتد للقتل، أما وقد تعطل الأصل فلا وجود ولا بقاء للفرع... ومن حيث إنه متىٰ تقرر ذلك كانت أحكام الردة في شأن البهائيين واجبة التطبيق جملة وتفصيلًا بأصولها وفروعها، ولا يغير من هذا النظر كون قانون العقوبات الحالي لا ينص علىٰ إعدام المرتد وليتحمل المرتد (البهائي) علىٰ الأقل بطلان زواجه إطلاقًا مادامت بالبلد جهات قضائية لها ولاية القضاء بهذا البطلان بصفة أصلية أو بصفة تبعية... ومن حيث إنه تقرر أن الدستور لا يحمي تلك المذاهب المبتدعة التي تحاول أن ترقىٰ بنفسها إلىٰ مصاف الأديان السماوية والتي لا تعدو أن تكون زندقة وإلحادً، فالمحكمة تهيب بالحكومة أن تأخذ للأمر أهبته بما يستأهله من حزم وعزم لتقضي علىٰ الفتنة في مهدها، لأن تلك المذاهب العصرية مهما تسللت في رفق وهوادة وفي غفلة من الجميع متخذة من التشدق بالحرية والسلام، ومن تمجيدها لبعض الأديان سترًا لما تخفيه من زيغ وضلال، فإنها لا تلبث أن يُعرف أمرها وينكشف سترها، وقد تكون استمالت إليها

الكثيرين من الجهلة والسذَّج، وهنالك قد تثور نفوس المؤمنين حفظًا لدينهم واستجابة للفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها وتكون هي الفتنة بعينها، التي قصد الدستور وقاية النظام العام من شرورها.

ومن حيث إن المدعي اختتم دفاعه في مذكرته الأخيرة بطرح مسألة أخيرة لبحث الدعوىٰ منها، تلك هي ما سماه ارتباطات مصر الدولية، وحجته في ذلك أن مصر قد وقَّعت ميثاق الأمم المتحدة فهي مرتبطة بأنظمتها، وقد أقرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ حقوق الإنسان، وجاء بالمادة ١٨ منه: «لكل إنسان الحق في حرية الفكر والضمير والدين». وهذا الحق يوليه الحرية في تغيير دينه أو معتقده، ويوليه كذلك الحرية في الإعراب عنهما بالتكلم والممارسة والعبادة وإقامة الشعائر الدينية. وخلص من ذلك إلىٰ القول بإلزام مصر باتباع ذلك كله. وقدَّم المدعي نسخة مما أقرته الجمعية العمومية للهيئة في هذا الشأن يبين منها أنه إعلان للعالم ودعوة إلىٰ جميع الدول سواء المشتركة في الهيئة وغير المشتركة، وقد أذيع هذا الإعلان بموافقة الجمعية العمومية بغية العمل علىٰ تَبَنِّيه وعرضه وقراءته وشرحه، وعلىٰ الأخص بالمدارس حتىٰ يمكن التسليم بصلاحية هذه المبادئ والعمل تدريجيًا علىٰ الإيمان بها، فلم تدَّع الهيئة التي أصدرته أنه ملزم للدول الأعضاء، وما كانت لتستطيع أن تدَّعي ذلك، وليس له بمصر أية قوة ملزمة ما لم يصدر بأحكامه ومبادئه قانون من السلطة التشريعية المحلية، علىٰ

أن بعض مبادئ هذا الإعلان غير مطبقة في الولايات المتحدة وبها المقر الدائم لتلك الهيئة العالمية، مثال ذلك أن المادة الثانية من الإعلان تنص علىٰ أن: «لكل إنسان جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين». والتمييز بسبب اللون في أمريكا أمر معروف بلغ التشدد فيه حدًا أُهدِرَت معه جُل حقوق الملوَّنين. أما المساواة الحقة وخير ما كُرِّم به بني الإنسان من نَصَفة وحرية، فقد أتىٰ به الإسلام منذ نيِّف وثلاثة عشر قرنًا من غير ما نظر إلىٰ جنس أو لون أو عصبية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقال ﷺ: «لافضل لعربي علىٰ أعجمي إلا بالتقوىٰ، اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي رأسه كالزبيبة». ومن حيث إنه لكل ما سلف تكون دعوىٰ المدعي بجميع أسسها من جميع نواحيها ساقطة منهارة، لاسند لها من قانون أو واقع حقيقة بالرفض.

لهذا: حكمت المحكمة برفض الدعوىٰ، وإلزام المدعي بمصروفاتها، ومبلغ (٣٠٠) قرش مقابل أتعاب المحاماة.. في ١١/٦/١٩٥٢م)[١].

---

(١) «البهائية بين أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية والأحكام القضائية»، ص ١١١-١٤٣. وقد نقلت غالب الفتوىٰ لتضمنها بنية فقهية شرعية متينة ومكثفة وقت أن كانت المرجعية للشريعة الإسلامية هي المقدمة في المحاكم المصرية.

د- فتوىٰ الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة رقم «٥٤٤» بتاريخ ١٣/٧/١٩٧٧ التي قررت عدم جواز توثيق عقود الزواج الخاصة بالبهائيين[1].

هـ- صدر حكم إداري في جلسة ٢٩/١/١٩٨٣م في الطعن رقم «١١٠٩» لسنة ٢٥ ق، من المحكمة الإدارية العليا، حيث أقر الحكم للبهائيين حقهم في إثبات ديانتهم البهائية في خاصة الديانة بالبطاقة الشخصية[2].

و- صدرت فتوىٰ من إدارة الفتوىٰ بمجلس الدولة تخاطب فيها وزارات الداخلية والخارجية والعدل المصرية، صادرة بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٠م، تلزم مصلحة الأحوال المدنية الامتناع عن إصدار بطاقة تحقيق الشخصية (الرقم القومي) ما لم تذكر أحد الأديان السماوية الثلاثة لإثباتها في خاية الديانة.

ز- حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بجلسة ٤/٤/٢٠٠٦ في الدعوىٰ رقم (٢٤٠٤٤) لسنة ٥٨ ق، حيث أقرت أحقية البهائيين في إثبات ديانتهم البهائية في خاصة الديانة بالبطاقة الشخصية.

ح- أودعت هيئة المفوضين بالمحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة تقريرها القانوني في قضية البهائيين في مصر، بعد حكم

---

(١) السابق، ص ١٤٧، نقلًا عن مجموعة فتاوىٰ الجمعية العمومية، ص ٣٩٧.

(٢) السابق، ص ١٥٥.

محكمة القضاء الإداري بإلزام كل من وزير الداخلية ورئيس مصلحة الأحوال المدنية ورئيس مصلحة الجوازات والهجرة بكتابة ديانة البهائية في خانة الديانة في شهادات الميلاد والبطاقة الشخصية للبهائيين في مصر. فطعن الوزير ورئيسا المصلحتين علىٰ هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا مطالبين بإصدار حكم نهائي بإلغاء هذا الحكم وأحالت المحكمة الطعن لهيئة المفوضين لإصدار تقرير قانوني في القضية. انتهت الهيئة من تقريرها يوم الخميس ١٢-١٠-٢٠٠٦ وكتبته في ٢٤ صفحة وطالبت في نهايته بإصدار حكم نهائي بقبول الطعن علىٰ حكم محكمة القضاء الإداري وإلغاء الحكم الصادر لصالح البهائيين في مصر.

ط- في ٢٩ يناير ٢٠٠٨ قضت محكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار محمد الحسيني بإلزام مصلحة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية بوضع علامة «-» أمام خانة الديانة في بطاقات الرقم القومي وشهادات الميلاد الخاصة بمواطنين بهائيين.

ي- الحكم النهائي الصادر في ١٦ مارس ٢٠٠٩ عن المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٠٨٣١ لسنة ٥٤ قضائية، بتأييد حق البهائيين المصريين في الحصول علىٰ بطاقات الرقم القومي وشهادات الميلاد دون ذكر أي ديانة.

ك- في دستور ٢٠١٢م؛ لم يكن هناك أي مجال يمكن للبهائيين من خلاله كسب مساحة أكبر مما هم عليه قبله، فقد زادت مواد الهوية والمرجعية الإسلامية بالمادة (٢١٩) المفسرة لأحكام

الشريعة الإسلامية، وصار مع الضغط السلفي داخل الهيئة التأسيسية لصياغة هذا الدستور من العسير علىٰ البهائيين التحصل علىٰ أية مساحة جديدة في المرحلة التالية لإقرار هذا الدستور.

ل- في دستور ٢٠١٣م؛ دار الجدل حول محاولة تغيير نص المادة الثالثة، والتي تنص علىٰ أن مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظِّمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية، وكانت محاولة وضع «غير المسلمين» بدلًا من «المسيحيين واليهود» وذلك لإعطاء مساحة مقننة لأمثال أتباع المذهب البهائي، حيث اجتمع عمرو موسىٰ - رئيس لجنة الخمسين- والكاتب محمد سلماوىٰ المتحدث الإعلامىٰ باسم اللجنة بمقر مجلس الشورىٰ بوفد يمثل البهائيين المصريين للاستماع لرؤيتهم في التعديلات الدستورية، وقد تكون الوفد البهائي من د. بسمة موسىٰ الأستاذة الجامعية والناشطة البهائية الحقوقية المعروفة، والدكتور رؤوف هندي المتحدث الرسمي باسم البهائيين المصريين، والدكتور لبيب حنا، والدكتورة سوسن حسني. وأكد حينها أعضاء الوفد البهائي علىٰ أهمية صدور دستور يعبر عن آمال كل المصريين بدون تمييز أو تفريق بسبب اللون أو الجنس أو العقيدة لكون الدستور عقدًا اجتماعيًا وليس عقدًا عقائديًا، وليس من دور الدولة اختيار عقائد لمواطنيها، بل دور الدولة الرئيسي هو حماية حرية فكر وعقيد كل مواطن ويجب أن يرىٰ كل مواطن مصري نفسه في الدستور.

وطالب وقتها الوفد البهائي بأن تكون المواثيق والعهود الدولية المعنية بالحريات والحقوق الشخصية أحد مصادر التشريع، كما أكدوا علىٰ أهمية وجود نص يلزم الدولة بأحقية كل مواطن في استخراج أوراق ثبوتية له سواء كانت مدنية أو اجتماعية[1]. لكن هذه المحاولات والاقتراحات من قبل البهائيين لم تلق قبولًا في ظل الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تعيشها مصر.

- فتاوىٰ المؤسسة الدينية الرسمية الخاصة بالبهائيين

أ- أفتىٰ الشيخ سليم البشري شيخ الأزهر بكفر «ميرزا عباس» زعيم البهائيين، ونشرت هذه الفتوىٰ في جريدة «مصر الفتاة» في ٢٧/ ١٢/ ١٩١٠ بالعدد (٦٩٢)[2].

ب- فتوىٰ مفتىٰ الديار المصرية الشيخ أحمد محمد عبد العال هريدي رحمه الله الصادرة برقم «٢٤٣٩» بتاريخ ٩/ ٨/ ١٩٦٠ عن رجل توفي وله ولد بهائي هل يرثه أم لا؟

السؤال: من السيد أحمد مصطفىٰ بطلبه المتضمن أن الدسوقي السيد (المسلم) توفي بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٣٤ عن زوجته وأولاده ذكورا وإناثا فقط وأن له ولدا من أولاده يدعىٰ

(١) «لأول مرة منذ ستين عامًا .. بهائيو مصر يشاركون برؤيتهم في دستور مصر»، خبر منشور علىٰ موقع «الإسماعيلية برس»، بتاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠١٣م.

(٢) «موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام»، الباب الثالث عشر: الباطنية وفرقها، الفصل التاسع: البابية والبهائية، المبحث الثامن: حكم البابية والبهائية والانتماء إليهما، علىٰ موقع «الدرر السنية».

عوض اعتنق البهائية قبل وفاة والده ولا يزال بهائيا للآن، وطلب بيان ورثته ونصيب كل وارث.

الجواب: بوفاة الدسوقي السيد في سنة ١٩٣٤ عن المذكورين سابقا يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث ولأولاده المسلمين الباقي تعصيبا للذكر منهم ضعف الأنثىٰ ولا شيء لابنه عوض الذي اعتنق البهائية قبل وفاة والده واستمر معتنقا لها إلىٰ الآن لأنه باعتناقه لمذهب البهائي يكون مرتدا عن الإسلام والمرتد لا يرث أحدا من أقاربه أصلا كما هو منصوص عليه شرعا. وهذا إذا لم يكن للمتوفىٰ وارث آخر والله أعلم[١].

ج- فتوىٰ الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علىٰ جاد الحق رحمه الله الصادرة برقم (٣٢٥) بتاريخ ١٢/٨/١٩٨١: السؤال: بالطلب المقيد برقم ٣٢٩ سنة ١٩٨٠ المتضمن السؤال التالي هل يمكن زواج مسلمة من رجل يعتنق الدين البهائي، حتىٰ ولو كان عقد الزواج عقدا إسلاميا إذا كان الجواب بالرفض فلماذا؟

الجواب: إن البهائية أو البابية طائفة منسوبة إلىٰ رجل يدعىٰ - ميرزا علي محمد - الملقب بالباب، وقد قام بالدعوة إلىٰ عقيدته في عام ١٢٦٠ هجرية (١٨٤٤م) معلنا أنه يستهدف إصلاح ما فسد من أحوال المسلمين وتقويم ما اعوج من أمورهم، وقد جهر بدعوته بشيراز في جنوب إيران، وتبعه بعض الناس، فأرسل فريقا

---

(١) «موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام».

منهم إلىٰ جهات مختلفة من إيران للإعلام بظهوره وبث مزاعمه التي منها أنه رسول من الله، ووضع كتابا سماه «البيان» ادعىٰ أن ما فيه شريعة منزلة من السماء، وزعم أن رسالته ناسخة لشريعة الإسلام، وابتدع لأتباعه أحكاما خالف بها أحكام الإسلام وقواعده، فجعل الصوم تسعة عشر يوما وعين لهذه الأيام وقت الاعتدال الربيعي، بحيث يكون عيد الفطر هو يوم النيروز علىٰ الدوام، واحتسب يوم الصوم من شروق الشمس إلىٰ غروبها وأورد في كتابه (البيان) في هذا الشأن عبارة (أيام معدودات، وقد جعلنا النيروز عيدا لكم بعد إكمالها). وقد دعىٰ مؤسس هذه الديانة إلىٰ مؤتمر عقد في بادية (بدشت) في إيران عام ١٢٦٤ هجرية - ١٨٤٨م أفسح فيه عن خطوط هذه العقيدة وخيوطها، وأعلن خروجها وانفصالها عن الإسلام وشريعته، وقد قاوم العلماء في عصره هذه الدعوة وأبانوا فسادها وأفتوا بكفره، واعتقل في شيراز ثم في أصفهان، وبعد فتن وحروب بين أشياعه وبين المسلمين عوقب بالإعدام صلبا عام ١٢٦٥ هجرية ثم قام خليفته - ميرزا حسين علىٰ - الذي لقب نفسه بهاء الله ووضع كتابا سماه (الأقدس) سار فيه علىٰ نسق كتاب (البيان) الذي ألفه زعيم هذه العقيدة ميرزا علىٰ محمد، ناقض فيه أصول الإسلام بل ناقض سائر الأديان، وأهدر كل ما جاء به الإسلام من عقيدة وشريعة. فجعل الصلاة تسع ركعات في اليوم والليلة، وقبلة البهائيين في صلاتهم التوجه إلىٰ الجهة التي يوجد فيها ميرزا حسين المسمىٰ بهاء الله. فقد قال لهم في كتابه هذا (إذا

أردتم الصلاة فولوا وجوهكم شطري الأقدس)، وأبطل الحج وأوصىٰ بهدم بيت الله الحرام عند ظهور رجل مقتدر شجاع من أتباعه.

وقال البهائية بمقالة الفلاسفة من قبلهم. قالوا بقدم العالم (علم بهاء أن الكون بلا مبدأ زمني، فهو صادر أبدي من العلة الأولىٰ، وكان الخلق دائما مع خالقهم، وهو دائما معهم) ومجمل القول في هذا المذهب - البهائية أو البابية - أنه مذهب مصنوع، مزيج من أخلاط الديانات البوذية والبرهمية الوثنية والزرادشتية واليهودية والمسيحية والإسلام، ومن اعتقادات الباطنية (كتاب مفتاح باب الأبواب للدكتور ميرزا محمد مهدىٰ خان طبع مجلة المنار ١٣٢١ هجرية). والبهائيون لا يؤمنون بالبعث بعد الموت ولا بالجنة ولا بالنار، وقلدوا بهذا القول الدهريين، ولقد ادعىٰ زعيمهم الأول في تفسير له لسورة يوسف أنه أفضل من رسول الله محمد ﷺ وفضل كتابه (البيان) علىٰ القرآن، وهم بهذا لا يعترفون بنبوة سيدنا رسول الله محمد ﷺ وأنه خاتم النبيين، وبهذا ليسوا من المسلمين، لأن عامة المسلمين كخاصتهم يؤمنون بالقرآن كتابا من عند الله وبما جاء فيه من قول الله سبحانه: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقد ذكر العلامة الألوسي في تفسيره (ج٢٢ ص ٤١) لهذه الآية أنه قد ظهر في هذا العصر عصابة من غلاة الشيعة لقبوا أنفسهم

بالبابية، لهم في هذا فصول يحكم بكفر معتقدها كل من انتظم في سلك ذوي العقول. ثم قال الألوسىٰ وكونه ﷺ خاتم النبيين مما نطق به الكتاب، وصدعت به السنة وأجمعت عليه الأمة، فيكفر مدعي خلافه، ويقتل إن أصر. ومن هنا أجمع المسلمون علىٰ أن العقيدة البهائية أو البابية ليست عقيدة إسلامية، وأن من اعتنق هذا الدين ليس من المسلمين، ويصير بهذا مرتدا عن دين الإسلام، والمرتد هو الذي ترك الإسلام إلىٰ غيره من الأديان قال الله سبحانه: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُولَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وأجمع أهل العلم بفقه الإسلام علىٰ وجوب قتل المرتد إذا أصر علىٰ ردته عن الإسلام. للحديث الشريف الذي رواه البخاري وأبو داود: (من بدل دينه فاقتلوه). واتفق أهل العلم كذلك علىٰ أن المرتد عن الإسلام إن تزوج لم يصح تزوجه ويقع عقده باطلا سواء عقد علىٰ مسلمة أو غير مسلمة؛ لأنه لا يقر شرعا علىٰ الزواج، ولأن دمه مهدر شرعا إذا لم يتب ويعد إلىٰ الإسلام ويتبرأ من الدين الذي ارتد إليه. لما كان ذلك وكان الشخص المسئول عنه قد اعتنق البهائية دينا كان بهذا مرتدا عن دين الإسلام، فلا يحل للسائلة وهي مسلمة أن تتزوج منه، والعقد إن تم يكون باطلا شرعا، والمعاشرة الزوجية تكون زنا محرما في الإسلام. قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن

يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، صدق الله العظيم. والله ﷻ أعلم.)[١].

د- أصدر مجمع البحوث الإسلامية برئاسة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر بيانا عن البهائية والبهائيين أوضح فيه أن البهائية وباء فكرىٰ وحرب علىٰ الإسلام ويجب مكافحتها والقضاء عليها، وأن البهائيين أجرموا في حق الإسلام والوطن ويجب أن يختفوا من الحياة لا أن يجاهروا بالخروج عن الإسلام. وناشد البيان المسئولين ضرورة التصدي والوقوف بكل حزم ضد هذه الفئـة وأمثالها، الباغية علىٰ دين الله وأن ينفذوا حكم الله فيهم. جاء في البيان الذي أصدره المجمع برئاسة الشيخ جاد الحق بعد ما بيّن بعض عقائدهم الفاسدة وأنهم أهل كفر وردّة[٢].

هـ- أصدر مجمع البحوث الإسلامية بتاريخ ٢١ من شهر ربيع الآخر ١٤٢٧هـ ١٩/٥/٢٠٠٦ بيانا أكد فيه علىٰ ما صدر عن الأزهر من بيانات سابقة بشأن البهائية جاء في البيان تأكيد الإمام الأكبر الشيخ محمد سيد طنطاوي كفر البهائية حيث قال: (البهائية مرتدون عن الإسلام ويجب أن ينفذ فيهم حكم الله)، وحث الدولة علىٰ التصدي لهذا الفكر المنحرف بكل حزم حيث تمثل البهائية

---

(١) فتوىٰ (٦٦٦٢) بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٨٠م، منشورة علىٰ موقع «دار الإفتاء المصرية».

(٢) «موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام».

وأمثالها وباء فكريا فتاكا يجب القضاء عليه وأكد مجمع البحوث الإسلامية برئاسة الدكتور محمد سيد طنطاوي بإجماع أعضائه أن البهائية ليس لها أي صلة بالأديان السماوية سواء الإسلام أو المسيحية أو اليهودية ومعتنقها لا يمت بصلة لأي دين وأنها نحلة تعمل لخدمة الصهيونية، وأنها سلسلة أفكار ونحل ابتليت بها الأمة الإسلامية تمثل حربا علىٰ الإسلام وباسم الدين. كما توالت فتاوىٰ علماء الأزهر في بيان ردة من ينتسب إلىٰ الملة البهائية أكّد علىٰ ذلك كل من الشيخ علي جمعة مفتي الجمهورية السابق، والشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوىٰ سابقا، والدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر السابق، والدكتور محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف في عصر مبارك، والدكتور عبد الله بركات عميد كلية الدعوة السابق، والدكتور مصطفىٰ غلوش الأستاذ بجامعة الأزهر والشيخ عبد الله سمك وغيرهم[(١)].

• **ثالثًا: المجتمع المصري والبهائيون .. التمثلات الاجتماعية لقاعدة: «النادر لا حكم له»**

تتفاوت الأرقام المنتشرة حول أعداد البهائيين في مصر، وكل الأرقام التي تتداول لم يثبت لها أي سند إحصائي رسمي أو شبه رسمي دقيق، فينقل عن الجهات الرسمية اعتبار أعداد البهائيين لا تتجاوز العشرات أو المئات، بينما يرىٰ البهائيون أنفسهم بالآلاف.

---

(١) «موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام».

وأيًا ما كان الأمر؛ فبالنظر إلىٰ حجم المواقف والأحداث التي يمكن رصدها والتي تمثل شكلًا من أشكال تفاعلات البهائيين سلبًا وإيجابًا مع باقي قطاعات الشعب المصري، فالواضح أن جل من يدينون بالمعتقد البهائي يفضلون إبقاء ذلك بعيدًا عن صدارة حياتهم الاجتماعية حتىٰ لا تتسبب لهم ولأسرهم في تبعات سلبية، فوجود مذهب يدعو للاعتقاد بنزول وحي ونبي جديد قد يقابل بشكل عنيف في مجتمع أغلبيته مسلمة، ويحمل قدرًا من النفور تجاه ما يشذ أو يستغرب عن معتقداته.

ففي فبراير ٢٠١١م؛ قام عدد من الشباب بقرية «الشورانية» بمحافظة سوهاج بإضرام النيران بمنزل أحد البهائيين في القرية ويدعىٰ محمد عبد الرحمن محمد عمار، وهو الأمر الذي حصل قبلها بعامين في منازل البهائيين هناك وقام أهالي القرية بطردهم منها[(١)]. وهذه الواقعة الوحيدة التي وجدتها بعد بحث طويل.

كما أنني من الممكن أن أزعم من خلال تتبعي لجل تصريحات البهائيين في مصر أنهم يكادون يتعمدون إخفاء أعدادهم بشكل واضح، حتىٰ التقريبي منها، فليس من المنطقي أن يجهل البهائيون في مصر أعدادًا تقريبية لهم، علىٰ الرغم من النظام البهائي العالمي الإداري المحكم والمنظم الذي ينظم شؤونهم في كل

---

(١) «شباب الشورانية يهدمون منزل أحد البهائيين بسوهاج»، خبر منشور علىٰ موقع جريدة «اليوم السابع»، بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١١م.

العالم كما يدعون، وهنا قد يكون الأمر متعلق بما أسلفناه من كونهم يميلون للابتعاد عن إظهار عقائدهم خشية الرفض المجتمعي المتوقع تجاه أفكارهم الشاذة والغريبة علىٰ المجتمع المصري[1].

(١) ويقول بهذا أيضًا إجناس جولدتسهير في كتابه «العقيدة والشريعة في الإسلام»، ص ٢٧٩.

المطلب الثالث

البهائيون وامتداداتهم الخارجية

ثمة زعم يروج له البهائيون حول تعداد أتباعهم وانتشارهم الديموجرافي في العالم، حيث يزعمون أن عدد البهائيّين في العالم يزيد عن خمسة ملايين بهائي، وينتشرون في شتّىٰ بقاع العالم وينتمون إلىٰ أجناس وأعراق وشعوب وقبائل وجنسيات متعدّدة. بل ويعتبرون الدين البهائي من أكثر الأديان انتشارًا بعد المسيحيّة، وأن البهائيين منتشرون في أكثر من ١٠٠٠٠٠ قرية ومدينة حول العالم[١]. بينما يذكر «براين ج. جريم»[٢] أنهم يفوقون السبعة ملايين شخص حول العالم. تقطن الغالبية العظمىٰ من البهائيين في

---

(١) موقع «الدين البهائي»، في جواب علىٰ سؤال حول عدد البهائيين في العالم وأماكن تواجدهم.

وموقع (Baha'a World News Service)، وكذلك موقع (Bahai's Faith).

(٢) International Journal for Religious Freedom (IJRF), Volume 5, Issue 1, 2012, "Rising restrictions on religion", Brian J Grim, page 22.

إيران، وقليل منهم في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة حيث مقرهم الرئيسي في «عكا» علىٰ سفح جبل الكرمل وفي مدينة حيفا وهناك أيضًا قبر «البهاء»، ولهم عدة محافل مركزية في أفريقيا بأديس أبابا وفي الحبشة وكمبالا بأوغندا ولوساكا بزامبيا التي عقد بها مؤتمرهم السنوي في الفترة من ٢٣ مايو حتىٰ ١٣ يونيو ١٩٨٩م، وجوهانسبرج بجنوب أفريقيا وكذلك المحفل الملي بكراتشي بباكستان. ولهم أيضًا حضور في الدول الغربية فلهم في لندن وفيينا وفرانكفورت محافل وكذلك بسيدني في استراليا ويوجد في شيكاغو بالولايات المتحدة أكبر معبد لهم وهو ما يطلق عليه مشرق الأذكار ومنه تصدر مجلة نجم الغرب وكذلك في ويلمنت النويز (المركز الأمريكي للعقيدة البهائية)، وفي نيويورك لهم قافلة الشرق والغرب وهي حركة شبابية قامت علىٰ المبادئ البهائية ولهم كتاب دليل القافلة وأصدقاء العلم. ولهم تجمعات كبيرة في هيوستن ولوس أنجلوس وبيركلين بنيويورك[١].

ويتمثل التنظيم والحراك والترتيب الدولي للبهائيين عبر «الجامعة البهائية العالمية»، وهي منظمة غير حكومية تضمّ وتمثل البهائيين في جميع أنحاء العالم، وتضم فروع جامعات بهائية في أكثر من ٢٣٥ دولة مستقلة وإقليم رئيسي، منها ١٨٢ منظّمة وطنية

---

(١) بتصرف من: «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، د. مانع الجهني، (١/ ٤١٣)، الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

موقع (Baha‘a World News Service)، وكذلك موقع (Bahai‘s Faith).

أو إقليميّة، ولها أكثر من ١٢٥٠٠ جامعة محلية منظّمة. وكونها منظمة غير حكومية في الأمم المتحدة، فإن الجامعة البهائية العالمية هي عبارة عن مجموعة من الهيئات المنتخبة تُعرف باسم «المحافل الروحانية المركزية». وتأسس «المكتب البهائي العالمي» في مقر عصبة الأمم في جنيف عام ١٩٢٦م، وخدم هذا المكتب كمركز للبهائيين الذين يشاركون في نشاطات عصبة الأمم. وحضر البهائيون توقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥م. وفي عام ١٩٤٨م جرىٰ تسجيل الجامعة البهائية العالمية منظمةً عالميةً غير حكومية مع الأمم المتحدة، وفي عام ١٩٧٠م مُنحت مركزًا استشاريًّا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، ثم مركزًا استشاريًّا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة عام ١٩٧٦م، ومع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عام ١٩٨٩م. كما أسست علاقات عمل مع منظمة الصحة العالمية عام ١٩٨٩م أيضًا.

وعلىٰ مدىٰ سنوات، عملت الجامعة البهائية العالمية عن قرب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية حقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تزعم الجامعات البهائية في سائر أرجاء العالم أنها منشغلة بنشاطات تساعد في تحقيق الأهداف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتتضمن هذه النشاطات تعزيز المشاركة في مبادرات التنمية

المستدامة علىٰ مستوىٰ القواعد الشعبية، وتحسين وضع المرأة، وتعليم الأطفال، والقضاء علىٰ المخدرات، ونبذ التمييز العرقي، وترويج تعليم حقوق الإنسان. وتقول المصادر البهائية أن هنالك أكثر من ١٦٠٠ مشروع يُدار من قبل الجامعات البهائية في شتىٰ أرجاء العالم، من بينها حوالي ٣٠٠ مدرسة يملكها أو يديرها بهائيون، بالإضافة إلىٰ ٤٠٠ مدرسة قروية تقريبًا. ويعمل مكتب الجامعة البهائية العالمية في الأمم المتحدة كمنظمة غير حكومية، فيتبادل الخبرات، ويشارك في الجلسات العادية لبعض هيئات الأمم المتحدة مثل لجنة حقوق الإنسان، ولجنة وضع المرأة، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة التنمية المستدامة. وطبقًا لآخر تقرير أربعيّ قُدّم إلىٰ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، فقد شاركت الجامعة البهائية العالمية في ما يقارب من ١٥٠ اجتماعًا مشمولًا برعاية الأمم المتحدة خلال الفترة من يناير ١٩٩٤ حتىٰ ديسمبر ١٩٩٧، قدمت خلالها ما يزيد عن ٨٠ بيانًا في العديد من المسائل[1].

شاركت الجامعة البهائية العالمية، إلىٰ جانب عدد من هيئاتها الوطنية، مشاركة تامة في سلسلة الاجتماعات العالمية الأخيرة للأمم المتحدة حول المسائل العالمية الملحّة والنشاطات الموازية لها منها: القمّة العالمية للأطفال عام ١٩٩٠، ومؤتمر الأمم

---

(١) «الجامعة البهائية العالمية، تاريخ من التعاون البنّاء مع منظمة الأمم المتحدة»، منشور علىٰ موقع العالم البهائي» التابع للجامعة.

المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة في بربادوس عام ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول المرأة في بيجينغ عام ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في استانبول عام ١٩٩٦، ومؤتمر قمة الغذاء العالمي في روما عام ١٩٩٦. وحظيت منتديات المنظمات غير الحكومية المصاحبة لهذه المؤتمرات بطيف من المشاركة النشطة الواسعة من قبل البهائيين من مختلف أرجاء العالم[١].

بالنظر في شكل التنظيم والترتيب الإداري المحكم الذي تنبني عليه النشاطات التبشيرية والاجتماعية والهيكلية الخاصة بكل شؤون البهائيين في العالم، يمكننا إجمال جملة من الملحوظات المتعلقة بجل الحالة البهائية داخل وخارج مصر[٢]:

---

(١) السابق.

(٢) ساعد في تكوين بعض هذه الملحوظات لقائي بالأستاذ كمال الإخناوي وهو أحد البهائيين المصريين المتصدرين لتعريف الناس بالبهائية، حيث راسلت مواقعهم في مصر وأجابني هو واتصل بي، وتم لقاءات بيني وبينه في يونيو ٢٠١٣م وفي يناير ٢٠١٤م، تناقشت فيها معه حول جملة من القضايا والحقائق المتعلقة بالملف البهائي داخل مصر بالتحديد.

❁ السياق والظرف التاريخي والاجتماعي الذي نشأت فيه الدعوتان البابية والبهائية تختلطان بالعديد من الشبهات والتوجسات حول علاقات مع الروس والبريطانيين يراها البعض كانت عوامل مساعدة علىٰ نشر أفكار هذا المذاهب، وقد ذكر هذه الأحداث والمواقف التي تدلل علىٰ ذلك الأستاذ إحسان إلهي ظهير[1] في كتابه «البهائية نقد وتحليل»[2] (ص١٩-٢٦). كما تتبع الأستاذ ظهير من خلال بعض المراجع التاريخية المعتمدة والقريبة من حياة الباب والبهاء أشكال الترف والثراء التي رصدت في حياتهما، بالإضافة لزعم إصابة الباب بالجنون في نهاية حياته[3].

❁ بعيدًا عن المضامين التشريعية الغريبة التي تتضمنها البهائية؛ فإن الدعوة الطوباوية المبالغ فيها لقيم ومفاهيم السلام والمحبة والأخوة الإنسانية والمساواة بين الجنسين وتقبل الآخر، ودعاوىٰ بذل الجهود المضنية لخدمة البشرية وتقديم المساعدة لكل الناس،

---

(١) وشهادة ظهير (١٣٦٠هـ: ١٩٤١م - ١٤٠٧هـ: ١٩٨٧م) مأخوذة علىٰ محمل الجد لكونه من أبرز الذين تخصصوا في شؤون المذهب الشيعي وما تفرع عنه من مذاهب كالبهائية، فظهير تحصل علىٰ ست شهادات ماجستير في الشريعة الإسلامية واللغة العربية واللغة الفارسية واللغة الأردية والسياسة من جامعة البنجاب والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كما حصل علىٰ ماجستير الحقوق من جامعة كراتشي، ما يجعله مؤهلًا لتبين الكثير من التفاصيل المتعلقة بالشأن البابي والبهائي بحكم نشأة المذهبين الفارسية.

(٢) طبعة إدارة ترجمان السنة بلاهور بباكستان، ط٢-١٩٨١م.

(٣) وقد نفىٰ هذه المعلومات الأستاذ كمال الإخناوي في لقائي معه في يناير ٢٠١٤م.

بالإضافة لوحدة اللغة والأوطان والأديان، وغير ذلك من القيم والمعاني المثالية الحالمة والمفارقة لخلقة البشر بشكل كبير؛ والتي تمثل أيضًا - بجانب ملحظ النشأة - مناط سؤالات متعددة حول حقيقة البهائية ومراداتها.

* من الغريب أن تكون مؤسسات المذهب البهائي علىٰ هذا القدر الضخم والمتقن من التنظيم والترتيب، بل وتشارك بفاعلية في أنشطة المنظمات الدولية وفروعها كالأمم المتحدة، ثم نجدهم عاجزين - كما يزعمون - عن تحديد أعدادهم في دولة كبيرة ومؤثرة كمصر، علىٰ الرغم من إعلانهم عددهم علىٰ المستوىٰ الدولي. وهو ما يضيف سؤالًا جديدًا مع ما سبق من سؤالات حول سبب هذا الغموض في الحالة المصرية.

* من المثير للتساؤل؛ غياب أية عداوة ضد البهائيين في أي مكان في الأرض، وما أعنيه هي العداوة الجالبة للمواجهة، فطبيعة المكون الإنساني وخصائص الجماعات الأيديولوجية أنها غالبًا ما تجد نفسها في مواجهة مع جماعة أو فصيل أو فكر آخر، وهو الأمر الغائب تمامًا من المشهد البهائي، قد يكون بدعوىٰ دعوتهم للسلام والمحبة وغيرها من القيم، إلا أن هذه القيم لا تمثل مانعًا مما تطرد معه طبائع وخصائص الكيانات والجماعات بشكل عام، والأيديولوجي منها بشكل خاص.

* لا شك أن مصادر وكيفية الإنفاق والتمويل اللازم

لاستمرار المسار البهائي، من الأمور المثيرة لعدد كبير أيضًا من التساؤلات، فمظاهر الاهتمام المعماري والخدمي الفاحش ظاهرة واضحة في مراقد الباب والبهاء ومشارق الأذكار (دور عبادتهم) الموجودة في عدة دول، وهو ما يثير سؤال التمويل والإنفاق الذي أسلفنا، وهل كم الأموال (زكاتهم) التي تجمع كافية لأمثال هذه المصروفات؟ كما أن كيفية الجمع من ملايين البهائيين في أنحاء العالم تتطلب تسهيلات مصرفية ونظم ومؤسسات اقتصادية محترفة، الأمر الذي ولابد أن يستلزم تسهيلات دولية لإنجاز هذه المهمة، خاصة وأن مصب هذه الأموال يؤول لبيت العدل الأعظم قبلة البهائيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة = إسرائيل، وهو بلاشك محط رقابة صارمة من قبل دولة الاحتلال، ما لم تقدم تسهيلات ومساعدات لتيسير ذلك، وإلا فما بال إخواننا في غزة وغيرها في الأراضي المحتلة يعانون معاناة شديدة لتحصيل أبسط الاحتياجات؟

* مع تدقيق النظر في الحالة البهائية المصرية، تتكرر شكوىٰ البهائيين في مصر من أمر واحد فقط لا غير، وهو طلب عدم إجبارهم علىٰ اختيار إحدىٰ الديانات السماوية الثلاثة في أوراقهم الرسمية، والسماح لهم بكتابة بهائي أو علامة (-) أمام خانة الديانة، والأخير هو ما سمحت به المحاكم المصرية مؤخرًا. إلا أنني من باب الموضوعية يلزمني تسجيل موقف البهائيين في مصر من مسألة الاستقواء بالخارج، حيث يصرح رموز البهائية في مصر برفضهم التام لهذه الفكرة، بل ويلزمون أنفسهم بوجوب طاعة

الحكام القائمين أيًا ما كانوا[1].

* من خلال الاطلاع علىٰ عدد من المصادر البهائية المعنية بالشؤون العائلية والمجتمعية للبهائيين[2]، تبين لي أنها تكاد تكون متطابقة مع ما جاءت به الرسالات السماوية من قيم ومفاهيم ومقاصد، إلا أنها أعيد صياغتها وكتابتها بشكل مختلف، وهو أحد الأسئلة التي تواجه الناظر في الحالة البهائية، فإذا كان هذا الدين لم يأت بتشريعات أو قيم أو مفاهيم جديدة، فما الداعي إذن لدين جديد؟ بل علىٰ العكس؛ فعلىٰ سبيل المثال تحريم الولوج في السياسة والمشاركة فيها تبعًا للتعاليم البهائية جاء بعبأ جديد علىٰ الإنسانية لا تستطيعه.

* المجتمع المصري في غالبيته المسلمة وبعض المسيحيين منه يستغربون أمثال هذه الأفكار البهائية الرخوة، وكم حضور المسألة البهائية في الإعلام المصري، أو في أحاديث عموم الناس في الشأن العام المصري، يكاد يكون في حكم ما اصطلحت عليه بـ«التمثلات الاجتماعية لقاعدة النادر لا حكم له»؛ فقد تعامل

---

(١) «الاستقواء بالخارج خارج حسابات البهائيين فىٰ مصر»، جريدة «اليوم السابع»، الخميس ١٣ أغسطس ٢٠٠٩م. وكذلك زعم في لقاء لي مع الأستاذ كمال الأخناوي ذات الأمر، وذلك في يوليو ٢٠١٣م.

(٢) ويضم كتاب «فهم الدين البهائي»، جل التفاصيل الاجتماعية والعائلية الخاصة بالبهائيين، تأليف: وندي مؤمن، تعريب: رمزي زين، الناشر: الفرات للنشر والتوزيع - بيروت.

الإعلام المصري إبان أزمة القضايا القضائية للبهائيين بمنطق الصيد الإعلامي الثمين، فمع فراغ الفضاء الإعلامي المصري في بعض الأوقات من الموضوعات المثيرة، يتصيد بعض الإعلاميين أمثال هذه الموضوعات ليصوغ منها قضية، ثم يضفي عليها شيئًا من الإثارة والتضخيم والمقبلات الإعلامية - المصرية خصوصًا - ليتم بثها في قنوات الإعلام الخاص المصري علىٰ أنها قضية خطيرة وكبيرة، وهي علىٰ الحقيقة بخلاف ذلك. إلا أن الانتهازية السوسيو-سياسية التي تتعامل بها أركان الدولة العميقة المصرية، وكذا التيارات السياسية البراجماتية متمثلة في بعض التيارات الليبرالية والعلمانية واليسارية، توظف أمثال هذه المواقف توظيفًا سياسيًا بامتياز، حيث أقيمت عدة مؤتمرات «للتشكي» من حال الأقليات في مصر إبان حكم الدكتور محمد مرسي، أحدها في مارس ٢٠١٣م حيث نظم «منتدىٰ الشرق الأوسط للحريات» مؤتمرًا بعنوان «الحريات الدينية تحت حكم الإخوان»، وندد فيه كل من أسامة الغزالي حرب وحسام عيسىٰ - وهما من رموز التيار الليبرالي - سياسات الإخوان تجاه الأقباط والبهائيين[١]. أما المؤتمر الثاني فكان من خلال «التحالف المصرىٰ للأقليات»، حيث عقد مؤتمرًا صحفيًا بمقر حزب التجمع اليساري في ١٨مارس ٢٠١٣م، تحت عنوان «الأقليات العرقية والشعوب الأصلية بين شقي الرحىٰ»،

---

(١) http://www.youtube.com /watch?v=Pm13UpEWfj4

وذلك توثيقًا للانتهاكات الواقعة فى حقوق الأقليات في مصر، وشهد المؤتمر أيضًا هجومًا حادًا على سياسات جماعة الإخوان والدكتور مرسي تجاه هذا الملف[1].

(١) http://www.youtube.com/watch?v= FhhdW87Tdv8

المبحث الرابع

آفاق التعايش

بعد رصد جل حالة الأقليات المختارة في مصر، بالإضافة لاستنطاق بواعث وأسباب بعض المشكلات المطروحة؛ لزمنا وضع جملة من التصورات والأفكار التي تتطلع لتسوية أوضاع هذه الأقليات من مختلف التيارات والنخب المصرية وغير المصرية، خاصة وأن الحالة كما أسلفنا سابقًا علىٰ درجة عالية من التداخل والتعقيد. وعند النظر والتدقيق في نتاج الكثيرين ممن تصدوا لمواجهة هذه الإشكالية نرىٰ أنها قد لا تخرج عن نمطين إسلاميين ونمط ثالث مدني/علماني = لا يعتمد علىٰ الدين كمرجعية أساسية، ويتضمن النمط الأخير أيضًا سائر الأطروحات المسيحية والبهائية والنوبية.

النمط الإسلامي الأول يتبنىٰ أطروحة «الجماعة الوطنية» أو«الجماعة السياسية»، والتي تنشد الاعتماد علىٰ الانتماء للوطن

بشكل رئيسي في التميز والتفرقة، حيث تتخذ من نموذج الاصطفاف الشعبي والتلاحم الوطني المصري إبان الاحتلال البريطاني عام ١٩١٩م مثالًا لشكل الجماعة الوطنية المصرية كوعاء جامع للمسلمين والمسيحيين المصريين الوطنيين. يقول المستشار طارق البشري: (إذا كانت الجماعة السياسية هي مجموعة من البشر تتحد بوصف لصيق يشملها ويميزها من غيرها من المجموعات، وهي مرشحة لأن تقوم علىٰ أساسها الدولة، وإذا كانت المواطنة هي صفة الفرد الذي ينتمي إلىٰ جماعة سياسية قامت علىٰ أساسها الدول، وبحسبان المواطن هو الطرف المقابل للدولة، فقد وجب النظر في مدىٰ ما تنتجه المواطنة للمندرجين في وصفها في حقوق متساوية. والمساواة تعني منع التمييز بين الناس بوصف يتعلق بهم، أو بسبب يلحق بهم من دون أن يكون لإرادتهم دخل في هذا التعلق أو الإلحاق، وأن يقوم هذا الوصف أو السبب لديهم علىٰ وجه الاطراد، ومن دون أن يكون في مكنتهم بالعمل الإرادي أن يرفعوه أو يتجاوزوه، وأن يقوم أي من هذه الأوصاف أو الأسباب لدىٰ جماعات من البشر تشترك فيه، وهذه الأسباب والأوصاف تتعلق بالجنس أو العنصر أو لون البشرة أو اللغة الأصلية أو العقيدة. والمساواة تعني أن تنظر الجماعة - يقصد الجماعة السياسية - إلىٰ الأفراد المكونين لها بحسبانهم محض أفراد فيها، لا يتميز فرد منهم من الآخرين إلا إذا كانت لديه أوصاف مكتسبة كالتعليم والخبرة والمهارات أو علىٰ الأقل أن تكون أوصاف مفارقة وغير

لصيقة دائمًا أو شبه دائمة، كشرط بلوغ سن معينة للتمكن من إجراء أعمال معينة أو تولي مناصب معينة، فالسن إن لم تكن شرطًا فهو وصف مفارق يطرأ علىٰ الإنسان ثم يتجاوزه. والمساواة بهذا النظر يتعين أن يتصل مفهومها بمفهوم الجماعة السياسية الذي اعتبرته جماعة معينة معبرًا عن أصل انتمائها وترابطها، وأن يتصل ذلك كله بالدولة التي قامت وفقًا لهذا المفهوم للجماعة السياسية، سواءًا صيغ مفهوم الجماعة السياسية علىٰ أساس قطري أو قومي أو قبلي عرقي أو ديني حضاري. ومن هنا ترتبط المساواة بالمواطنة؛ لأن الدولة في الأصل تقوم علىٰ جماعة سياسية محددة، والمواطنة هي الصفة التي تشكل الطرف الآخر مع الدولة في الجماعة السياسية، وهي صفة تشير إلىٰ المحكوم الذي له الحق في المشاركة في الحكم وتولي الولايات العامة في الدولة ...)[1].

ويستطرد المستشار البشري في محاولة تأصيل ذلك المفهوم من الناحية الفقهية فيقول: «إن فكرة المساواة بين المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب في بلادنا كانت متحققة في غالب الفقه الإسلامي بالنسبة للحقوق الخاصة والفردية بموجب أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، إنما كانت المشكلة في الفقه الإسلامي فيما يتعلق بالولايات العامة، وهذه المسألة هي ما كانت تحتاج لاجتهاد

(١) «المواطنة والجماعة من منظور الإسلام السياسي»، المستشار طارق البشري، ضمن: «الحوار القومي الإسلامي» بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ص ٤١.

فقهي يوطيء من أكنافها في إطار المواطنة، وما انبعث في مجتمعاتنا الحديثة من تكوينات سياسية أنشأتها حركات الاستقلال والمقاومة الوطنية التي تشارك فيها المسلمون والمسيحيون من أهالي بلادنا... وإن ما يكله الفقه الإسلامي لأي من القائمين علىٰ الولايات العامة قد صار اليوم موكولًا لهيئات تنظم علىٰ وجه يضمن تجميع الجهود المتعددة، ولم يعد الفرد سلطة طليقة في تدبير أو تنفيذ، والسلطة تقيدها أحكام دستورية، وفي نطاق الدستور تقيدها القوانين، وفي نطاق القوانين توجد لوائح وأحكام تفصيلية، وفي هذا النطاق المضيق تمارس السلطة التقديرية في الغالب والمهم من الأمور، لا كسلطة فردية، إنما تتخلق في الممارسة علىٰ نحو مركب، فيمر مشروع القرار السياسي أو الإداري عبر قنوات متعددة، ومن خلال هيئات متنوعة ومقررة سلفًا بالنظم المرسومة)[1].

يتمثل هذا النمط من خلال عدد من الرموز والمفكرين المصريين، أبرزهم وأكثرهم تنظيرًا للفكرة المستشار طارق البشري والذي أفرد عددًا من الدراسات والمقالات والكتب التي تناقش الفكرة وهي: الدولة والكنيسة، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي، نحو تيار أساسي للأمة، منهج النظر في تشكل الجماعة

(١) السابق، ص ٤٢ - ٤٤.

السياسية وحركتها التاريخية، حول أوضاع المشاركة في شئون الولايات العامة لغير المسلمين في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، منهج النظر في تشكيل الجماعة السياسية: في المواطنة والانتماء والدولة، المسلمون والأقباط: مبدأ المواطنة.

كما يسير علىٰ ذات النمط تقريبًا الدكتور محمد سليم العوا، والأستاذ فهمي هويدي، والدكتور جمال الدين عطية، والدكتور سيف الدين عبد الفتاح.

خلاصة فكرة هذا النمط تتشكل عبر النقاط التالية:

- الاعتماد علىٰ فكرة المواطنة ضمن الجماعة الوطنية/ السياسية الواحدة.

- تحقيق مبدأ المساواة الكاملة بين مواطني الجماعة السياسية الواحدة.

- تجاوز الإشكال الفقهي - حسب تصورهم - المتمثل في اشتراط الإسلام في متقلدي الولايات العامة في الدولة أو القطر الإسلامي، وذلك بتغير ذاتية أشخاص أصحاب هذه الولايات إلىٰ شخصيات اعتبارية، حيث يرون أن الولايات العامة في الدولة القطرية الحديثة باتت متكونة من هيئات ومؤسسات محكومة بأحكام دستورية وقوانين ولوائح تنظم طريقة اتخاذ القرار داخلها، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرىٰ كون أن الدستور ينص علىٰ أن دين الدولة هو الإسلام، وهو ما يسبغ الولاية الشرعية علىٰ مؤسسات الدولة ويلزمها باتباع هذه الشرعية والصدور عنها وعدم الصدور عما

ينافيها، وبالجمع بين هذين الاعتبارين السابقين فلا ضير من تحقيق كامل المساواة بين مواطني الجماعة السياسية الواحدة.

- التأكيد علىٰ رحابة البنية الفقهية الإسلامية التي تستوعب هذه الفكرة.

بيد أنه عند النظر والتدقيق والمراجعة لا يخلو الأمر من جملة من الإيرادات:

- الإشكالات التي طرحناها حول مصطلح «المواطنة» في مقدمة التقرير لا تزال غير محسوبة في قاموس الداعين لهذا النمط.

- يبدو أن الكثيرين يغفلون أو يتغافلون عن طبيعة المكون البشري من حيث اعتبار الكثرة والقلة، فمنطق العقل لا يقبل علىٰ سبيل المثال أن يقود مهندس مجموعة من الأطباء، أو أن يقود طبيب مجموعة من المحاسبين، أو حتىٰ أن يتساوىٰ هذا مع ذاك في نفس الوسط، دونما انتقاص لأي طرف، ونفس المنطق ينطبق علىٰ فكرة المساواة المواطنية المطلقة غير المعتبرة لهذا المنطق، مع التأكيد علىٰ عدم انتقاص قدر أو حق أي طرف.

- ثمة خلل منهجي ينتاب التكييف الفقهي لهذه المسألة، ليس هنا محل بسطه، لكن الأمر بإيجاز يتعلق بأن الولايات العامة تروم بشكل أولي ورئيسي إقامة الدنيا والدين لعموم المواطنين في الدولة أو القطر الإسلامي، ولا يمكن بحال إناطة ذلك أو جزء منه لمن لا يرجىٰ منه ذلك في الأصل وهو غير المسلم، كما أن الواقع المشهود يخرجنا من نطاق الإيغال النظري نحو حقيقة واضحة

جلية، وهي أن فساد المؤسسات والهيئات في الأقطار العربية ومنها مصر يدلل وبكل قوة علىٰ أن المؤسسية لا تضمن انضباط وسلامة القرارات والأحكام الصادرة من هذه الولايات العامة، كما أن الدساتير والقوانين واللوائح لا تحد أحدًا ولا تقوم فسادًا في ظل هذه المؤسسات متجذرة الفساد والعوار، ولا أدل علىٰ ذلك من تجربة الإخوان في الحكم خلال عام ثم الانقلاب علىٰ الرئيس مرسي في الثالث الثالث من يوليو ٢٠١٣م.

النمط الإسلامي الثاني هو النمط الذي يسير وفق التصور الإسلامي الواضح في العلاقة مع أهل الكتاب، حيث البر والقسط والعدل وحسن العشرة، مع التزام المعايير الشرعية الراجحة في كون أصحاب الولايات العامة من أهل الإسلام دون غيرهم، تبعًا للأدلة والنصوص الشرعية والعقلية. وهذا النمط الذي يسير عليه جل رموز ونخب التيار الإسلامي بعامة يتفاوت من داخله علىٰ درجات في التشديد علىٰ بعض الولايات العامة في الدولة، ينقصها جميعًا التحرير والتحقيق العلمي الحاسم، فالتوصيفات القانونية والسياسية للمناصب المتنازع عليها، وتنزيلاتها علىٰ ما يستجاز أو يمنع منه غير المسلمين، في حاجة لبحث وتحرير علمي دقيق لبيان وتحقيق مناطات الجواز أو المنع، وهي في المجمل لا تتعارض مع أصول الشريعة الثابتة والواضحة في التعامل مع غير المسلمين بمنتهىٰ العدل وحسن الخلق.

هذا بشكل أساسي متوجه للتعايش مع الأقلية المسيحية؛ أما بالنسبة للتعايش مع الأقلية النوبية، فالأمر يعتمد بشكل أكبر علىٰ الأسس القانونية للدولة، ولا فروق يضعها نمطا التعايش الإسلاميين مع الأقليات الإثنية أو العرقية. ولكن في حالة الأقلية البهائية؛ فالأمر يتداخل فيه الجانبان الديني والقانوني، حيث تضع الشريعة الإسلامية ضوابط لحركة ومسار المذاهب الدنيوية غير السماوية داخل مجتمعاتها - والتي قد تسبب خللًا في استقرار المجتمعات المسلمة - دون المساس بالحقوق الإنسانية لصاحب هذا المذهب، وهو الأمر الذي لا يختلف عليه أيضًا النمطان الإسلاميان شكلًا، وقد يقدم أحدهما الجانب القانوني علىٰ الاعتبار الديني أو العكس مضمونًا.

النمط المدني يسعىٰ بطبيعة بنيته ومنطلقاته لخلق أرضية مختلفة عن تلك التي ينبني عليها النمط الإسلامي الثاني بالتحديد في معاييره، ومتفقة مع النمط الإسلامي الأول في ذات المصطلح التائه «المواطنة»، ولا داعي لتكرار الإشكالات التي استدركناها في المقدمة علىٰ مصطلح «المواطنة»، إلا أن النمط المدني مازال يسعىٰ جاهدًا لتقرير هذا الواقع النظري المحض في بيئة تلفظ مفاهيم المواطنة ونتائجها بشكل عملي. ولعل أبرز كتابات هذا النمط أمثال سمير مرقس، وسامح فوزي، وهاني لبيب، وعمرو الشوبكي، وقدري حفني، وعلاء الأسواني، وعمرو حمزاوي، وغيرهم كثير من رموز التيارات الليبرالية واليسارية القومية ومعها

النماذج المسيحية المعتدلة. ومنها على سبيل المثال رؤية الدكتور شريف دوس -رئيس الهيئة العامة للأقباط- لمستقبل التعايش بين الأقباط والمسلمين اعتمادًا على ثلاثة محاور:

أولًا: أن تدعم الدولة والحكومة المواطنة بقوانين تنفيذية لا تسمح بإهدار حق أي مواطن وإصدار التوجهات نحو رفع التمييز والتهميش ضد المسيحيين في كل القطاعات.

ثانيًا: العمل على تهدئة الاحتقان الشعبي بين المسلمين والمسيحيين بتفعيل المواطنة والإصرار علي أن ينال كل مواطن حقوقه المدنية والدستورية وممارسة حرية إقامة الشعائر الدينية. وهذا العمل المكثف تحتاجه المناطق الشعبية والعشوائية والقرى والنواحي، ويحتاج هذا العمل سنوات عدة لتغيير المفاهيم غير الحضارية والخاطئة، وتربية أجيال جديدة تحترم الآخر وتسمح بالاندماج الاجتماعي والانصهار في المواطنة كما عهدناه في النصف الأول من القرن العشرين. نحتاج لعمل مضن في التعليم والإرشاد الديني والأحزاب والمحليات ودور العبادة والصحف والكتب والمجلات والإذاعة المسموعة والمرئية والفضائيات، أي إعادة تثقيف الشعب بأكمله.

ثالثًا: التأكيد علي وطنية الكنيسة القبطية المصرية الأرثوذكسية الشرقية، بالشواهد التاريخية والمواقف الوطنية لرئاسة الكنيسة، وذلك لفصل المؤثرات العالمية المحيطة بقضايا الشرق الأوسط

والخليج والسودان ولبنان عن العلاقة بين الأغلبية المسلمة والأقلية المسيحية في مصر[1].

بينما يرسم كل من سمير مرقس وسامح فوزي رؤية لمواجهة التوترات الطائفية كما يلي[2]:

انطلاقا من إرادة وطنية جامعة لبناء تقاليد المواطنة وقواعد الحياة المشتركة بين المصريين علىٰ اختلافهم في إطار دولة القانون؛ يأتي الاهتمام بضرورة دراسة الظاهرة والتفكير في وضع استراتيجيات وسياسات للمواجهة. نهدف بداية إلىٰ رصد بؤر التوتر في مصر، ومعرفة أسباب الحدوث واحتمالات الحدوث، وتقديم الاتجاهات الإستراتيجية والسياسات العملية للمواجهة. الأهداف:

- دراسة خريطة التوتر الديني في المحافظات المختلفة.

ليس كل المناطق تشهد توترات طائفية، بعضها ترتفع فيه مؤشر السخونة الطائفية، وبعضها يسوده علاقات هادئة من الود والتعاون بين مختلف المواطنين، مسلمين ومسيحيين، وبعضها مرشح للتوتر في حالة إلقاء تنشط عوامل الاختلاف الكامنة فيه. الخريطة المتكاملة للتوتر الديني في مختلف المحافظات تحقق عددا من الأهداف أهمها: الوقوف علي الأسباب الحقيقة التي تتسبب في

---

(١) «مستقبل التعايش بين المسلمين والأقباط»، د.شريف دوس، منشور علىٰ موقع جريدة «المصري اليوم» بتاريخ ٣/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

(٢) «إدارة التعددية الدينية: الأقباط في مصر نموذجًا»، سامح فوزي وسمير مرقس، ص ٢٨ - ٢٩، مبادرة الإصلاح العربي، يونيو ٢٠١٢م.

إشعال الخلافات الطائفية، ثانيا الانطلاق في التعامل في الملف الديني من معلومات موثقة، وفق منهجية متفق عليها، وليس بناء علي اجتهادات أو آراء أو تحيزات لطرف أو آخر، وأيضا ليس بالاستناد إلي المعلومات التي تتوفر لدي الأجهزة المحلية، والتي يشوبها في كثير من الأحيان القصور، وغياب القدرة علي التواصل مع مختلف الأطراف. وأخيرا، فإن رسم خريطة للتوتر الديني تساعد الباحثين الاجتماعيين علي إجراء دراسات مفصلة «مقطعية» في الجسد الاجتماعي، لرصد العوامل السياسية والثقافية والسوسيو اقتصادية التي تشكل «منشطات» للتوتر الديني، وطرح الحلول المختلفة لتثبيطها، وتفريغها من الفعالية.

- رصد مظاهر التمييز الديني في المجال العام والتي قد تؤدي إلىٰ توترات ومشاحنات.

ينبغي رصد مظاهر التمييز الديني في المجال العام، سواء من حيث الإفراط في استخدام الرموز الدينية في غير محلها، أو تصدير خطابات دينية في غير سياقها، أو ترويج آراء أو فتاوىٰ تتسبب في الجدل، والسجال علي المستوىٰ المجتمعي بين المختلفين في المعتقد الديني. في أحيان كثيرة، نتيجة لحالة التدين الشكلي، ورغبة جماعات الإسلام السياسي خاصة السلفية في الهيمنة علي المجال العام، ووجود احتقان طائفي علي الجانبين الإسلامي والمسيحي، فإن مظاهر التمييز الديني في المجال العام عادة ما تؤدي إلىٰ توترات ومشاحنات بين المواطنين سواء في أماكن العمل

أو في المواصلات العامة أو في الطريق العام.

- رصد التميز في الخطابات الإعلامية والثقافية والدينية والسياسية، والمناهج التعليمية، التي قد تسهم في حدوث التوترات.

هناك مجالات أساسية يُشار إليها بأنها الأكثر احتضانا لعوامل «الإشعال الطائفي»، منها الخطابات

الدينية، والإعلامية، والسياسية، ويؤدي غياب النقد الحقيقي لها إلي حدوث تأثيرات كبيرة علىٰ الجمهور العام في المجتمع. المشكلة الأساسية ليست فقط في إظهار أوجه القصور في هذه الخطابات، ولكن أيضا في وضع الآليات التي تكفل تطويرها، وتلافي أوجه النقص فيها. في أحيان كثيرة يتناول الباحثون- علي وجه العموم- هذه الخطابات بنقد، دون تبيان ما حدث فيها من مراجعات، وما ينتظرها من تطوير، وهو ما يجعل الأمر برمته يدور في دائرة مفرغة. وحتىٰ يمكن تجنب «العمومية» في تناول القضايا، يتعين إجراء دراسات ذات طبيعة «تشريحية» للخطابات الدينية والإعلامية والسياسية، حتي نتبين علىٰ وجه التحديد ما ينقصها للتعامل الجدي معه.

- وضع البدائل والحلول العملية المناسبة لمواجهة التوترات التي قد تحدث وتحديد طبيعتها وتوصيفها بدقة من حيث التمييز بين الوقائع ذات الطبيعة الدينية والوقائع الاجتماعية.

يؤدي التوصيف والتشخيص الجاد للتوترات ذات الطبيعة

الدينية إلىٰ استشراف عدد من الحلول العملية التي يمكن الأخذ بها في سياقات متباينة. وهنا ينبغي أن نلفت الانتباه إلىٰ قضايا أساسية، برغم أن هناك مشكلات أو هموم قبطية عامة، يعاني منها الأقباط علىٰ وجه العموم، إلا أن درجة التأثر بهذه المشكلات يختلف مكانيا وزمنيا، وأيضا يختلف حسب المستوي الاجتماعي. يستدعي ذلك التفكير في هندسات قانونية وسياسية معمقة للتعامل مع المشكلات، مع وضع في الاعتبار اختلاف درجة حضورها وتأثيرها من سياق جغرافي لآخر، ومن مستوىٰ اجتماعي لآخر.

- وضع إستراتيجية طويلة الأمد في المجالات الثقافية والتعليمية والإعلامية والقانونية وأخرىٰ آنية مباشرة.

هناك مشكلات تحتاج إلىٰ سياسات عملية مباشرة تضع نهاية لها مثل مشكلة بناء وترميم الكنائس، وهناك مشكلات أخرىٰ، خاصة التي ترتبط بالتمييز المجتمعي، والنظرة السلبية للآخر الديني المختلف، أو مواجهة الأفكار ذات الطبيعة الاستبعادية للمختلفين في المعتقد الدين، وإيجاد سياقات أوسع تسمح بالمشاركة من جانب مختلف أطياف المجتمع، كل ذلك يقتضي سياسات بعيدة المدىٰ ثقافيا، وسياسيا، واجتماعيا. في أحيان كثيرة تبدو المشكلة من اختلاف مستوىٰ التوقع، ما بين حديث عن ضرورة حل مشكلات، وحديث آخر يرمي إلىٰ التسويف في الحل، وما بين هذا وذاك، يختلف الناس حول النظرة إلىٰ المشكلات. فمن يذهب إلىٰ أن حل مشكلات الأقباط يقتضي وقتا لتهيئة المجال العام، وهو

أمر في ظاهره يبدو صحيحا في بعض الأحيان، لا نجده يقدم تصورا لسياسات بعيدة المدىٰ للتعامل معه، وكون الإحالة إلىٰ المستقبل في هذه الحالة، ليس تعبيرا عن التخطيط، ولكن رغبة في التسويف، حتىٰ وإن لم يكن بشكل متعمد.

وبناءًا علىٰ ما سبق من أنماط، وتقريرًا لفرضية التوظيف السوسيو-سياسي لقضية الأقليات في مصر؛ فالواضح أن مسار التعايش بين مكونات المجتمع المصري بكل تنوعاته وتشكلاته ينبني بشكل رئيسي علىٰ ركيزتين أساسيتين؛ **الأولىٰ** إصلاح أجهزة الدولة الأمنية والإعلامية الموظِفة لهذه الملفات حسب الحاجة والمزاج السياسي السلطوي، وهي الأداة التي يتم استخدامها في المشهدين السوري والعراقي بشكل مدمر للمجتمعين، بل ويتم توظيفه في التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط من خلال المعركة السنية الشيعية «المضخمة» بشكل سياسي لتحقيق مصالح أمريكية في المنطقة. **الثاني** تطوير الخطاب والمنهج الإسلامي المحكم في التعايش مع الآخر، فالخبرة الإسلامية عبر مئات السنين في عصور الخلافة تحمل إشارة واضحة لنجاح النظم الإسلامية الأصيلة في التعايش مع الآخر، ولم تظهر شكاوىٰ الاضطهاد والطائفية إلا في ظل النظم القانونية الحديثة والتي لم تعتمد بشكل رئيسي علىٰ المضمون الإسلامي، وراحت تنطلق وتقنن لمفهوم «المواطنة»، ولم تنجز شيئًا يذكر حتىٰ يومنا هذا. وهنا لزمنا التنبيه علىٰ الاعتبارات الهوياتية الأصيلة لكل مجتمع،

فالهوية الدينية الإسلامية بالتحديد لم تمر بتجربة بالغة الفشل كتلك التي عاشتها الكنيسة في أوروبا، وبالتالي فمن غير الممكن أن نلزم مجتمعات بتجارب غيرها، حتىٰ لو مورس عليها عمليات تشويه أو تزييف للوعي، فحال الدول العربية اللاهثة خلف محاولات التعلمن لا يخفىٰ علىٰ أحد، ولم تجن النظم العربية تلك من وراء هذا السعي إلا علمانية أوروبية مشوهه وخالية من أية ملامح تحديث أو تقدم أو حتىٰ خلاص مما يكبلها من أسباب التراجع والتخلف الحضاري، وقد تكون حقبة ما بعد مرسي فرصة للمراجعة وإعادة النظر في مسار الفكر والحركة الإسلامية بشكل جذري وسريع، متضمنًا نظم أنماط التعايش مع الآخر.

المـراجـع

1- International Journal for Religious Freedom "IJRF", Volume 5, Issue 1, 2012," Rising restrictions on religion", Brian J Grim.

٢- الأحوال الشخصية للأقباط، كريمة كمال، دار نهضة مصر.

٣- اختلاف الإسلاميين، أحمد سالم، مركز نماء للبحوث والدراسات بالرياض.

٤- الإخوان المسلمون في حرب فلسطين، كامل الشريف، دار التوزيع والنشر الإسلامية - القاهرة.

٥- الإخوان والأقباط.. من يطمئن من؟، عامر الشماخ، مكتبة وهبة ٢٠٠٨.

٦- الإخوان والأقليات الدينية، الدكتور يوسف القرضاوي، منشور على موقع «الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين».

٧- إدارة التعددية الدينية: الأقباط في مصر نموذجًا، سامح

فوزي وسمير مرقس، مبادرة الإصلاح العربي، يونيو ٢٠١٢م.

٨- أزمة الأقليات في الوطن العربي، حيدر إبراهيم علي وميلاد حنا، دار الفكر - سوريا.

٩- الإسلام والأقليات، د. محمد عمارة، دار السلام بالقاهرة.

١٠- الإسلام والأقليات: الماضي والحاضر والمستقبل، د. محمد عمارة، دار السلام بالقاهرة.

١١- أعمال ندوة «المواطنة في مواجهة الطائفية» في عام ٢٠٠٨م، تحرير: عمرو الشوبكي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية التابع لمؤسسة الأهرام.

١٢- أقباط المهجر.. ثلاثية الدولة الكنيسة المواطنة، د. يسري العزباوي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

١٣- الأقباط تحت حكم العسكر.. وقائع عام ونصف من جرائم المرحلة الانتقالية، إسحق إبراهيم، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

١٤- الأقباط في مصر بعد الثورة، مجموعة مؤلفين، مركز المسبار للدراسات والبحوث - دبي.

١٥- الأقباط والقومية العربية، أبو سيف يوسف، مركز دراسات الوحدة العربية.

١٦- الأقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد،

د. مي مسعد، سلسلة أطروحات الدكتوراه «١٠٤»، مركز دراسات الوحدة العربية.

١٧- الأقليات الدينية والقومية: تنوع ووحدة أم تفتيت واختراق د. محمد عمارة، دار السلام بالقاهرة.

١٨- الأقليات رؤىً إسلامية، سلسلة المسلم المعاصر «٢»، ٢٠٠٨م، دار نهضة مصر.

١٩- الأقليات والحل الإسلامي، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة.

٢٠- أكذوبة الاضطهاد الديني في مصر، د. محمد عمارة، دار السلام بالقاهرة.

٢١- أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، إيمان رجب، دراسة منشورة بمجلة «السياسة الدولية»، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢م.

٢٢- إني أعترف.. كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون، جمال أسعد، دار الخيال، ط١ ٢٠٠١ م.

٢٣- البابا شنودة بين السياسة والدين، سناء السعيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٤- البهائية بين أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية والأحكام القضائية، المستشار سامح سيد، بدون دار نشر ٢٠٠٧م.

٢٥- البهائية نقد وتحليل، إحسان إلهي ظهير، طبعة إدارة

ترجمان السنة بلاهور بباكستان، ط٢-١٩٨١م.

٢٦- تاريخ المذاهب الإسلامية، الشيخ محمد أبو زهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٧- تقرير علمي في الرد علىٰ المنصرين، د. محمد عمارة، دار السلام بالقاهرة.

٢٨- تقرير لجنة تقصي الحقائق في أحداث منطقة إمبابة مايو ٢٠١١، الصادر عن «المجلس القومي لحقوق الإنسان».

٢٩- ثقافة التعايش المشترك.. الحاضر والمستقبل، تحرير: هاني عياد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٠- الجامعة البهائية العالمية، تاريخ من التعاون البنّاء مع منظمة الأمم المتحدة، منشور علىٰ موقع العالم البهائي».

٣١- الجماعة القبطية بين الاندماج والعزلة، رفيق حبيب، مكتبة الشروق الدولية.

٣٢- جنة الكلمة الإلهية، سوسن حسني وعبد العزيز الهادي، الفرات للنشر والتوزيع - بيروت ٢٠١١م.

٣٣- الحوار القومي الإسلامي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية.

٣٤- الحوار المسيحي - الإسلامي، هاني لبيب، مكتبة الشروق الدولية.

٣٥- الدولة والكنيسة، طارق البشري، دار الشروق.

٣٦- الدولتان .. الإسلاميون والدولة القومية، د. رفيق حبيب، مكتبة الشروق الدولية.

٣٧- الدين والدولة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية.

٣٨- رحلة في زمان النوبة.. دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستقبلية، د. محمد رياض ود. كوثر عبد الرسول، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٠م.

٣٩- الزحف غير المقدس .. تأميم الدولة للدين، د. سيف الدين عبد الفتاح.

٤٠- سياسة جديدة للهوية، بيكو باريك، ترجمة: حسن فتحي، المركز القومي للترجمة ٢٠١٣م.

٤١- الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل، الدكتور عبد العزيز راغب شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١١.

٤٢- الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية «حلقة نقاشية»، مجلة المستقبل العربي، العدد «٤٠٨».

٤٣- العقيدة والشريعة في الإسلام، إيجناس جولدتسيهر،

ترجمة محمد يوسف وعلي حسن وعبد العزيز عبد الحق، المركز القومي للترجمة.

٤٤- العلاقة بين الديني والسياسي.. مصر والعالم.. رؤىٰ متنوعة وخبرات متعدد، إشراف: د. نادية مصطفىٰ وسيف عبد الفتاح، تحرير: مدحت ماهر، مكتبة الشروق الدولية.

٤٥- علم الاجتماع المعاصر، د. سامية محمد جابر، دار النهضة العربية - بيروت.

٤٦- علم الاجتماع، أنتوني غدنز، المنظمة العربية للترجمة.

٤٧- علىٰ المسلمين حل مشاكل إخوانهم المسيحيين في إطار الوحدة الوطنية، بدون دار نشر.

٤٨- العنف بين سلطة الدولة والمجتمع، د. قدري حفني، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

٤٩- فهم الدين البهائي، جل التفاصيل الاجتماعية والعائلية الخاصة بالبهائيين، تأليف: وندي مؤمن، تعريب: رمزي زين، الناشر: الفرات للنشر والتوزيع - بيروت.

٥٠- في المسألة القبطية حقائق وأوهام. د. محمد عمارة، دار السلام بالقاهرة.

٥١- فتنة طائفية أم شرارة الصراع علىٰ الهوية، عبد الله الطحاوي، مكتبة الشروق الدولية - القاهرة.

٥٢- الكنيسة المصرية: توازنات الدين والدولة، هاني لبيب، دار نهضة مصر للنشر، ط١.

٥٣- الكنيسة والدولة. . الطائفية والتعصب، متىٰ المسكين، طباعة دير الأنبا مقار.

٥٤- الكنيسة والدولة .. قراءة لفكر الأب متىٰ المسكين، د. عايدة نصيف، مكتبة الأنجلو.

٥٥- مبارك والأقباط، روبير فارس، ص١٠٥، دار ماجد للطباعة.

٥٦- مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، دار التوزيع والنشر الإسلامية - القاهرة.

٥٧- مذكرات الدعوة والداعية، حسن البنا، نسخة منشورة علىٰ موقع إخوان ويكي.

٥٨- المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، برهان غليون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٥٩- مستقبل مصر بعد ٢٥ يناير: الكنيسة والدولة والمجتمع، مجلة «شرق نامه»، صادرة عن مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاسترتيجية بالقاهرة، العدد «١١»، صيف ٢٠١١م.

٦٠- المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، طارق البشري، دار الشروق.

٦١- المسيحيون المصريون وعلاقاتهم بالمسلمين في القرن العشرين، د. أحمد الحذيري، منشورات كارم الشريف - تونس.

٦٢- مشاركة سياسية في دولة ديموقراطية، تحرير: نبيل

عبد الملك، المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان.

٦٣- مشاكل الأقباط في مصر وحلولها، ٢٠٠١م، نبيل لوقا بباوي، بدون دار نشر.

٦٤- معجم «مقاييس اللغة»، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

٦٥- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

٦٦- من تاريخ الدِّينُ البَهَائيّ، منشور علىٰ موقع «الدين البهائي».

٦٧- المواطنة والديموقراطية في البلدان العربية، مشروع دراسات الديموقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

٦٨- مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي، دار الشروق.

٦٩- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، د. مانع الجهني، الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

٧٠- نحو فقه جديد للأقليات، د. جمال الدين عطية، دار السلام.

٧١- النوبة . . الأرض، الإنسان، الحضارة. . أوراق نوبية، د. حمزة الباقر، مطبعة المدينة ٢٠١١م.

٧٢- النوبة وافتقاد البوصلة. . تحليلات وآراء عن القضية

النوبية، حجاج أدول، بدون دار نشر ٢٠١١م.

٧٣- النوبيون.. الخصوصية والأصالة المصرية، سلسلة «تقارير معلوماتية»، تقرير شهري صادر عن «مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» التابع لمجلس الوزراء المصري، العدد «٣٢»، السنة الثالثة، أغسطس ٢٠٠٩م.

٧٤- هل من مسألة قبطية في مصر، عزمي بشارة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الدوحة.

٧٥- الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية؟، إيمان رجب، «اتجاهات نظرية» ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١م.

٧٦- الهوية في الشرق الأوسط The Multiple Identities in the Middle East». برنارد لويس.

٧٧- وحشية بلا عقاب ولا رادع .. الجيش المصري يقتل المحتجين ويعذبهم دون محاسبة، تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية في ٢٠١٢م.

٧٨- يوميات ثورة ٢٥ يناير، صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ومنشورة علىٰ موقعها علىٰ الإنترنت.